بسم الله الرحمن الرحيم

أعمال الملتقى

قضايا اللسانيات العربية

في فكر عبد الرحمن الحاج صالح

اللجنة العلمية للملتقى

د. عبد القادر مزاري

د. محمد كمال بلخوان

د. بلقاسم إبراهيم

د. أبو بكر بن مصطفى

د. عبد الرحمن بن زورة

أ. زينب لوت

أ. عبد الله زيتوني

اللجنة التنظيمية

د. رشيد الحبيتري

د. قادة منصري

أ. رابح خوجة

أ. زينب لوت

أ. عبد الله زيتوني

أ. فريد حجاري

العيد عمامرة

مجلة "المرتقى"

تصدرها المدرسة العليا للأساتذة

مستغانم

المشرف العام

د. عبد القادر مزاري

مدير التحرير

د. محمد كمال بلخوان

المنسّق التقني

العيد عمامرة

هيئة التحرير

د. رشيد الحبيتري

د. بلقاسم إبراهيم

د. أبو بكر بن مصطفى

د. عز الدين مالك

د. عبد الرحمن بن زورة

شارك في هذا العدد

2

د. نورالدين مذكور.
د. حميدي بن يوسف.
د. سمير معزوزن.
د. أحمد قبور.
د. ياسين بوراس.
د. محزم عزيز.
د. محمد حاج هني.
د. مسعود بودوخة.
د. محمد كمال بلخوان
أ. يوسف مقران.
د. نسيمة نبي
أ. أجد محمد عربي.

أعضاء الهيئة العلمية للمجلة

د. عبد القادر مزاري / النقد الحديث والمعاصر/ مستغانم.
أ.د.حبيب مونسي/ النقد الحديث/ جامعة سيدي بلعباس.
أ.د.محمد حمودي/ النقد الأدبي/ جامعة مستغانم.
أ.د. نادية بوشقرة / السرديات / جامعة مستغانم.
د. رشيد الحبيتري / التعليمية /لسان فرنسي/ مستغانم.
د.محمد كمال بلخوان /لسانيات وبلاغة / مستغانم.
د. بوداود ابراهيمي / الصوتيات/ المركز الجامعي غليزان.
د. حفيظة تزروتي /التعليمية / جامعة الجزائر 2.
د.أبو بكر بن مصطفى /النحو / جامعة مستغانم.
د.أحمد بوزيان / لغويات/ جامعة تيارت.
د.بلقاسم براهيم / علم الدلالة / جامعة مستغانم.
د.عبد الإله خنيفر/لسانيات فرنسية/ جامعة الأغواط.
د.عزالدين مالك /لسانيات فرنسية/ المدرسة العليا بوزريعة.

خارج الوطن

أ.د. علي باي، العراق/ أ.د. منتظر حسين، العراق/ أ.د. صلاح علاواني، تونس/ أ.د. مصطفى السلوي،المغرب/ أ.د. بيار باتريك آيي، فرنسا/ أ.د. جمانة طه، سوريا/ أ.د أحمد حساني، الإمارات العربية المتحدة.

لمراسلة المجلة: **revue.elmourtaka.ensm@gmail.com**

♦ المحتوى:

05	**كلمة العدد**	د. محمد كمال بلخوان
07	جهود الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في المعجميّات.	د. نورالدين مذكور
23	بين مفهوم "اللفظة" في النظرية الخليلية الحديثة ومفهوم "العبارة" في اللسانيات التوليدية (قراءة مقارنة).	د. حميدي بن يوسف
37	إشكالية المصطلح اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح وأزمة الإشكال.	د. سمير معزوزن
49	عبد الرحمن الحاج صالح وأعلام الفكر اللساني العربي قديما وحديثا: منهج تحليل وأسلوب تفضيل	أ. أحمد قبور
65	موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة	أ. ياسين بوراس
77	مبررات عبد الرحمن الحاج صالح للاستشهاد بالبنية التركيبية بين القرآن ولغة الشعر القديم عند النحاة القدماء	أ. محزم عزيز
99	قاموس مصطلحات اللسانيات في فكر العلامة عبد الرحمن الحاج صالح - قراءة في الرصيد والمفاهيم-	د.حاج هني محمد
111	العلامة العدمية في اللسانيات العربية من خلال كتابات عبد الرحمن حاج صالح.	أ.د. سعود بودوخة
127	مصادر البحث اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح	د. محمد كمال بلخوان
135	المَنطق واللِّسانيات: بين التَّماهي والمفارَقة . من خِلال تجربة عبد الرحمن الحاج صالح .	أ.د. يوسف مقران
153	رؤية عبد الرحمن الحاج صالح للتّحليل اللّغوي لدى النّحاة العرب القدامى	د. نسيمة نبي
169	أمراض الكلام بين المفاهيم اللسانية العامة والنّظرية الخليلية الحديثة: تأخر نمو اللغة عند الطفل أنموذجا	د. أجد محمد عربي

♦ كلمة العدد

في هذا العدد الثاني من مجلة " **المرتقى**" التي تصدرها المدرسة العليا للأساتذة بمستغانم، تمّ نشر أعمال الملتقى الوطني الخاص بـ **" قضايا اللسانيات العربية في فكر عبد الرحمن الحاج صالح"** المنعقد يومي: 27/26 نوفمبر 2018م، والذي شارك فيه ثلة من الأساتذة ذوي التخصص في اللسانيات ومن مختلف ولايات الوطن شرقا وغربا، جنوبا وشمالا.

انصبت مداخلات الأساتذة الأفاضل حول المحاور التي رسمها أعضاء اللجنة العلمية وهي:

موقف عبد الرحمن الحاج صالح من قضايا التراث اللغوي العربي:

المحور الأول: موقفه من قضايا اللغة في التراث العربي (أثر اليونان في الدرس النحوي العربي. القياس، الوضع والاستعمال، الفصاحة والمعيارية.(....

المحور الثاني:موقفه من اللغويين القدامى: الخليل بن أحمد، سيبويه، ابن السراج....

موقف عبد الرحمن الحاج صالح من اللسانيات الغربية والعربية:

المحور الثالث: موقفه من اللسانيين الغربيين: دي سوسير، همسلاف، تشومسكي....

المحور الرابع: موقفه من النّظريات اللسانية الغربية: البنيوية والوظيفية والتوليدية.....

المحور الخامس: موقفه من اللسانيين العرب: بنيويين وظيفيين، توليديين.....

يندرج موضوع الملتقى ضمن الاهتمام بعلماء الجزائر وضمن الجهود المقدّمة لتطوير البحث العلمي عامة والبحث اللساني بخاصة، وإن كنّا نسلّط الضوء في هذا الملتقى على أعمال الحاج صالح، فإنّنا بالتوازي نتناول الإشكالات المنهجية والعلمية التي تعترض الدرس اللساني العربي، وتقف حاجزا في بناء تصوّر معرفي للسانيات عربية أصيلة، تستمد بعضا من اللسانيات العالمية مع الحفاظ على الطبيعة الخاصة للسان العربي.

عالج الأساتذة في مداخلاتهم قضايا تعلّقت بالمصطلح اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح من حيث إنتاجه وترجمته وتوظيفه، وكذا قضية التفكير اللساني العربي القديم ومقولة التأثير والتأثّر بالإضافة إلى موقع البحث اللساني العربي المعاصر وعلاقته بالنّظريات اللسانية المعاصرة، الأخذ منها تارة وتحويرها تارة أخرى لتتماشى وطبيعة اللسان العربي.

ولا يفوتنا في ختام هذه الكلمة أن أتقدم بالشكر الجزيل لزملائنا الباحثين الذين لبّوا الدعوة من مختلف المؤسسات الجامعية على مستوى الوطن للمشاركة في هذا الملتقى، كما أشكرهم على ما بذلوه من جهد في سبيل إثراء البحث اللساني في الجزائر.

الدكتور: محمد كمال بلخوان

رئيس التحرير

ـــــ قواعد النشر في المجلة ـــــ

ليتم نشر المداخلات نرجو من الأساتذة ضبط مداخلاتهم حسب الضوابط التالية:

1. مقاييس الورقة: B5
2. عنوان المقال بخط Amiri الحجم 13.
3. يكتب المقال بخط: Sakkal Majalla الحجم 14. والعناوين تكون غليظة.
4. التهميش في المتن يكون على هذا الشكل مثلا كانت نتاج تجربة»(20)،
5. تلصق علامات الترقيم بالكلمة التي قبلها مثل: كانت نتاج التجربة، وإذا
6. تلصق كذلك الواو مع الكلمة التالية لها مثل: .... وكانت نتاج التجربة.
7. الهوامش تكون بالشكل التالي: مثل (23) انظر، المرجع نفسه، ص: 219.
8. تكون الهوامش في آخر المقال.
9. نرجو من السادة الأساتذة التدقيق اللغوي لبحوثهم وشكرا.
10. لا يقل البحث عن 08 صفحات ولا يتجاوز 15 صفحة.

ملاحظات:

- تخضع البحوث المرسلة للتحكيم العلمي قبل النشر.
- تحتفظ المجلة بالحق في عدم نشر أيّ مقال بناء على تقرير المحكّمين.
- المجلة غير ملزمة برد المقالات التي لم يتم نشرها.

جهود الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في المعجميّات[1]

الدكتور: نورالدين مذكور

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

مقدّمة:

لقد كان للأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إسهامات كثيرة في شتّى العلوم اللّغويّة، ومن بين الميادين الّتي شغلته، وخصّها ببحوث منذ زمن بعيد، قضيّة الوضع والاستعمال في العربيّة، وقد عالج الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح قضيّة الوضع والاستعمال من زاويتين؛ الأولى خاصّة بالخطاب والتّخاطب، وقد أفرد لها كتابا سمّاه: **الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة**.

أمّا الزّاوية الثّانية فهي خاصّة بالمعاجم، وطرائق الوضع فيها، والاستعمال الحقيقيّ للّغة، وأفكاره في هذا المجال جاءت في كتابه: **بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية الجزء الأوّل، والجزء الثّاني.**

وتروم هذه المداخلة الكشف عن نظرة الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى قضيّة الوضع والاستعمال، وارتأينا أن نركّز على الحقل المعجميّ لنبرز جهود هذا العالم في هذا الميدان، وموقفه من واضعي المعاجم المحدثين؛ حيث يعيب عليهم عدم رجوعهم إلى مدوّنات حديثة لانتقاء مداخلهم، بل إنّهم يختارون من المعاجم القديمة المداخل معتمدين على الحدس فقط.

تقوم صناعة المعاجم على ركنين أساسيين هما: الجمع والوضع، فإذا كان الجمع يهتمّ بالمصادر الّتي يستقي منها مؤلّف المعجم مداخله، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئة الّتي سيوجَّه إليها المعجم، فما هو الوضع؟ وما هو موقف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح من الوضع؟

موقف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح من الوضع:

ذكر الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في كتاباته نوعين من الوضع؛ الأوّل دلاليّ، وهو: ‹‹جعل اللّفظ بإزاء المعنى. ›› (2) والثّاني معجميّ، وهو خاصّ بطريقة ترتيب المداخل في المعجم، وشرحها.

1-الوضع الدّلاليّ:

تعريف الوضْع لغة: قال ابنُ فارس ت(395ه): ‹‹الواو والضّاد والعين أصلٌ واحد يدلّ على الخفضِ للشّيء وحطّه، ووضعْته بالأرض وضعا، ووضعت المرأة ولدها، ووُضِع في تجارته يوضَع: خسر، والوضائع: قوم يُنقلون من أرض إلى أرض يسكنون بها. ››(3)

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

تعريف الوضع اصطلاحا:

جاء في التّعريفات: «الوضع تخصيص شيء بشيء متى أُطلق، أو أُحسّ الشّيء الأوّل، فُهم منه الشّيء الثّاني، والمراد بالإطلاق: استعمال اللّفظ وإرادة المعنى، والإحساس: استعمال اللّفظ، أعمّ من أن يكون فيه إرادة المعنى أوّلا. » (4)

وجاء في الكليّات للكفوي ت(1094ه): «الوضع هو كون الشّيء مشارا إليه بالإشارة الحسيّة، وتخصيص اللّفظ بالمعنى، كما في التّلويح. وقيل: هو جعل اللّفظ دليلا على المعنى، وهو من صفات الواضع. » (5) وذكر السّيوطي ت(911ه) ناقلا عن التّاج السّبكي أنّ الوضع عبارة عن تخصيص الشّيء بالشّيء، بحيث إذا أُطلق الأوّل فُهم منه الثّاني.(6)

فالمعنى الاصطلاحيّ للوضع هو إطلاق اللّفظ، وإرادة المعنى.

أمّا الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح فيقول بأنّ اللّسان ظاهرة اجتماعيّة، ومعنى ذلك أنّه غير مرتبط بالفرد، «بل هو مجموع من الأدلّة يتواضع عليه المستعملون، وهو ما كان يسمّيه علماؤنا بالوضع، ويقابله الاستعمال (انظر ما قال عنه اللّغوي العبقريّ الرضيّ الاستراباذي: «المقصود من قولهم وضع اللّفظ جعله أوّلا لمعنى مع قصد أن يصير متواطأ عليه بين قوم... ولا يُقال لكلّ لفظة بدرت من شخص لمعنى أنّها موضوعة له من دون قصد التواطؤ بها. » شرح الكافية. 31.» (7)

ثمّ يضيف: « والوضع يرثه الخلف عن السّلف وبه تتمكّن الأفراد من التّفاهم وبيان أغراضهم بعضهم لبعض، ولا تبليغ ولا إفادة يمكن أن يحصلا إلاّ بالوضع، لأنّه شيء مشترك بين الأفراد في زمان معيّن ومكان معيّن، وقد يطول هذا الزّمان ويتّسع هذا المكان حتّى يشملا القرون العديدة، والأجيال المتعاقبة والأرجاء الواسعة، أمّا استعمال هذا الوضع أو كيفيّة أدائه في الخطاب فهذا راجع إلى الفرد، ويجوز أن لا يشترك في هذا الأداء شخصان اثنان. »(8)

ويذهب الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى أنّ اللّغة وضع، والكلام هو الاستعمال؛ «فاللّغة مجموعة منسجمة من الدّوال والمدلولات ذات بنية عامّة، ثمّ بنى جزئيّة تندرج فيها، وهذا هو الوضع. » (9)

أمّا الاستعمال فهو كيفيّة إجراء النّاطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وهو الكلام. (10)

2-الوضع المعجميّ:

أمّا الوضع المعجميّ فهو« المنهجُ الّذي يعتمدُه المؤلّفُ المعجميّ في تخريج المدوّنة الّتي جمعَها في معجم.» (11) معنى هذا أنّ على كلّ مؤلِّف لمعجم أن ينظّم المفردات التي جمعها على مَنهجٍ مُعيّن، أيْ طريقةٍ خاصّةٍ لترتيب المداخل.

والوضع المعجميّ هو أحد ركني تأليف المعاجم كما ورد في مقدّمة لسان العرب لابن منظور ت(711ه): « وإنّي لم أزل مشغوفا بمطالعات كتب اللّغات، والاطّلاع على تصانيفها، وعلل تصاريفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أمّا من أحسن جمعه فإنّه لم يُحسن وضعَه، وأمّا من أجاد وضعه فإنّه لم يُجد جمعه، فلم يُفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع. » (12)

فالرّكنان اللّذان وردا في قول ابن منظور هما: الجمع والوضع، أمّا الرّكن الأوّل (الجمع) - فهو الأسبق - يهتمّ بالمدوّنة؛ أي المصادر اللّغويّة المعتمَدة في جمع اللّغة، والمستويات اللّغويّة المراد التّركيز عليها، ونعني بها الجهةَ الّتي سيُوجَّهُ إليها القاموس؛ لأنّ التفكير المعجميّ الحديث يدعو إلى وضع أصنافٍ مختلفة من القواميس، وينبغي أن يلبّي كلّ صنف حاجيات مرحلة معيّنة، ويوجّهَ لأشخاص معينين، أمّا الرّكن الثّاني وهو الوضع فيهتمّ بالمعالجة القاموسيّة؛ أي كيفية ترتيب المداخل، وطريقة الشّرح.(13)

أمّا الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح فقد عرّف الوضع بقوله: « ونعني بجانب الوضع فيها ما يأتي في تعريف معناها أو معانيها العامّة في مقابل الاستعمال، وهو هنا التّمثيل لبعض استعمالاتها المختلفة في واقع الخطاب بذكر شواهد منه.» (14)

فالملاحظ على قول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح أنّه يدعو إلى عدم الاكتفاء بشرح الألفاظ (المداخل)، بل يجب التّمثيل لاستعمالاتها ويكون ذلك بذكر الشّواهد.

ويقومُ الوضع في المعجم على أمرين أساسيين هما: التّرتيبُ والتّعريف.(15)

أمّا التّرتيب فالمقصود منه بناء المعجم، وطريقة تنظيم المداخِل، إمّا على التّرتيب الصّوتي، أو الألفبائيّ مع مراعاة الأوائل، أو التّقفيّة، أو ترتيبِه حسب الموضوعات أي الحقول الدّلاليّة...

والمقصود بالتّعريف هو طريقة شرح المداخل.

موقف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح من التّرتيب والتّعريف في المعاجم العربيّة:

يقول الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح بأنّ المعاجم الحديثة تختلف باختلاف الأغراض الّتي حُدّدت لكلّ نوع منها، ويتجلّى الاختلاف في بنيتها، وأساليب وضعها.(16)

ويذهب إلى أنّ بعض المؤلّفين ألّفوا معاجم مرتّبة ترتيبا ألفبائيّا، ولكنّهم ولم يراعوا الحروف الأصليّة، وقال إنّ في هذا جانبا إيجابيّا وجانبا سلبيّا، فالجانب الإيجابي يتمثّل في سهولة العثور على المفردة خاصّة للتّلاميذ عديمي المعرفة بالظّواهر الصّرفيّة كالإبدال والقلب المكاني...

ثمّ يقول: ‹‹ولا بأس في وضع مثل ذلك للأطفال وكلّ من يريد تعلّم العربيّة (من الأجانب وغيرهم) للتّسهيل عليهم في استعمال المعجم في وقت مبكر.›› (17)

لكنّه يحذّر بعد ذلك قائلا: ‹‹إلّا أنّ مثل هذه المعاجم إذا عُمّمت فستشوّه العربيّة، وتعرقل إلى حدّ بعيد التّعميق في معرفة معجمها، لأنّ العربيّة بُنيت مفرداتها المتصرّفة على أصول وصيغ، ومنهجُ اكتساب مفرداتها هو متوقّف تماما على معرفة الأصول والصّيغ، وكيفيّة تصرّف المتعلّم فيها أي كيفيّة انتقال النّاطق والمحرّر من مادّة أصليّة إلى أخرى بالحفاظ على الصّيغة، ومن صيغة إلى أخرى بإبقاء المادّة الأصليّة على ما هي عليه، فهذا سرّ من أسرار العربيّة وسرّ في كيفيّة الحصول على المهارة في استعمالها. ›› (18)

والاقتراح الّذي يقدّمه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح لمؤلّفي المعاجم هو: ‹‹أن يُحافَظ على هذه الخاصيّة الخطيرة في التّرتيب تلافيّا لهذا التّشويه الخطير مع إدخال التّرتيب الألفبائيّ لبعض المفردات بحسب ظاهرها ودون مراعاة أصولها من تلك الّتي يصعب العثور عليها بسبب الحذف والإبدال والإعلال أو القلب المكاني، أو لكونها دخيلة لم تأت على صيغة عربيّة، ومثال ذلك: اتّخذ، واتّسع...›› (19)

أمّا من حيث **التّعريف** فيذهب إلى أنّه صار أكثر دقّة عند الكثير من المحدثين، ويضرب لذلك مثالا لمعجميين لغويين هما: المعجم الوسيط، والمعجم العربيّ الأساسيّ.

فممّا كان يؤخذ على المعاجم القديمة القصور في التّعريف، من ذلك قولهم: ((ضَرْب من النّبات))، و((ضرب من الملابس))، وغير ذلك."(20)

كذلك اقتصار أصحاب المعاجم على زمان واحد، وهو زمان جمع اللّغة في القرون الثّلاثة الأولى، ولا يؤخذ في الحسبان التّطوّر الدّلالي للألفاظ، ولا يُراعى فيه كثرة ورود اللّفظ أو قلّة وروده، وهذا هو النّقص الأخطر.(21)

لكن رغم النّقائص الّتي لاحظها المحدثون على المعاجم القديمة، إلّا أنّ أصحاب هذه المعاجم القديمة كانوا شديدي العناية بذكر مثال أو أكثر لكلّ معنى من معاني المفردات لشرحه

وتقريب معناه، وكانت أمثلتهم مأخوذة من الاستعمال الحقيقيّ للغة في زمانهم، «فهي شواهد يحاول اللّغويّ أن يبرهن على صحّة ما يقوله، وكثر عندهم الاستشهاد بالشّعر لذيوعه وانتشاره بين العرب في ذلك الزّمان (وبالقرآن في كلّ زمان).» (22)

ثمّ يوضّح بأنّ غرض الأوّلين من ذكر الأمثلة هو التّأكيد على ثبوت الكلمة في الاستعمال بمعانيها في ذلك الوقت، أمّا الآن فالمتعلّم وغيره في حاجة إلى مثال يوضّح المعنى بكيفية ناجعة، «وهو حاصل بالفعل في غالب الأحيان إلّا أنّ هذا قد يهمل الجانب الاستشهادي الّذي تمسّك به القدامى، فاللّغويّون – الأوّلون مثل الخليل وأتباعه ولغويو الكوفة – كانوا يبيّنون معاني الألفاظ الشّائعة باللّجوء إلى الشّواهد التي كان لها ذيوع كبير في زمانهم، ومن ثمّ كان استشهادهم هذا دليلا أيضا على درجة شيوع اللّفظ بهذا المعنى أو ذاك.» (23)

فينبغي أن يشتمل التّعريف للمدخل على أمثلة تبيّن السّياقات المختلفة لاستعمال هذا اللّفظ.

ويذهب الدّكتور محمّد رشاد الحمزاوي إلى إنّ «التّعريف هو نوع من التّعليق على اللّفظ، أو العبارة، وهو كذلك شرح نصّ (اللّفظ أو العبارة) وهو يفترض أن يكون لكلّ لفظة أو عبارة مقابل، أي أنّه يفترض منطقا وجود دلالة كونيّة تعادل اللّفظة أو العبارة المعنيتين. وتُظهر تلك الدّلالة زوجا من المترادفات يكون إمّا لفظا فذّا أو جملة، فنستطيع أن نعوّض لفظة بلفظة، أو جملة بجملة.» (24)

ثمّ يذكر أنواع التّعريف الموجودة في العربيّة، أو في غيرها من اللّغات، منها:

التّعريف البنوي: ويعتمد هذا النّوع من التّعريف على الحقل المعجميّ (معناه مجموع الكلمات الّتي توفّرها اللّغة)، والحقل الدّلاليّ (ومعنى هذا مجموع استعمالات كلمة واحدة للتّعبير عن معان تُستخرج باستقراء ما يحيط بتلك الكلمة من سياقات)، فالحقل الدّلاليّ يعتمد دائما على النّصوص، ومدوّنات مكتوبة ومقولة مضبوطة، ولا يمكن استنباط معاني الكلمات إلّا منها. (25) وهذا النّوع من التّعريف هو الّذي دعا إليه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

موقف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح من الاستعمال:

تعريف الاستعمال لغة:

جاء في الصّحاح في مادّة (عمل): «عمِل عملا، وأعملَه غيره واستعمله بمعنى، واستعمله أيضا، أي طلب إليه العمل. » (26)

وقال الفيومي: «...واستعملته أي جعلته عاملا، واستعملته سألته أن يعمل، واستعملت الثّوب ونحوه أي أعملته فيما يعدّ له. » (27)

تعريف الاستعمال اصطلاحا:

قال الكفوي معرّفا الاستعمال: «الاستعمال: إطلاق اللّفظ وإرادة المعنى، وهو من صفات المتكلّم.» (28)

وهو الكلمات الّتي استعملها العرب في محاوراتهم، وفي نصوصِهم الشّعريّة والنّثريّة، ووردت في القرآنِ الكريم، و الحديث النّبويّ الشّريف، والأصل في الكلمات أن تُستعمَل، لأنّ الاستعمال «هو الدّليل على حيويّة اللّفظة يُعطيها البقاء والاستمرار.» (29)

أمّا الاستعمال عند الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح فهو أصل الأصول، كما قال: «...لإنّ **الاعتماد على الاستعمال الحقيقيّ هو أصل الأصول في البحوث اللّغويّة**، وفي استثمار هذه البحوث لترقية اللّغة العربيّة، ولا يُتصوّر أن يُؤلّف معجم – أيّا كان-دون الرّجوع إلى الاستعمال، ونعني بذلك بالنّسبة لزماننا كلّ النّصوص أو أكبر عدد منها المحرّرة أو المنطوقة بالعربية الفصحى من مؤلّفات، ومقالات، وبحوث، ودراسات، وأشعار، وخطابات مسجّلة، وغير ذلك ممّا نُشر وذاع بين النّاس. فما لم يرجع صاحب المعجم إلى كلّ هذا، واعتمد فقط على معرفته الخاصّة وعلى ما أُلّف من المعاجم السّابقة القديمة والحديثة، فإنّه لم يفِ بعد بالغرض. » (30)

ثمّ يؤكّد هذا الموقف في مكان آخر، حيث يذهب إلى أنّ لوضع المعاجم شروطا، وأهمّ شرط ينبغي ألّا يغفله مؤلّف المعجم هو أن يعكس المعجم الاستعمال الحقيقيّ للّغة، ولا يكتفي بما يعرفه مؤلّفه من اللّغة، أو ما أخذه من المعاجم الموجودة في زمانه، وهذا لا يتأتّى إلا بحصر هذا الاستعمال الحقيقيّ في مدوّنة كبيرة، يرجع إليها كلّ من أراد تأليف معجم بطريقة علميّة. (31)

أمّا الاستعمال عند الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(170ه) فيقابله الإهمال، فقد أراد الخليل بن أحمد الفراهيديّ أن يحصر كلّ الكلمات العربيّة في معجمه العين، ولهذا قال: « هذا ما ألّفه الخليل بن أحمد البصريّ – رحمه الله – مِن حروف: ا، ب، ت، ث، مع ما تكلّمت به،

فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء» (32)، وحتّى يتسنّى له ذلك لجأ إلى التّقاليب، ورأى أنّ كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف: الثّنائي، والثّلاثيّ، والرّباعيّ، والخماسيّ، ولكنّه وجد بعض الكلمات مستعمَلة، وبعضها مهمَلة، ولاحظ أنّ الخماسيّ لا يُستعمَل إلاّ القليل منه، وأنّ أكثره مُهمَل.(33)

ورأى أنّ الكلمة الثّنائيّة تتصرّف على وجهين، مثل: قد، دق، والكلمة الثّلاثيّة تتصرّف على ستّة أوجه، فحروفها ثلاثة تُضرَب في وجوه الثّنائي، وهما وجهان، فنحصل على: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض، والكلمة الرّباعيّة تتصرّف على أربعة وعشرين وجها، فحروفها أربعة تُضرب في وجوه الثّلاثيّ وهي ستّة، فنحصل على: عقرب، عبرق، عقبر، عبقر، عرقب، عربق...والكلمة الخماسيّة تتصرّف على مئة وعشرين وجها، فحروفها خمسة تُضرَب في وجوه الرّباعيّ وهي أربعة وعشرون وجها فنحصل على:سفرجل، سفرلج، سلفرج، سجفرل، سجرلف، سرفجل(34)...

وباعتماد طريقة الخليل يكون عدد الأبنية الممكنة من كلّ صنف كما يلي:(35)

- الثّنائيّ ينتج عنه: سبعمائة وستّة وخمسون كلمة (756).
- الثّلاثيّ ينتج عنه: تسعة عشر ألفا وستمائة وستّة وخمسون كلمة (19.656).*
- الرّباعيّ ينتج عنه: أربعمائة وواحد وتسعون ألفا وأربعمائة كلمة (491.400).
- الخماسيّ ينتجُ عنه: أحد عشر مليونا وسبعمائة وثلاث وتسعون ألفا وستّمائة كلمة (11.793.600).

وبهذا يكون عدد الكلمات العربيّة الممكنة من جميع الأصناف: اثني عشر مليونا وثلاثمائة وخمسة آلاف وأربعمائة واثنتي عشرة كلمة (12.305.412).

ورغم هذه الوفرة الهائلة من الكلمات، إلاّ أنّ المستعمَل منها زُهاء عشرة آلاف كلمة(36) (10.000) فقط، والباقي كلّه مُهمَل.

وقد ذهب عبد الرّحمن الحاج صالح إلى أنّ هذا العمل بُني على منهج رياضيّ، وأنّ الخليل كان ينوي أن لا يترك شيئا من مفردات العربيّة،(37)ما استُعمل وما لم يُستعمل.

أهميّة الاستعمال:

تساءل عبد الرّحمن الحاج صالح: لماذا يقلّد العرب في عصرنا الحاضر الغربيين في كلّ شيء؟ وفي جميع الميادين العلميّة وغير العلميّة، ويأخذون منهم كلّ شيء دون تمحيص، إلّا في ميدان واحد وهو صناعة المعجم ووضع المصطلحات، قد استغنوا عنهم، فالأَولى هو تقليدهم في

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

هذا الميدان؛ لأنّ الغربيين في ميدان المعجم يعتمدون على الاستعمال، وقد يكون هذا الاستعمال موزّعا على أقاليم أو بلدان، وذلك ليمكن الإشارة إلى كثرة الاستعمال أو قلّته في كلّ هذه الأماكن. (38)

ويضرب مثالا على ذلك بـ ((ذخيرة اللّغة الفرنسية (Trésor de la langue française) فإنّها تغطّي الاستعمال للّغة الفرنسيّة لمدّة قرنين، وهذه الذّخيرة تحوي النّصوص الأدبيّة والعلميّة لما أنتجه الفرنسيّون في القرن التّاسع عشر والقرن العشرين، مع تتبّع كلّ مفردة في جميع سياقاتها في جميع النّصوص المدخلة، واعتمدوا في ذلك على الحاسوب. (39)

ولم يكن الفرنسيّون أوّل من لجأ إلى ذلك؛ بل «قد اهتدى المهتمّون بتعليم اللّغات ونشرها في مناطق مختلفة من الغرب، منذ القرن الثّامن عشر الميلاديّ، إلى ضرورة حصر قوائم الألفاظ والتّعابير الأساسيّة الّتي ينبغي تلقينها للمتعلّمين حسب المراحل المختلفة من تعليمهم. » (40)

وجعلوا هذه القوائم بعد ذلك في متناول المربّين، ومؤلّفي الكتب المدرسيّة، ومؤلّفي القواميس المدرسيّة.(41)

وقد عاب الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح على أكثر المعاجم العربيّة الّتي أُلّفت منذ النّهضة إلى غاية منتصف القرن العشرين إهمالها للاستعمال الحقيقيّ للّغة فأكثر المعاجم العربيّة التي أُلّفت منذ النّهضة إلى غاية منتصف القرن العشرين اتّصفت بصفتين اثنتين: اعتماد أصحابها على المعاجم القديمة، واختيارهم ما يبدو لهم أنّه من الألفاظ الّتي يحتاج إليها مستعمل المعجم، «أو ممّا قد يرد بكثرة في النّصوص القديمة أو الحديثة، وذلك بدون اللّجوء إلى أيّ مقياس علميّ إلّا التّحسّس أو الهاجس معتمدين في ذلك عند العلماء المتميّزين منهم على علمهم العزير ومعرفتهم العميقة للّغة العربيّة، وخاصّة مفرداتها ومدلولاتها، وهذا لا بدّ من الاعتراف به، فهم لا يرجعون في الغالب إلى الاستعمال الموضوعيّ للغة العربيّة في خارج ما تحصل لهم من علم عن هذا الاستعمال، كما كان يفعله علماؤنا القدامى الذين دوّنوا كلام العرب، وكما يفعله العالم اللّساني في زماننا هذا، فالصّفة الثّانية هي عدم لجوئهم إلى تدوين واسع لما يُستعمل بالفعل الآن باللّغة الفصحى، أو استُعمل قديما، أي إلى مدوّنة كبيرة من النّصوص يعتمد عليها الباحث كمرجع موثق شاهد على الاستعمال الحقيقيّ للّغة الفصحى. » (42)

كذلك يعيب على أصحاب هذه المعاجم إهمالهم للكلمات المولّدة والتي لها ذيوع كبير على ألسنة النّاس، يقول: «ثمّ إنّ أكثر المعاجم العامّة التي ظهرت في هذه الفترة كانت، زيادة على ذلك، لا تتعرّض إلى اللّغة المعاصرة، أي المولّد من الألفاظ، إلّا قليلا مع أنّ هذا المولّد قد يكون

وُضع على قياس كلام العرب مثل السّيارة، والطّيارة، والباخرة، والقطار، وغير ذلك، وقد دخل ذلك في الاستعمال وشاع شيوعا واسعا، وأخصّ بالذّكر المولّد العفوي الذي وضعه أفراد الشّعب للضّرورة الملحة.» (43)

قواعد المعطيات النّصيّة أو مشروع الذّخيرة اللّغويّة:

شهد العالم ثورة كبيرة في مجال التّقنية والتّكنولوجيا، لهذا يذهب عبد الرّحمن الحاج صالح إلى أنّ الوسائل التكنولوجيّة الحديثة وخاصّة الحواسيب ستمكّن اللّغويين من تدوين العدد الهائل من النّصوص بالفصحى، على اختلافها: أدبيّة، علميّة، تقنيّة...حيث يظهر فيها الاستعمال المعاصر، وكذلك الاستعمال في كلّ عصر من خلال النّصوص التّراثية الّتي وصلت إلينا،[44] وسمّى هذا العمل الحاسوبيّ الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، ونظرا لأهميّة هذا المشروع وعظمه، ومعرفة العلاّمة عبد الرّحمن الحاج صالح بضخامته، وأنّه مشروع لا يقدر عليه أفراد وحدهم، بل هو عمل جماعات، فقد عرضه على جهات كثيرة، قال: و «كنّا قد عرضنا هذا المشروع على عدّة جهات، منها المنظّمة العربية للتّربية والثّقافة والعلوم، وأخيرا على اتّحاد المجامع اللّغويّة وغيرهما. » (45)

وليس هذا أوّل مشروع يقوم به الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح، بل كانت له مساهمة في عمل مغاربيّ يتمثّل في (الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ)،[46] وهو «مجموعة مفردات عربيّة تؤدّي مفاهيم الطّفل المغربيّ في سنّ معيّنة، تلك المفاهيم الّتي وردت على لسانه، وتلك الّتي أضيفت اعتبارا لحاجاته، وهذه المجموعة تمثّل ما قد يحسن للتّلميذ أن يلمّ به أثناء السّنوات الثّلاث الأولى. » (47)

ولم يصرّح في كتابه (بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة) بأنّه من مؤلّفي هذه المدوّنة اللّغويّة، حيث قال: « وقد أنجز بعض العلماء في المغرب العربي في السّبعينيات الأخيرة مشروعا سمّوه ((بالرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ)). »(48)

ولكنّه صرّح بذلك في مقال نشره في مجلّة المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة: «وقد جرّبنا ذلك ولمسناه في وضعنا لما سُمّي بالرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ في المغرب العربيّ (من سنة 1975 إلى 1980) ».(49)

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

الذّخيرة اللّغويّة:

يقول عبد الرّحمن الحاج صالح: «لا يوجد معجم لغويّ بلغة أجنبيّة إلا وله مدوّنة استقى منها، أي هذا المجموع النّصّي الوثائقي الواسع.» (50)

تعريف مادّة ذخر:

قال ابن فارس: «ذخر: الذّال والخاء والرّاء يدلّ على إحراز شيء يحفظه. » (51)

وقال الزّمخشري ت(538ه): «ذخر الشّيء واذّخره: خبّأه لوقت حاجته. » (52)

فالمعنى اللّغويّ لـ: (ذخر) هو حفظ شيء وادّخاره لوقت الحاجة.

تعريف مشروع الذّخيرة اللّغويّة:

عرّف الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة بقوله: مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة هو بنك آلي من المعطيات النّصية، له موقع في شبكة الأنترنيت، وسيجمع الاستعمال الحقيقيّ للعربيّة من أقدم العصور إلى العصر الحديث.[53] والذّخيرة اللّغويّة العربيّة مدوّنة ضخمة جدّا، قابلة للتّجدّد وللزّيادة باستمرار، وهي تشمل التّراث العربيّ الإسلاميّ وجميع ميادين العلوم والتّكنولوجيا الحديثة.(54) فبحوسبة اللّغة العربيّة (الذّخيرة اللّغويّة)؛ أي إدخال النّصوص في الحاسوب يمكّن من التّعرف على الاستعمال الحقيقيّ للّغة.

و هذا المشروع قديم حيث عرضه عبد الرّحمن الحاج صالح في 1967 على ندوة وزراء التّربيّة المغاربة،(55) وعرضه كذلك على مؤتمر التّعريب الّذي انعقد بعمان في 1986،(56)وتمّ تبنّيه سنة 1988 من قبل المجلس التّنفيذي للمنظّمة العربية للثّقافة والعلوم.(57)

الفرق بين مشروع الذّخيرة العربية وغيره من البنوك:

يقول عبد الرّحمن الحاج صالح إنّ مشروع الذّخيرة اللّغويّة العربية يهدف إلى ضبط بنك آلي من النّصوص القديمة والحديثة بالعربيّة الفصحى ويفترق عن البنوك المتواجدة بـ:(58)

-الشّموليّة الكاملة في المكان والزّمان.

-اندماج المعطيات النّصيّة –كأنّه نصّ واحد-حاسوبيّا ومرتّبة ومصنّفة بحسب العصور وفنون المعرفة.

- كونه آليّا وعالميّا إذ سيكون له موقع على شبكة الأنترنيت.

- يمثّل الاستعمال الحقيقيّ للغة العربيّة قديما وحديثا، وبذلك يكون موثّقا التّوثيق الكامل.

- سرعة استجابة هذا البنك لأيّ سؤال.

منافع الذّخيرة العربيّة:

لهذا المشروع منافع كثيرة ذكرها الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح، منها:

- إنّ البحث عن مفردة أو معانيها في واقع الاستعمال يتطلّب وقتا طويلا، أمّا البحث عنها حاسوبيا يكون بسرعة الضّوء.
- يمكن معرفة معاني الكلمة والعبارة بحسب العصور والبلدان، وبحسب الفئات الاجتماعية، وطبقات النّاس.
- يمكن أن نقارن بين الأساليب من كاتب إلى آخر.
- يمكن أن نحصي تواتر الألفاظ ومدى انتشارها في كلّ عصر لا سيما في زماننا الحاضر.

أهداف المشروع:

لقد وضع صاحب المشروع عدّة أهداف استنادا إلى هذا البنك الّذي يمدّنا بالاستعمال الحقيقيّ للعربيّة يمكن تحرير الكثير من الدّراسات، وتأليف الكثير من المعاجم منها:(59)

- تمكين الباحث العربيّ أينما كان من العثور على معلومات متنوّعة من واقع استعمال العربيّة، ويكون ذلك بكيفية آلية، وفي أقصر وقت.

- سيكون هذا المشروع (الذّخيرة اللّغويّة العربيّة) مصدرا لمختلف المعاجم، كالمعجم الآلي لمفردات اللّغة المستعملة، والمعجم الآلي للمصطلحات العلميّة، المعجم التّاريخي للّغة العربيّة، معجم الألفاظ الحضاريّة القديمة والحديثة، معجم الأعلام الجغرافيّة، معجم الألفاظ الدّخيلة والمولّدة...

فهدف صاحب المشروع هو أنّ كلّ من أراد تأليف معجم، فعليه ألّا يستقي معلوماته من المعاجم والقواميس الموجودة، بل من هذا البنك الّذي يعطينا الاستعمال الحقيقيّ للّغة قديما وحديثا.

مزايا الذّخيرة وفوائدها:

للذّخيرة اللّغويّة العربيّة عدّة مزايا فهي بنك نصوص لا بنك مفردات، وهذه النّصوص تمثّل الاستعمال الحقيقيّ للّغة طوال خمسة عشر قرنا، من العصر الجاهليّ إلى عصرنا الحاضر، ومدرجة جميع البلدان العربية.

وإنّ اعتماد الذّخيرة اللّغويّة على أجهزة إلكترونية والّتي تتمثّل في الحواسيب يمكّنها من استيعاب هذا الكمّ الهائل من النّصوص، إضافة إلى سرعة المعالجة.(60)

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

ولعلّ أهمّ فائدة يمكن أن يحصل عيها اللّغويّون حسب ما ذهب إليه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح هي توحيد المصطلحات العلميّة والتّقنيّة باللّغة العربيّة، فلم تتمكّن بعد المجامع اللّغويّة من توحيد المصطلحات، فالذّخيرة اللّغويّة العربيّة يمكن أن تعكس الاستعمال الحقيقيّ، وستتوحّد بذلك المصطلحات تلقائيّا. (61)

ودون ذلك ستبقى المصطلحات غير موحّدة، والأصل في المصطلح الاتّفاق، كما جاء في التّعريفات أنّ الاصطلاح (عبارة عن اتّفاق قوم على تسمية الشّيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأوّل، وإخراج اللّفظ من معنى لغويّ إلى آخر لمناسبة بينهما.) (62)

فالّذي يُلاحظ اليوم أنّ واضعي المصطلحات لا دراية لهم بالمصطلحات المتداولة، وغير المتداولة، ويتعصّبون للمصطلحات الّتي وضعوها،[63] ومشروع الذّخيرة اللّغويّة العربيّة سيمكن هؤلاء اللّغويين من معرفة المصطلحات المتداولة في جميع البلدان العربيّة، وهذا سيؤدّي لا محالة إلى توحيدها.

وظائف الذّخيرة الأساسيّة:

للذّخيرة اللّغويّة العربيّة عدّة وظائف، منها:(64)

- إمكانيّة الحصول على معلومات تخصّ الكلمة العربيّة، مثل: استعمالها في الكلام المنطوق أو المكتوب، وأين ظهرت؟ وما هي المعاني التي جاءت عليها في كلّ مصدر ظهرت فيه؟
- معرفة ما هو المجال المفهوميّ الّذي تنتمي إليه؟ وما هي مرادفاتها؟ ماذا يقابلها بالإنجليزية أو الفرنسية إن وجد؟
- معرفة متى وردت أوّل مرّة بمعنى معيّن؟ ومتى خرجت عن المعنى الأوّل إلى معنى آخر؟
- الحصول على معلومات تخصّ الجذور.
- الحصول على معلومات تخصّ المعرّب الّذي ورد في الاستعمال.
- الحصول على معلومات تخصّ البحور والضّرورات الشّعريّة والزّحافات...

خاتمة:

نخلص من هذا إلى أنّ الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح كان له إسهام في ميدان صناعة المعجم، وأنّه يدعو مؤلّفي المعاجم إلى عدم الاكتفاء بأخذ المداخل من المعاجم القديمة، بل عليهم أن يركّزوا على الاستعمال الحقيقيّ للّغة، ولا يتأتّى ذلك إلّا عن طريق تكوين مدوّنة تجمع النّصوص العربيّة الفصيحة قديما وحديثا، تمكّننا من معرفة الاستعمال الحقيقيّ للّغة العربيّة، وهذه المدوّنة هي الذّخيرة اللّغويّة العربيّة.

الإحالات:

(1) يقترح الباحث أن يُسمّى هذا العلم بمصطلح: **المعجميّات** lexicologie بدل المعجميّة، وذلك قياسا على المصطلح الّذي وضعه الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح: **اللسانيّات**، حيث أخبرنا الأستاذ في إحدى محاضراته بما معناه: بعد اطّلاع المشارقة على العلوم الغربيّة، خاصّة اللّغويّة منها، أطلقوا عليها مصطلح الألسنيّة، وكذلك كانوا يسمّون العلوم بالمصدر الصّناعيّ، مثل: المعلوماتيّة، الألسنيّة، المعجميّة...وفي بداية السّبعينيات اقترح الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح، مصطلح **اللّسانيات**، فاللاحقة **يات** بمعنى علم، فإذا قلنا: اللّسان+يات، يعني علم اللّسان، فتمّ قبول هذا المصطلح، ولهذا نقول: اللّسانيات، والصّوتيّات، والمعجميّات...وسبب ذهابه إلى هذه التّسميّة لأنّ العرب كانت تقول: علم اللّسان، والأستاذ يفضّل ألّا يقطع الخيط بيننا وبين القديم. ينظر كذلك: الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، الجزء الأوّل، ص: 26.

(2) - السّيد الشّريف علي بن محمّد الجرجاني، كتاب التّعريفات، طبع سنة: 2004، دار الإيمان للطّبع والنّشر والتّوزيع، اسكندريّة، مصر، ص: 280.

(3) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدّين، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، 1999، المجلّد الثّاني، ص: 635.

(4) التّعريفات، ص: 280.

(5) أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الكليّات، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمّد المصري، الطّبعة الثّانية، 2011، مؤسّسة الرّسالة، دمشق، سوريا، ص: 786.

(6) ينظر جلال الدّين السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمّد جاد المولى بك ومحمّد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمّد البجاوي، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، الجزء: 1، ص: 38.

(7) عبد الرّحمن الحاج صالح، مقال عنوانه: مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4)، أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة(1)، اللّسانيات، مجلّة في علم اللّسان البشريّ، معهد العلوم اللّسانية والصّوتيّة، الجزائر، العدد: 04، سنة: 1973-74، ص: 31.

(8) نفسه، العدد: 04، ص: 32.

(9) نفسه، العدد: 04، ص: 38.

(10) نفسه، العدد: 04، ص: 38.

(11) إبراهيم بن مراد، المعجم العلميّ العربيّ المختصّ حتّى القرن الحادي عشر الهجريّ، الطّبعة الأولى، 1993، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص: 105.

(12) ابن منظور، لسان العرب المحيط، قدّم له: العلاّمة الشّيخ عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأوّل من الكلمة يوسف خيّاط، طبع سنة 1988، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، المجلّد الأوّل، مقدّمة المؤلّف ص: خ.

(13) -ينظر إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، الطّبعة الأولى، 2010، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص: 117.

(14) بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، عبد الرّحمن الحاج صالح، موفم للنّشر، الجزائر، 2012، الجزء الثّاني، ص: 158.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

(15) ينظر المعجم العلميّ العربيّ المختصّ، ص: 105.

(16) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، الجزء الثّاني، ص: 116.

(17) نفسه، الجزء الثّاني، ص: 117.

(18) نفسه، الجزء الثّاني، ص: 117.

(19) نفسه، الجزء الثّاني، ص: 117.

(20) نفسه، الجزء الثّاني، ص ص: 117-118.

(21) نفسه، الجزء الثّاني، ص: 159.

(22) نفسه، الجزء الثّاني، ص: 118.

(23) نفسه، الجزء الثّاني، ص: 118.

(24) من قضايا المعجم العربيّ قديما وحديثا، الدّكتور محمّد رشاد الحمزاوي، الطّبعة الأولى، 1986، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ص: 165.

(25) نفسه، ص ص: 167-168.

(26) الجوهريّ إسماعيل بن حمّاد، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، الطّبعة الرّابعة، 1987، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الجزء: 5، ص:1775.

(27) أحمد بن محمّد بن علي الفيّومي المقريّ، المصباح المنير، طبع سنة: 2002، دار الحديث، القاهرة، مصر، ص: 255.

(28) الكليّات، ص: 786.

(29) حلمي خليل، المولّد في العربيّة، (د ت ط)، دار النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ص: 141.

(30) بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، الجزء الثّاني، ص: 118.

(31) ينظر مقال للدكتور عبد الرّحمن الحاج صالح (أنواع المعاجم الحديثة ومنهج وضعها)، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، عدد خاص يتضمّن القسم الأوّل من بحوث المعجم العربيّ 22-2001/10/25، الجزء الثّالث، ص: 673. ينظر كذلك عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنّشر، الجزائر 2012، الجزء الثّاني، ص:116.

(32) ترتيب كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرّائي، الطّبعة الأولى، 1414هـ، مطبعة باقري، قم، إيران، الجزء: 1، ص: 41.

(33) ينظر نفسه، الجزء الأوّل، ص: 55.

(34) ينظر نفسه، الجزء الأوّل، ص ص: 54-55.

(35) عبد الرّحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، تاريخ الطّبع: 2012، موفم للنّشر، الجزائر، ص: 222.

* قال السّيوطي في كتابه بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة بأنّ الثّلاثي ينتج عنه تسعة عشر ألفا وستمائة وخمسون، وهذا خطأ والصّواب ما ذكره الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح، لأنّ الثّلاثي هو ناتج ضرب: 28×27×26=19656. ينظر جلال الدّين السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد عبد الرّحيم، الطّبعة الأولى، 2005، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص: 452.

(36) ينظر أنور الجندي، اللّغة، تاريخ الطّبع: 1985، دار البعث، قسنطينة، ص: 3.

(37) ينظر منطق العرب في علوم اللّسان، ص: 220.

(38) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، الجزء الثّاني، ص: 139.

(39) ينظر نفسه، الجزء الثّاني، ص: 139.

(40) دراسات معجميّة، نحو قاموس عربيّ تاريخيّ وقضايا أخرى، د. عبد العليّ الودغيري، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة الأولى، 2001، ص ص: 237-238.

(41) ينظر نفسه، ص: 238.

(42) بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، الجزء الثاني، ص: 136.

(43) نفسه، الجزء الثّاني، ص: 136.

(44) ينظر نفسه، الجزء الثّاني، ص: 142.

(45) نفسه، الجزء الثّاني، ص: 142.

(46) الرّصيد اللّغويّ الوظيفيّ للمرحلة الأولى من التّعليم الابتدائي، تأليف اللّجنة الدّائمة للرّصيد اللّغويّ، تتألّف من:

-معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب، جامعة محمّد الخامس الرّباط.

-معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، جامعة الجزائر، الجزائر.

-قسم اللّسانيّات بمركز الدّراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، جامعة تونس، تونس.

(47) مقدّمة الرّصيد اللّغوي الوظيفي للمرحلة الأولى من التّعليم الابتدائي، تأليف اللّجنة الدّائمة للرّصيد اللّغويّ، المعهد التّربويّ الوطنيّ، الجزائر، الطّبعة الأولى، 1975، ص: ب.

(48) بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، الجزء الثّاني، ص: 120.

(49) مجلّة المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، مقال للأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح، عنوانه: الذّخيرة اللّغويّة ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، الأبيار، الجزائر، العدد الثّامن عشر، السنّة التّاسعة، ديسمبر 2013، ص :13.

(50) بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، الجزء الثّاني، ص: 164.

(51) معجم مقاييس اللّغة، المجلّد الأوّل، ص: 452.

(52) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، أساس البلاغة، طبع سنة: 2004، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ص: 202.

(53) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، الجزء الثّاني، ص: 119.

(54) ينظر مجلّة المجمع الجزائريّ، ص: 12.

(55) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، الجزء الأوّل، ص: 111.

(56) ينظر نفسه، الجزء الأوّل، ص: 395.

(57) ينظر نفسه، الجزء الأوّل، ص: 395.

(58) ينظر نفسه، الجزء الثّاني، ص: 142-143.

(59) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، الجزء الأوّل، ص ص: 396-398.

(60) ينظر نفسه، الجزء الأوّل، ص: 398.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

(61) ينظر مجلّة المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، مقال للأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح، الذّخيرة العربيّة ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، العدد الثّامن عشر، السنة التّاسعة، الأبيار، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 13.

(62) كتاب التعريفات، ص: 33.

(63) ينظر مجلّة المجمع الجزائري، ص: 16.

(64) ينظر بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، الجزء الأول، ص ص: 400-402.

بين مفهوم "اللفظة" في النظرية الخليلية الحديثة ومفهوم "العبارة" في اللسانيات التوليدية (قراءة مقارنة)

د.حميدي بن يوسف
قسم اللغة والأدب العربي
جامعة المدية

1 . مقدّمة:

يعدّ ضبط الجهاز المفهومي لأية نظرية لسانية إجراءً ضروريا يضطلع به مؤسس تلك النظرية، حيث يعمد على الأقل إلى ضبط مفاهيمها القاعدية التي تساهم في تحديد المفاهيم الفرعية أو الجزئية الأخرى. وبالاطلاع على النظرية التوليدية التحويلية، تبيّن بأن نوام شومسكي قد عمد إلى ضبط مفاهيمها وتحوّلاتها بشكل ييسر سبل تطبيقها على اللغات المختلفة. وكذلك فعل مؤسس النظرية الخليلية الحديثة – عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله) . الذي أولى هذا الجانب عناية خاصة، حيث قام بتحديد دقيق لمصطلحات النظرية، حاول من خلاله إجلاء اللبس الموجود بين كثير من المفاهيم المتداخلة.

ومن بين المصطلحات المركزية للنظرية الخليلية الحديثة التي تعد أحد أنوية الشجرة المفهومية للنظرية، مصطلح اللفظة (La lexie) الذي يشكل مفهومها نقطة تقاطع محوري التركيب والاستبدال، وتتجلى في مستواها عدد من العلاقات اللسانية، مثل التناظر، والتكافؤ، والاندراج وغيرها. وبالمثل، فإنّ مفهوم العبارة س في النظرية الموسَّعة لتشومسكي يمثّل مفهوما محوريا متناميا، حيث تجلّت فيه قوّة النظرية من خلال انفتاحها . بالاستناد على هذا المفهوم على أكبر عدد من اللغات، فحققت بصورة كبيرة إحدى المبادئ والكليات اللغوية.

ولقد كشف الاطلاع على مفهومي اللفظة والعبارة في كل من النظريتين عن وجود تشابه كبير بينهما؛ فاللفظة بالنسبة للحاج صالح هي وحدة لسانية تركيبية قابلة لأن تستوعب مختلف تجليات البنى في اللغة العربية وغيرها من اللغات مما يجعل منها مفهوما كليا (الكليات اللغوية)، كما أنّها تشتمل في بنيتها على عنصر مركزي هو (النواة) التي ترتبط مع الوحدات الأخرى وفق علاقات بنوية محددة. والعبارة في نظرية النحو التوليدي التحويلي بدورها تمثّل أحد أبرز النماذج اللسانية التركيبية التي تتجاوز حدود اللغة الواحدة لتشكل مفهوما كليا أيضا. وإضافة إلى ذلك، فتركيبها مشابه للفظة الخليلية، حيث تتكوّن من عنصر مركزي يسمى: الرأس، إضافة إلى عناصر أخرى تقترن به وفق مستويات متراتبة، مثل المخصص أو الفضلة.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

غير أنّ هذا التشابه الكبير لا يحجب بعض نقاط الافتراق والتمايز بين المفهومين، وبخاصة فيما يتعلّق بأنواع اللفظة والعبارة، فالأولى تتحقق في نوعين بارزين هما: اللفظة الاسمية واللفظة الفعلية، أما الثانية كما أنها تتجلى في أنواع: هي: العبارة الاسمية، والفعلية، وعبارة الجر، وعبارة الصفة.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقديم قراءة مقارنة بين هذين المفهومين المركزيين في كل من النظرية الخليلية الحديثة والنظرية التوليدية التحويلية، محاولين التعرّف على التجليات المختلفة للوحدة التركيبية المحققة للفظة أو العبارة في اللغات المختلفة. أما بخصوص آفاق البحث فلعل أبرزها يتصل بمدى استثمار مفهوم اللفظة في وصف البنى التركيبية للغات المختلفة، وكيفية توظيف هذا المفهوم في تعليم البنى التركيبية للغة العربية وحوسبتها.

2 . اللفظة في النظرية الخليلية الحديثة:

2 . 2 . مفهوم اللفظة:

يعبِّر مصطلح اللفظة في النظرية الخليلية الحديثة عن مفهوم لساني مركزي، يُحدَّد وفق معايير شكلية موقعية بالأساس، حيث يصرّح الحاج صالح في سياق حديثه عن اللغويين العرب القدامى قائلا: « وبالفعل كان المنطلق عندهم كل ما ينفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرّع عليه. ولهذا يجب أن ينطلق من أقل ما يُنطق به مما ينفصل ويبتدأ (= ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته، ولهذا سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد و "ما بمنزلة الاسم المفرد" وأطلق عليها ابن يعيش والرضي اسم "اللفظة" (وترجمناها بـ Lexie)»(1)، وهذا «من أجل تمييزها عن القطع الدالة التي تتكوّن منها أي الكلم» (2). واللفظة وفق هذه النظرة هي ذات مفهوم خاص بالنّظرية يختلف عن المعاني الأخرى للفظة، حيث إنّه تتسم في النظرية الخليلية الحديثة بالاستقلالية (الانفراد) مما يجعلها وحدة لغوية قائمة برأسها. وهذه الاستقلالية تسمح بتمييزها عن مفهوم قريب منها هو مفهوم "الكلمة" التي تجسد مستوى لسانيات أدنى من اللفظة، حيث تُعتبر هذه الأخيرة "القطعة الصغرى ذات الدلالة"(3).

ويميَّز في النظرية الخليلية الحديثة بين نوعين من اللفظات، هما اللفظة الاسمية التي تكون نواتها عبارة عن اسم، مثل: "السماء" واللفظة الفعلية التي يحتل الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر موقع النواة (أو الأصل فيها)(4)، (خرج، يخرج، اخرج). وبالرغم من الاختلاف في الطبيعة الصرفية للفظة الاسمية والفعلية إلاّ أن حدّها يأخذ شكلا عاما موحّدا، حيث يضم كلا النوعين عنصرا مركزيا يسمى النواة، وتنضاف إليه عناصر لغوية أخرى على يمين النواة ويسارها.

ونخلص من خلال التحديد السابقة إلى أنّ اللفظة في النظرية الخليلية الحديثة تنتمي إلى مستوى متوسط من مستويات اللسان، حيث تقع بين مستوى الكلمة ومستوى القول، وهذا الموقع يسمح بمعرفة العلاقات الصرفية والتركيبية معا.

2 . 2 . اللفظة ومنطق التفريع:

يتبيّن للمطّلع على حدّ اللفظة، كما مثله الحاج صالح، أنّها لا تظهر كوحدة منعزلة، بل تتعالق مع وحدات من نفس مستواها (لفظات أخرى). وهذا التعالق الذي يأخذ منحى تصريفيا paradigmatique عموديا يفسّر عبارة "ما بمنزلة الاسم الواحد"، حيث يجسّد الاسم مثلا . في اللفظة الاسمية . مفهوم اللفظة وما يقوم مقامها أو ما هو بمنزلتها. ولما كان ذلك كذلك، فإنّ تحديد العلاقة بين الاسم واللفظات الأخرى التي تقوم مقامه يبدو ضروريا.

يرى الحاج صالح أنّ «كل العناصر القابلة للانفراد تعتبر في اللسانيات الخليلية كأصول يمكن أن تُفرّع منها وحدات أخرى بعمليات خاصة وهذا بعد حصر الأصول»(5) . ولكن هذا التفريع لا يُخرج اللفظة عن حدّها.

وتتم آلية التفريع، عند الخليليين، بواسطة الزيادة، «فالعمل (...) **تركيبي . تفريعي**. وهذا طبيعي لأنهم ينطلقون في عملهم من أصغر ما يُتخاطب به مفردا، ويعتمدون في ذلك . كما فعل الخليل وسيبويه . على عملية تفريعية (أو تحويلية) واحدة وهي **الزيادة على الأصل** وهي تخضع لقواعد معيّنة»(6).

يرى الحاج صالح بأنّ «عملية الزيادة . وهي نوع من التحويل (تحويل الأصل) (transformation) هي التي تحدِّد بكيفية صورية (في اللفظ) وإجرائية (هو مجرّد عمل) المواقعَ الخاصة التي تقع فيها الزوائد بالنسبة إلى النواة»(7)، أي أنّ التفريع هو عملية تحويلية يتم من خلالها الانتقال من عبارة إلى أخرى دون أن تفقد أي واحدة منها خصائصها التي تجعل منها لفظة.

وضمن هذا السياق يقترح الحاج صالح مصطلح التمكّن، حيث يرى أنّ «الاسم المتمكّن هو الذي يمكن أن يُسبق ويلحق مباشرة بعدد معين من العناصر الإضافية والذي يشكّل معها لفظة، (...) يوجد إذن زيادة تدريجية وانفصالية»(8). وإذا كانت الزيادة التدريجية تتم وفق المحور التركيبي، أي من خلال الزيادة عن يمين الأصل (النواة) أو يسارها، فإن تكرار الزيادة في حد اللفظة يؤدي إلى نشوء محور عمودي ينبني على العلاقة بين اللفظة الأصلية وما يتفرع عنها من لفظات. (يُنظر مثال اللفظة الاسمية أدناه).

بقي أن نشير بأنّ مفهوم التفريع في مستوى اللفظات يرتبط بمصطلح الإطالة، récursivité، حيث يمكن للفظات أن تمتد إلى مستوى غير محدود نظريا، بفعل زيادة وحدات

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

لغوية، في موقع الصفة مثلا، حيث يمكن إضافة عدد كبير من الصفات إلى الاسم (الأصل) دون أن تُخرج هذه الإطالة المتكررة الناتجَ عن مستوى اللفظة.

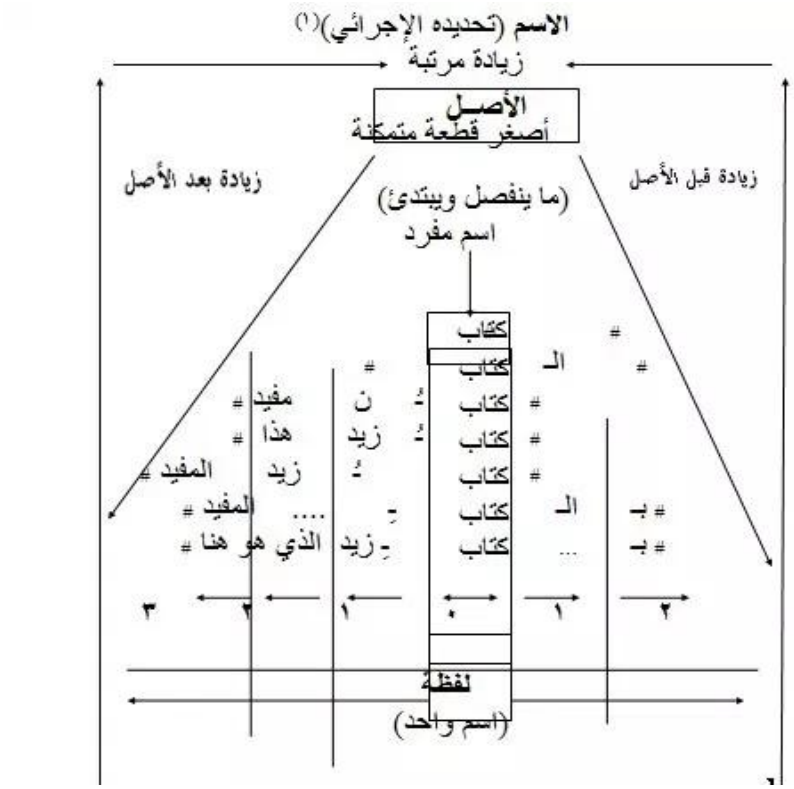

(مخطط يمثل حد اللفظة الاسمية: الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص. 220.)

2 . 3 . اللفظة ومعيار التكافؤ:

ينتج عن مفهوم التفريع في النظرية الخليلية الحديثة مفهوم أساسي هو مفهوم التكافؤ، وضمن هذا الإطار يقول الحاج صالح: «أما كيفية التفريع من هذه النواة (وفي هذا المستوى المركزي المنطلق منه) فقد لاحظ النحاة بحملهم النواة على غيرها مما هو أوسع منها أنّ بعض هذه النوى تقبل الزيادة يمينا ويسارا دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها "لفظة"، وهي القطعة التي لا يمكن أن تنفرد فيها أجزاؤها.»(9)، ثمّ يضيف قائلا بأنّ «ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولّد للفظة هي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة»(10). ولما كانت علاقة اللفظة بما هو بمنزلتها علاقة تكافؤ، فإنّ طبيعته بنوية فيما يبدو، حيث يتأسس على قابلية الاستبدال بين اللفظة وما يقوم مقامها،

فإضافة عدد من الصفات إلى الاسم المفرد . الذي يُعتبر لفظة . يُنتج عبارةً تستطيع أن تعوِّض الاسم المفرد في سياق لغوي معيّن دون أن يؤثّر ذلك على بنية هذا السياق اللغوي.

ويربط الحاج صالح بين مفهوم التكافؤ ومفهوم المجموعة، حيث يقول: « والتكافؤ هنا هو من حيث أنّ الزوائد على المفردة لا تُغيّر حكمها فالاسم باق على اسميته وما يزال يكوّن وحدة على الرغم من الزيادة لأنّه يكوّن مع زوائده مجموعة يمكن أن تكون مكوّنا للجملة وعلى هذا فالجملة لا تتكوّن في الحقيقة، من مورفيمات بل من مجموعة مورفيمية وقد تكون المجموعة ذات مورفيم واحد (فهي مجموعة وحيدة العنصر)»(11). إذن، فالتكافؤ هنا يحصل بين مجموعات، حتى وإن اختلف عدد عناصرها، فإنّ هذا لا يخرجها عن كونها لفظة. وهذا ما يصرّح به مؤسس النظرية الخليلية الحديثة، حيث يقول بأنّ «كل هذه الفروع **متكافئة لغويا ورياضيا**. ومعنى ذلك أنّ كل فرع مساو للأصل ولفروعه (وهي نظائر (12) في اصطلاح القدامى) فكل واحد منها هو **اسم واحد** كما يقول سيبويه **مهما بلغ طوله» (**13). وتوظيف الحاج صالح لمصطلح النظير isotope، بمثل ما يشي باتصاف بنية اللفظات المتكافئة بالدقة، فإنّه يكشف من جهة أخرى عن استعارة المفاهيم العلمية الدقيقة من مجالات أخرى وتوظيفها في الدرس اللساني.

ولكن بالرغم من هذا الاعتبار التكافؤي إلا أن الحاج صالح يرى أنّ حد اللفظة ينبغي أن يُنظر إليه وفق المحورين معا، حيث «يكون أكثر اتفاقا مع حقيقة اللغة اعتبار هذه العلاقات **في مجموعة مهيكلة أين يتآلف التصريفي مع التركيبي بعناية» (**14). أي أنه «يؤخذ في الحسبان، **وفي الآن نفسه المحوران معا:** إضافات تدريجية حيث تنتج حركة تمدد على المحورين للوصول إلى حدود وحدة دالة قابلة للانبساط حقا . وليس للتجزئة . داخل حد [ما]...» (15). غير أنّ الربط بين المحورين لا يكون من خلال النّظر في كل محور على حدة، بل يمتزج المحوران معا، فينشأ تبعا لذلك عدد من اللفظات المتشاكلة والمتناظرة.

2 . 4 . اللفظة ومفهوم التوليد:

يقول الحاج صالح، في سياق حديثه عن مصطلح الزمرة: «وهذه الزمرة هي التي «تولّد» الاسم في العربية (...) ولمصطلح «يولّد» هنا معنى رياضي أيضا (to generate): فهو تحديد رياضي إجرائي (أعمال تنتج منها كيانات معيّنة) وليس تحديدا بالجنس والفصل» (16). وهذا يعني أنّ توليد الوحدات اللغوية وتعريفها في اللسانيات الخليلية يختلف اختلافا بيّنا عن الإجراء الأرسطي الذي يقوم على وضع المفهوم ضمن جنسه القريب، ثمّ فصله عن غيره بتعداد فصوله، حتى يتحقق التميز، فينشأ المفهوم ويتولّد ويتمايز عن غيره.

ويحاول الحاج صالح أن يفرق بين التوليد عند العرب والتوليد في النمط التشجيري عند شومسكي، حيث يقول: «استعار تشومسكي أيضا هذا المُصطلح [أي التوليد] للدلالة على التوليد

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

الاندراجي (قواعد إعادة الكتابة) وليس التوليد عند العرب اندراجيا بل تركيبيا. فالشجرة عند تشومسكي ترسم عملا تحليليا يتبيّن فيه كيف تندرج المكوّنات القريبة بعضها في بعض. ويمكن أن نرسم المثال المولّد العربي بشجرة أيضا غير أنّه يصير بذلك تحليليا فلا تتبيّن فيه الحركية التحويلية التركيبية. إلا أنّ هذا التشجير للمثال المولّد وإن كان مشوَّها إلى حد بعيد فقد يفيدنا ببيانه عن كيفية تداخل الوحدات وتجمّعها في الكلام أي على مستوى الكلام المنطوق لا على مستوى نظام الكلام في حدّ ذاته» (17). ولكنّ التوليد الخاص بتشومسكي هنا يعبّر عن المفهوم التوزيعي، وهو يختلف فيما يبدو عن مفهومه في نظرية العبارة س الذي لا يعدو أن يكون نوعا من الإسقاط إلى مستويين، كما سنرى ذلك لاحقا.

3 . العبارة ومعايير تحديدها في نظرية العبارة س:

مرّت نظرية النحو التوليدي التحويلي بمراحل متعدّدة، ومن بين تلك المراحل المهمّة، المرحلة الخاصة بنموذج النظرية القياسية الموسّعة، حيث تم اقتراح «تشكيل فرضية عامّة حول بنية المكوّنات، [والمتمثّلة في] **نظرية العبارة س**، الخاصة بالبنى المتوافقة» (18)، حيث يكافئ فيها أصل البنية أو نواتها بنية مركَّبة أخرى تشتمل على هذا الأصل بالإضافة إلى عناصر تركّب معه.

3 . 1 . التعريف بنظرية العبارة س :

اتّضح في الأنحاء التوليدية السابقة لنظرية العبارة س أنّ «مبادئ بنينة المكوّنات المعقّدة لم تعكس أي مبدإ عام أو كلي للغات الطبيعية. [وعليه، فإنّ] نظرية العبارة س تشكّل محاولة ناجحة من أجل علاج نقاط الضعف في النماذج الكلاسيكية [القديمة]، فتسمح في المقابل بتقديم فرضيات عامة جدا تغذي مبادئ النحو الكلي»(19)، أي أن نظرية العبارة س جاءت بمثابة استدراك على النظريات السابقة، ولا سيما النظرية القياسية، التي تستند في وصف المكون النحوي للعبارات على أساس قواعد إعادة الكتابة.

ومن الأسباب التي أدت إلى نشوء مفهوم العبارة، «إعادة النظر في مكوّن أساسي من الجزء النحوي هو قوانين بنية العبارة. فقد وُجد أنّ التشابهات البنيوية المنتظمة بين العبارات المختلفة تقتضي منا . إذا أردنا أن تكون كفؤة وصفيا . أن نحسب حسابها في صياغتنا لقواعد بنية العبارة. (...) فقوانين بنية العبارة قد كُتبت على أساس وصف بنية كل عبارة على حدة. لقد كُتبت القوانين وفقا لكل فصيلة. فهناك قانون للعبارة الاسمية، وآخر للعبارة الفعلية، وثالث لعبارة الوصف وهكذا، إلا أنّ الملاحظة الدقيقة في هذه العبارات تُظهر تشابها كبيرا فيما بينها. لكن القوانين التي تُكتب لكل عبارة (...) لن تُظهر هذه التشابهات البنيوية الكبيرة وحقيقة كون بنية

العبارة واحدة تقريبا . تتكوّن عموما . مع بعض الفروق الطفيفة . من رأس ومخصّص وفضلة مهما كانت فصيلة رأسها . اسما أو فعلا أو صفة ...» (20).

وبيان ما سبق، أن بنية الجملة في الأنحاء السابقة، كانت تمثل من خلال إعادة كتابتها وذلك بتحديد مكوّنات كل مركّب من مركباتها على حدة، فالجملة التي تمثل بنية التركيب العليا تحدد بأنّها وحدة تركيبية تتشكّل من مركّب اسمي وآخر فعلي، والمركّب الاسمي يتألف من أداة التعريف + اسم، والمركّب الفعلي يتشكل من فعل + مركب اسمي وهكذا؛ أي أنّ هذه المركبات تتخذ في بنيتها صورا بنوية مجردة مختلفة.

وخلافا لذلك، فإنّ نظرية العبارة س «تقضي بأنّ كل مكوّن نحوي . فيما عدا الوحدات المعجمية (كالفعل، الاسم، الصفة، والظرف) (21) . هو عبارة تتألّف من رأس ومخصص يسبقه وفضلة تليه. والرأس يكون من نوع فصيلة العبارة. وقد تبلورت الاقتراحات المتعددة حول صياغة بنية العبارة في تصوّر موحد لهيكل العبارة يتكوّن من مستويين يكون فيهما التفرّع ثنائيا. فالعبارة تكون **إسقاطا أكبر** maximal projection ويرمز لها إما بـ **ع س** أو **س** وهي تتفرع إلى عنصرين هما المخصص والإسقاط المتوسط الذي يُرمز له بـ **س** وهذا العنصر الثاني يتفرّع إلى عنصرين أيضا أولهما هو رأس العبارة **س** وأما العنصر الثاني فهو **الفضلة**، وعلى النحو التالي:»(22).

ع س (س̿) ← مخصص - س̅

س̅ ← س – فضلة» (23).

ووفقا لما سبق، فـ«جميع المركّبات المختلفة لها **نفس البنية، فالرأس** يُسبق **بمخصص** (...) ويُتبع بفضلة (complément)»(24). غير أنّها لا تمثّل بصورة خطية. ولقد استقر الأمر على تمثيل يسير وفق مبدإ الإسقاط، الذي يقضي بأنّ «المعلومة المعجمية تمثيل تركيبيا»(25). فعمل الذهن أثناء الانتاج اللغوي يقضي باستشراف الوحدات التركيبية التي سترتبط بالرأس الذي اختاره، وما يستتبع ذلك من علاقات نحوية، أساسها التخصيص والإضافة بواسطة الفضلة، فيحقق بذلك نوع من الإسقاط الذي يُنتج العبارة.

وبناء على هذا الاقتراح الخاص بوصف العبارات، يمكن القول بأنّ هذه الصياغة «تُتيح لنا (...) أن نحسب حساب التشابه المنتظم والمطّرد بين العبارات ذات الرؤوس المختلفة. وتتيح لنا كذلك أن نقدّم وصفا موحَّدا . أي أن ننظر نظرة واحدة . لبعض العمليات النحوية التي قد تشترك فيها أكثر من عبارة . مثل البناء للمجهول في الجمل والعبارات الاسمية»(26).

وبخصوص بنية العبارة فإنّ «الرأس المعجمي يعطي اسم **المركّب**»(27)، فإذا كان الرأس اسما، فإن المركب يكون اسميا، وإذا كان الرأس فعلا فإنّ المركّب يكون فعلا، وينسحب الأمر على الصفة والظرف.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

والملاحظ أنّ «في بنية الإسقاط الأكبر، توجد عناصر غير متغيرة، ثابتة (...) وتوجد أيضا وسائط متغيّرة، تتعلّق بترتيب بين الإسقاط المتوسط سَ (غير الظاهر على السطح) ومخصص س من جهة، وبين س [الرأس] وفضلته من جهة أخرى»(28). ومستوى الإسقاط الأكبر يعكس البنية الأكثر عمقا، أما الوسائط فتقوم بدور ترتيب العناصر داخل العبارة دون أن يَخرج الناتجُ عن البنية المجردة الثابتة للعبارة.

3 . 2 . تجلي مفهوم العبارة في اللغة (مثالان تطبيقيان):

يمكن التمثيل على تطبيقات نظرية العبارة س بمثال من العربية وآخر من الفرنسية، حيث وقع اختيارنا على عبارة: "إفصاح الدواة"، وعبارة "le rêve épineux" اللتين تحققان نوعين من أنواع العبارات تتميّزان باختلاف البنية الظاهرية، حيث سنعمل إلى الكشف عن بنيتهما العميقة الموحَّدة.

عبارةُ **"إفْصاحُ الدَّواةِ"** هي عبارةٌ اسمية تتجلى صورتها الخطية في تركيب مؤلَّفٍ من مُضافٍ ومضافٍ إليه. ولكنّ هذه الصورة الخطية لا تلبث أن تصير وفق الرؤية التحليلية لنظرية العبارة س إلى صورة مشجّر يُنطلق فيه من عقدة تتفرّع إلى مكوّنين، الأوّل هو المُخصِّص (وهو في هذه الحالة عنصر عدمي (∅)، والثاني عبارة عن عقدة تمثِّل إسقاطا متوسّطا يتولَّد منه عنصران: رأسُ العبارة المتمثّل في كلمة إفصاحُ، والفضلة التي تجسّدها كلمة الدَّواة. ويمكن تلخيص هذا التمثيل في المخطَّط المقابِل. وقبل الحديث عن الأنموذج الثاني، من المفيد التنبيه إلى أنّ هذا المخطَّط يصدق على أنواع العبارات الأخرى (العبارات الفعلية، أو عبارات الصفة، أو عبارة الجر أو الظرف).

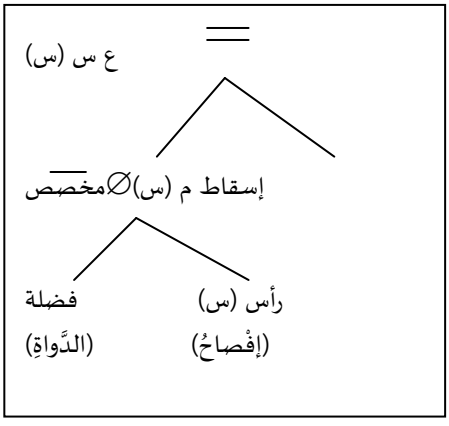

أما بالنسبة للعبارة الفرنسية **le rêve épineux**، فهي عبارة اسمية تتألّف خطّيا من موصوف متبوعٍ بصفة. ولكنّ تمثيلها الشجري وفق نظرية العبارة س يأخذ صورة مغايرة للصورة الخطية، بحيث يتم الانطلاق فيه، مثلما هو الأمر بالنسبة العبارة العربية السابقة، من عقدة تتفرَّع إلى مُخصِّص مملوء هو أداة التعريف le، وإسقاطٍ متوسِّط يتفرَّع بدوره إلى عنصرين: رأسٍ تحقِّقُه كلمة rêve، ومُلحقٍ تُجسِّده كلمة épineux. والجدير بالذكر هنا، هو أنّه بالرغم من اختلاف عناصر هذه العبارة بالقياس إلى العبارة السابقة إلاّ أنّ تمثيلها لا يخرج عن إطار المشجّر العام الذي أقرّته نظرية العبارة س.

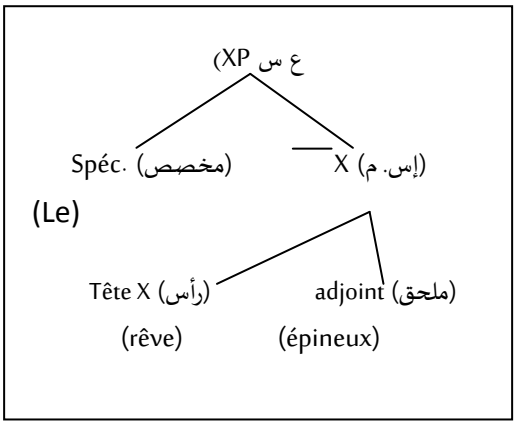

وختاما من اللازم التنبيه إلى أنّ التحليل السابق للعبارتين لا يستهدف توضيح كيفية انبناء العبارات وفق نظرية العبارة س فحسب، وإنّما يسعى إلى التدليل على أنّ هذا الأنموذج الشجري المكوّن من مستويين يصلح لأن يُطبَّق على جميع العبارات مهما كان نوعها، وأيًّا كانت اللغة التي تنتمي إليها.

3 . 3 . العبارة س والتحويل:

يبدو أنّ أغلب التحويلات التي ارتبطت بنظرية العبارة س هي تحويلات تركيبية تقع في مستوى فوق اللفظة، أي مستوى جملي، حيث يرى مرتضى جواد باقر أنّنا «نستطيع أن نميّز هنا منحيين في تحديد أنواع التحويلات: الأول تحديدها من ناحية البنى التي تنشؤها هذه التحويلات، فقسمت إلى ثلاثة أنواع: أحدها هي التحويلات القليلة التي تعمل في الجمل الكبرى مثلا، كتبادل المواقع بين الفاعل والمساعد الفعلي في الجمل الاستفهامية في الإنجليزية. والنوع الثاني هو التحويلات المحلية التي تعمل بين عنصرين متجاورين . مثل إلصاق وحدة صرفية باسم أو فعل.

أما النوع الثالث والمهم . وهو الذي تنتمي إليه التحويلات في غالبيتها العظمى . فهو

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

التحويلات التي تحافظ على البنية، كالتحويل الذي ينقل مفعول الجملة إلى بدايتها ليكون فاعلا (نائبا للفاعل) في بناء الجملة للمجهول»(29). ويستفاد من هذا القول أمران: الأول يتمثل في وجود تحويل محلي يمكن أن ينطبق على المستوى الأدنى للعبارة، والثاني يتعلّق بمبدإ المحافظة على البنية وهو مبدأ أيضا موجود في بنية اللفظات عند الحاج صالح، حيث هناك تكافؤ تتجلى فيه المحافظة على البنية بالرغم من وجود تحويل.

«أما المنحى الثاني في تحديد أنواع التحويلات فقد كان باتخاذ معيار اختلافها في حدود عملها. وفي هذا قُسمت التحويلات إلى ثلاثة أنواع: أولها تلك التي تعمل في نطاق العبارة الجملية الواحدة ولا تتعدّاها كالتحويل الذي يقلب العبارة الاسمية إلى ضمير انعكاسي حين تكون هناك عبارة لها نفس الإحالة تسبقها في الجملة كما في **ضرب محمد نفسه**»(30). ويبدو أنّ هذا النوع أكبر من العبارة. فهو خاص بالجملة.

4 . نتائج المقارنة بين اللفظة والعبارة:

كثيرا ما يؤدي الاطلاع الأولي على التشابهات الظاهرية بين المفاهيم إلى إجراء مقارنات غير مؤسسة منهجيا، نتيجة وجود تشابهات وهمية تطفو على السطح. أما بالنسبة لمفهوم اللفظة في النظرية الخليلية الحديثة ومفهوم العبارة في نظرية النحو التوليدي في مرحلتها الموسّعة فقد كشف إمعان النظر فيهما أن إجراء مقارنة بينهما أضحت أمرا مؤسسا، نظرا لاتفاق المفهومين في كثير من النقاط، وهي نقاط تؤكّد الأسس العامة والأهداف النظرية المشتركة بين النظرية الخليلية الحديثة، ونظرية العبارة س، ولا سيما تلك النزعة الشمولية التي تتغياها كل واحدة، بحيث إنّهما تسعيان إلى جعل المفاهيم اللسانية قابلة للاستيعاب والتطبيق على أكبر عدد من اللغات. وفيما يلي نتائج المقارنة التي أفرزتها الدراسة، والتي تم تلخيصها في العناصر الآتية:

1 . يعتبر كل من مصطلح العبارة واللفظة مكوّنين تركيبيين مركزيين، ويحدّدان في كل من نظرية العبارة س ونظرية النحو التوليدي التحويلي من خلال عدد من المعايير الشكلية والاعتبارية.

2 . كل من اللفظة والعبارة وحدات لغوية تنتمي إلى المستوى التركيبي، بالرغم من تحققها أحيانا في وحدة معجمية واحدة اسما أو فعلا.

3 . تقع كل من اللفظة والعبارة في مستوى متوسط من مستويات اللسان، يتحقق في المستوى الإفرادي (المعجمي) والجملي، وهي بهذا الموقع المحوري تكشف عن طبيعة العلاقات الصرفية والتركيبية بين الوحدات اللسانية.

4 . تمثل كلّ من العبارة واللفظة مستوى عال من التجريد، بحيث إنّ بنيتهما المجردة تستوعب معظم الوحدات اللغوية في المستوى الأدنى من التركيب.

5 . كل من العبارة واللفظة تمثلان وحدات لغوية ذات توافق في البنية، بحيث إنّ هناك علاقة تكافؤ بين الرأس وبين الرأس وملحقيه من جهة وبين النواة والنواة وزوائدها من جهة أخرى.

6 . تحقُّق العبارة ضمن اللغات يأتي بواسطة الاشتقاق، بينما تتحقق اللفظة بالاعتماد على التكافؤ والقياس.

7 . يمثّل الرأس أساس العبارة، كما تمثل النواة أساس اللفظة، بحيث إنّ حذفهما يؤدي إلى تلاشي كل من العبارة أو اللفظة.

8 . تشتمل العبارة على ملحقات وعلى مخصصات قابلة للحذف، وكذلك الحال بالنسبة للفظة التي تشتمل على زوائد لا يؤثر حذفها على اللفظة. ووفقا لذلك فالعبارة يمكن أن تتكون من رأس، ويقدّر كل من المخصص والفضلة بمورفيمات عدمية، ويمكن أن تُحذف الزوائد المكوّنة للفظة سواء كان ذلك على اليمين أو اليسار، ويتم الإبقاء فقط على النواة التي تمثّل الكلمة.

9 . مكونات العبارة تعتبر إسقاطا يتألف من مستويين، توضّح فكرة الاشتقاق العمودي. أما بالنسبة للفظة فهناك تكافؤ بين اللفظة ومشتقاتها (في صورة نظائر)، وتظهر البنية في مستوى أفقي (الزوائد) وفي مستوى عمودي (الاستبدال).

10 . اللفظة والعبارة هما وحدتان مجرّدتان، تشتملان على العنصر العدمي الذي يكشف أنهما وحدتان لغويتان نظاميتان، ويدلان على غياب المورفيم في الكلام أو الخطاب.

11 . العلاقة بين الأصل وتحققات اللفظة المختلفة (بالزوائد وبدونها) هي علاقة تناظر، isotopies، في حين أنّ العلاقة بين العبارة وتجلياتها هي علاقة اشتقاق.

12 . بالرغم من حضور مفهوم التوليد في كلتا النظريتين، فإنّ التوليد الخليلي هو توليد تركيبي يُظهر الحركة التحويلية التركيبية للعناصر.

13 . يحضر مفهوم التحويل في كلا المكوّنين، غير أنّ مفهوم التحويل في نظرية العبارة س يتجلّى في مظاهر مختلفة، ترتبط أساسا بمستوى ما فوق العبارة الواحدة، أي الذي يحدث بين العبارات، أما المفهوم الموافق للتحويل في مستوى اللفظة فهو تحويل محلي "يعمل بين عنصرين متجاورين مثل إلصاق وحدة صرفية باسم أو فعل".

14 . يمكن للإطالة أن تتحقق داخل اللفظة الواحدة، من خلال الزيادات على اليمين أو اليسار، وبخاصة في موضع الصفة، أمّا الإطالة في نظرية العبارة س فيمكن تلمّسها من خلال العلاقة بين العبارات، حيث يمكن لعبارة كلية أن تتضمّن عبارات داخلها، ويتم تفريعها على نحو جانبي، بحيث كل إسقاط للرأس يحتوي على إسقاط رأس آخر، والعبارة المكتنفة في عبارة إذا استقلت بنفسها فهي تسمى عبارة أيضا.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

5 . خاتمة:

ليس الغرض من هذه المقارنة بين مفهوم اللفظة في النظرية الخليلية الحديثة، ومفهوم العبارة في مرحلة النظرية الموسعة من مراحل تطور النحو التوليدي إظهار جوانب التأثير والتأثر بين النظريتين، بل إنّ المراد هو التأكيد على أنّ النظر العميق في بنية اللغات الذي يصل إلى حد التجريد المضاعف يكشف عن مفاهيم كلية يمكن أن تتجاوز حدود اللغة الواحدة.

وإذا كانت نظرية العبارة س قد طُبّقت على عدد كبير من اللغات، بما في ذلك العربية، وقد أفضت التطبيقات إلى نتائج جيّدة، فإنّه من هذا المنطلق، واستنادا إلى التشابهات التي أثبتناها في هذه الدراسة، يمكن القول بأنّ مفهوم اللفظة في النظرية الخليلية الحديثة يحق له أن يصبح موضوعا لدراسة شاملة تسعى إلى اختباره وتطبيقه على لغات أخرى غير العربية، إضافة إلى مفاهيم أخرى في النظرية الخليلية الحديثة، كمفهوم العمل، والمثال، والموضع وغيرها. وبمثل ما يعد هذا المطلب ضرورة معرفية، فإنّه يعتبر استجابة لأمنية الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مؤسس النظرية الخليلية الحديثة رحمه الله الذي تطلّع إلى أن يرى نظريتَه تَفيض على لغات أخرى غير العربية.

الإحالات:

(1) الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص. 219.

(2) Hadj Salah Abderrahman, Linguistique arabe et linguistique générale, (essai de méthodologie et d'épistimologie du 'ilm al 'arabiyya, publication de l'académie algérienne de la langue arabe, Tome2, p. 185.

(3) Ibid. p.592.

(4) Ibid. pp 192- 228.

(5) الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص: 83.

(6) نفسه، ص. 83.

(7) نفسه، ص. 85.

(8) Hadj Salah Abderrahman, Linguistique arabe et linguistique générale, Tome2, p. 189.

(9) الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ص. 219 - 220.

(10) نفسه، ص. 221.

(11) الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، تعال نحي علم الخليل أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص. 73.

(12) يُطلق الحاج صالح مصطلح isotope باعتباره ترجمة لمصطلح النظير، يُنظر: (Hadj Salah Abderrahman, Linguistique arabe et linguistique générale, Tome2, p. 199. . وهذا المصطلح يتفق مع المفهوم الكيميائي، حيث: يرى كل من "ريتنر وبايلي" Rittner & Bailey أنّ مفهوم التناظر isotopie يتحقق بين «الأشكال المختلفة للعنصر [الكيميائي] الواحد الذي له نفس عدد البروتونات بينما تختلف أعداد النيوترونات في نواته» (Don Rittner and Ronald A. Bailey, (2005), Encyclopedia of Chemistry, Library of Congress, New York, p. 148). وهذا يعني أن التناظر لا يُقصَد به التطابق التام، فالأشكال المجسّدة للعنصر الكيميائي الواحد تختلف فيما بينها نتيجة اختلاف عدد النيوترونات المكوّنة لكل شكل، ولكن ما يوحّد هذه الأشكال، ويجعلها تحققات نوعية لنفس الجنس (العنصر الكيميائي) هي السمة المشتركة المتمثلة في وجود نفس العدد من البروتونات في بنية العنصر الكيميائي، وهي السمة التي بغيابها تزول خاصية التناظر من أصلها.

ويُضيف جون داينيث في معجم آخر أنّ «نظائر isotopes نفس العنصر [الكيميائي] لها خصائص متماثلة جدا لأنّ لها نفس الصورة الإلكترونية، ولكنها تختلف قليلا في خصائصها الفيزيائية» (John Daintith, (2004), Dictionary Of Organic Chemistry, Library of Congress, New York, p. 124.). ومما يلفت النّظر في هذا التحديد أنَّ درجة التماثل البنوي بين المتناظرات عالية جدّا، مما يؤكّد أنّ مفهوم التناظر في مجال الكيمياء يقوم أساسا على التماثل كما سبق القول.

(13) الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، ص: 86.

(14) Hadj Salah Abderrahman, Linguistique arabe et linguistique générale, Tome2, p. 198.

(15) Ibid. pp. 198 - 199.

(16) الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، ص ص. 86 . 87.

(17) نفسه، ص. 87.

(18) Jacques Moeshler, Antoine Auchlin, (2000), Introduction à la linguistique contemporaine, Armand Colin, 2nd ed., p. 85.

(19) Ibid. p. 85.

(20) مرتضى جواد باقر، (2002)، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، الأردن، ط1، ص. 68.

(21) يبدو أن استثناء هذه الوحدات يعود إلى كونها تمثّل وفق هذا المنظور وحدات معجمية وليست تركيبية.

(22) مرتضى جواد باقر، (2002)، المرجع السابق، ص. 68.

(23) نفسه، ص. 69.

(24) Jacques Moeshler, Antoine Auchlin, (2000), Introduction à la linguistique contemporaine, p. 87.

(25) Ibid. p. 88.

(26) مرتضى جواد باقر، (2002)، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، ص. 69.

(27) Jacques Moeshler, Antoine Auchlin, (2000), Introduction à la linguistique contemporaine, p. 87.

(28) Ibid. p. 88.

(29) مرتضى جواد باقر، (2002)، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، الأردن، ط1، ص. 70.

(30) نفسه، ص. 71.

مراجع البحث:

1 . الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، تعال نجي علم الخليل أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.

2 . الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.

3 . الحاج صالح عبد الرحمن، (2007)، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، ضمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.

4 . مرتضى جواد باقر، (2002)، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، الأردن، ط.1

5- John Daintith, (2004), Dictionary Of Organic Chemistry, Library of Congress, New York.

6 - Hadj Salah Abderrahman, Linguistique arabe et linguistique générale, (essai de méthodologie et d'épistimologie du 'ilm al 'arabiyya, publication de l'académie algérienne de la langue arabe, Tome2.

7 - Moeshler Jacques, Auchlin Antoine, (2000), Introduction à la linguistique contemporaine, Armand Colin, 2nd ed.

8 - Don Rittner and Ronald A. Bailey, (2005), Encyclopedia of Chemistry, Library of Congress, New York.

إشكالية المصطلح اللّساني عند عبد الرحمان الحاج صالح وأزمة الإشكال

الدكتور: سمير معزوزن

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة-

وأخال نفسي صائبًا – بداية- إن قلت أنَّ المصطلح اللّساني العربي أصبح يعيش اليوم ما يسمى "فوضى المصطلح"، وذلك راجع أساسًا لعدم تفعيل لغة عربية متخصصة. فمن المتعارف عليه، أننا نجد لكل مصطلح لساني أجنبي المصطلح العربي الذي يقابله، ولكن – للأسف- نجد أكثر من مصطلح عربي مقابلاً للمصطلح الأجنبي.

ولعله من باب إنصافنا العلمي الموضوعي عند الحديث عن إشكالية المصطلح اللساني وأزمة الإشكال الحديث عن الجهود الكبيرة التي بذلها الأستاذ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح في ضبط وتوحيد المصطلح اللساني العربي. كيف لا، ونحن نلمس منهجيته الدقيقة والعلمية في وضع المصطلح. حيث لا يعرض عليه مصطلح لساني إلا تلقاه بالنقد والتمحيص والتدقيق، فإن كان المصطلح صحيحًا سكت عنه، وإن بدا فيه مآخذ، أمسك به وجهر برأيه فيه. وعليه، لو قام كل لساني عربي في هذا التخصص – علم المصطلح- بما قام به الأستاذ لجنبونا هذه الفوضى المصطلحية التي نتخبط فيها اليوم.

بين هذا وذاك، تروم مداخلتنا هذه إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات نجملها في النقاط الآتية: ما هي الأسس والميكانزيمات والقواعد التي يستند إليها الأستاذ في وضع المصطلح اللّساني؟ هل كان موضوعيًا ودقيقًا في وضع المصطلحات اللّسانية وبعيدًا كل البعد عن التحيز والأحكام المسبقة؟ ما هي أهم الأسباب التي دفعته إلى التشبث بمصطلحات التراث اللُّغوي الأصيل؟ وهل كان متحجرًا منغلقًا على مصطلحات التراث اللُّغوي العربي أو منفتحًا أيضًا على المصطلحات اللّسانية الغربية الحديثة؟ ما الموقف الذي أبداه الأستاذ من اللّسانيين العرب المشارقة والمغاربة في وضعهم للمصطلحات اللّسانية العربيَّة ؟ وما هي الحلول التي اقترحها للخروج من أزمة المصطلح اللّساني؟ . تلكم أهم التَّساؤلات التي نسعى للإجابة عنها في هذه المداخلة معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي الأنسب لمثل هذه الدّراسة.

1 – المصطلح اللساني في الدراسات اللسانية العربية الحديثة:

ممَّا لاشكَّ فيه، أنَّ المصطلح اللّساني العربي الحديث أصبح اليوم يشهد واقعًا يتسم بالفوضى وعدم الاستقرار والاضطراب. ونجد في وقتنا هذا بعض المتخصصين في علم المصطلح يعتمدون على الطرق السهلة في وضع المصطلح اللّساني، والتي تحتكم إلى آليتي الترجمة والتعريب، بدل الاعتماد والتركيز في وضعهم للمصطلح اللِّساني على السمات والخصائص المميزة

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

للُّغة العربيَّة من اشتقاق ونحت توليد... وأزيد على ما تقدَّم، فأقول، أنَّ هذه العفوية في الوضع والتوليد هي التي أدت في نهاية الأمر إلى فوضى مصطلحية وعدم تناسق المصطلح اللِّساني، وكان كل هذا نتيجة حتمية لغياب كل الأطر والقواعد والأسس المنهجية التي تؤطر العمل المصطلحي.

وغني عن البيان، أنَّ هذه الفوضى المصطلحية لها أسبابها؛فاللّسانيات الحديثة أجنبية المصدر والبيئة في مناهجها وروادها ومدارسها. حيث نجد أنَّ ((لكل منها في الغالب مصطلحاتها التي تعكس مفاهيمها الخاصة النابعة عن نظرياتها اللغوية، بل نجد في إطار المدرسة الواحدة تنوعًا في المصطلحات وفقا لاجتهادات كل واحد)) (1). فاللسانيات وافد جديد على الدِّراسات اللِّسانية العربيَّة الحديثة، وهو ما فرض على اللِّسانيين العرب الإلمام بهذا العلم والإحاطة به إحاطة شاملة متكاملة مرمة تقييم التراث اللُّغوي العربي الأصيل وتقويمه. وعليه، اختلفت التوجهات والاتجاهات والمشارب والرؤى التي تبنت هذا الوافد الجديد، كل حسب مدرسته والبيئة التي أخذ منها هذا العلم، وهو ما نتج عنه بالأخص اختلاف في ترجمة مصطلح الحامل لهذا العلم(Linguistique) اللِّسانيات.

1 - 1- فوضى المصطلح اللّساني العربي:

تجدر الإشارة - بداية- أنَّ الذي نقصده بفوضى المصطلح هو وجود أكثر من مصطلح عربي يقابل المصطلح الأجنبي؛ ولعل سبب ذلك يعود لكون اللسانيات دخلت حديثًا إلى البيئة العربيَّة، وهو ما أدى إلى عدم استقرار الدِّراسات اللِّسانية العربيَّة الحديثة على مصطلح واحد يوحد الجهود اللِّسانية المبذولة في هذا السياق. حيث نجد في هذا الإطار، أنَّ الألفاظ تتعدد للدلالة على المعنى الواحد. إضافة إلى ذلك، عدم وضع أسس وقواعد وقوانين تضبط المصطلح اللِّساني، والخلط في الوضع بين المصطلح اللُّغوي التراثي القديم والجديد.

وإنَّ أول ما يطالعنا من هذه الفوضى المصطلحية هو الترجمات المتعددة لمصطلح " اللِّسانيات" (Linguistique)، فقد ذكر في هذا السِّياق عبد السلام المسدي المصطلحات المترجمة والمعربة له، وهي: ((اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث، علم فقه اللغة، علم اللغات، علم اللغات العام، علوم اللغة، علم اللسان، علم اللسان البشري، علم اللسانة، الدراسات اللغوية الحديثة، الدراسات اللغوية المعاصرة، النظر اللغوي الحديث، علم اللغويات الحديث، اللغويات الجديدة، اللغويات، الألسنية، الألسنيات، اللسنيات، اللسانيات))(2). وفي هذا المسار، فقد أقر المجتمعون في ندوة " اللِّسانيات واللُّغة العربيَّة" المنعقدة بتونس 1978 على استعمال مصطلح اللِّسانيات بناء على توصيات أهل الاختصاص، غير أن الفوضى المصطلحية ما زالت تلاحقه، وهذا راجع إلى غياب سلطة تفرض ما تقرره المجامع اللُّغويَّة من مصطلحات.

1 - 2– تعدد مناهل الترجمة:

لا نغالي إذا قلنا، أنَّ تعدد مناهل الترجمة كانت أحد أهم الأسباب في فوضى المصطلح، وما آل إليه المصطلح اللِّساني من اضطراب في النقل، ينم عن تعدد الخلفيات المعرفية والمدارس التي ينتمي إليها كل مترجم عربي للمصطلحات اللِّسانية الحديثة، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ اللِّسانيات علم غربي النشأة والمصدر، وهو لا محالة الذي أدى في الأخير إلى اضطراب المصطلح اللِّساني وعدم استقراره. وقد وضح عبد السلام المسدي كل ما سبق ذكره بقوله:((اختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي... وما ينشأ عنه من توليد مطرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللسانية وتكاثر المناهج التي يتوسل بها كل حزب من المنتصرين للنظرية الواحدة أحيانا، كل ذلك قد تضافر،فعقد واقع المصطلح اللِّساني العربي،فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل))(3).

كما لا نجد ضيرًا من المراوحة للتأكيد على أن عملية نقل المصطلح حتى تصل إلى مبتغاها ((لابد من مراعاة كثير من الضوابط المعرفية التي أشار المنظرون والمتخصصون في علم المصطلح، لاسيما إذا تعلق الأمر بحقل الترجمة وواقع المصطلحات التي يتعامل معها المترجمون على اختلاف اتجاهاتهم، وذلك بطرق تتماشى إلى حد بعيد مع حركية السياق الواقعي؛ الأمر الذي يجعل من واقع المصطلحات يأخذ مسارًا تطوريًا وهو يقتحم عالم الحقول المعرفية))(4).

بل إننا بعد كل الذي سبق ذكره، نرى أن هذه الفوضى المصطلحية في الترجمة تعدت إلى واضع الدعائم الأولى للسانيات فردنان دو سوسير(**Ferdinand de Saussure**) في كتابه الموسوم" محاضرات في اللسانيات العامة"(**Cours de linguistique générale**)، فقد تُرجم هذا الكتاب إلى العربية بخمس ترجمات مختلفة كل ترجمة تحمل عنوانًا مختلفًا عن باقي الترجمات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن الترجمة التونسية لكل " محمد صالح القرمادي" و"محمد عجينة" و"محمد الشاوش" حملت عنوان " دروس في الألسنية العامة"، والترجمة المصرية وردت تحت عنوان" فصول في علم اللغة العام" "لأحمد نعيم الكراعين"، بينما أتت الترجمة العراقية تحت عنوان " علم اللغة العام" "ليوئيل يوسف عزيز" والترجمة السورية التي قدمها "يوسف غازي" و"مجيد نصر" حملت عنوان " محاضرات في الألسنية العامة"والترجمة الأخيرة مغربية أتت تحت عنوان" محاضرات في علم اللسان العام" "لبعد القادر قنيني"(5).

1 - 3– الازدواجية اللغوية:

ولاشك أن من الأسباب التي أدت إلى فوضى المصطلح الازدواجية اللغوية التي تقف كحاجز ومانع لترجمة المصطلحات اللسانية، ويظهر ذلك جليا عند اللسانيين العرب الذين تلقوا تكوينا في اللسانيات بلغة أجنبية، وهو ما يؤثر سلبا في ترجمتهم للمصطلحات اللسانية الأجنبية.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

حيث يتخذ اللساني العربي اللغة الأجنبية التي تعلمها منطلقا في ترجمة المصطلحات اللسانية إلى اللغة العربية.

ومن هنا، فاللساني العربي الذي تلقى تكوينا باللغة الفرنسية يستعمل مصطلح " الفونيتيك" لترجمة مصطلح (**Phonétique**)، وهو بخلاف الدارس باللغة الإنجليزية الذي يستعمل مصطلح" الفوناتيك" ترجمة لمصطلح (**Phonetics**) رغم أن هناك ما يقابله باللغة العربية وهو علم الأصوات(6).

1 – 4 – عدم الاستجابة الكاملة لمصطلحات المجامع اللغوية:

ولا يمكننا أن نغفل في هذا السياق، أنَّ للمجامع اللغوية العربية في مختلف الأقطار العربية إسهامات كبيرة في وضع المصطلحات اللسانية وتوحيدها، وقد تجسد ذلك أساسا في النشاطات العلمية لهذه المجامع اللغوية كالمجمع العلمي العربي بدمشق، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربية بالجزائر... حيث كثيرا ما ألحت هذه المجامع بضرورة استخدام مصطلحات لسانية معينة، ولكن نظرا لعدم وجود هيئة وسلطة تفرض على اللساني العربي استخدام المصطلحات التي تقرها المجامع اللغوية العربية، حيث((إن المأساة الحقيقية في أمر المصطلح، هي وجود المصطلحات التي قامت بوضعها جهات علمية عديدة، ولم يتح لها أن ترى النور))(7).

ومما لاشك فيه، أن عدم الامتثال الطوعي لما أقرته هذه المجامع اللغوية العربية، والعفوية والذاتية التي يعتمد عليها اللساني العربي في وضع المصطلح، وعدم احتكامه إلى قواعد علمية دقيقة ومنهجية صارمة، وعدم الاكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وعدم التنسيق بين اللسانيين العرب في استخدام مصطلحات لسانية موحدة أقرت المجامع اللغوية باستخدامها،هو الذي كان أحد أهم الأسباب في فوضى المصطلح اللساني العربي الذي تشهده الدراسات اللسانية العربية الحديثة.

2 – المصطلح اللساني عند عبد الرحمان الحاج صالح:

نستطيع أن نقر جازمين بأن جهود المرحوم الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح في وضع المصطلح اللساني وتوحيد استعماله في كافة الأقطار العربية لا ينكرها جاحد، كيف لا، وهو الذي ساهم مساهمة فعالة في إزالة الضبابية التي كانت تكتنف المصطلح اللساني، حيث أوتيت له هذه الشرعية بصفته عضوا في المنظمة العربية للتربية والثقافة. وقد قدم في السياق الكثير من المجهودات التي يشكر عنها في وضع المصطلحات اللسانية العربية إما عن طريق الترجمة أو الاشتقاق أو النحت...

تجدر الإشارة إلى أن الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح يرى ((أن مشكلة وضع المصطلح اللساني وغيره من الأعمال الخاصة بتكييف اللغة وإثرائها تكمن في أمور ثلاثة:

• اعتباطية العمل عند الكثير من اللغويين، أي عدم خضوعه لضوابط علمية، وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة، ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

• حرفيته،أي اقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه شيء بالصناعات التقليدية يعتمد فيه على المعالجة اليدوية كالنظر الجزئي في القواميس والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء.

• عدم شموليته بعدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها. - وخاصة المخطوط منها – وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة))(8). ويمكننا أن نجمل إسهامات الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح في وضع وضبط المصطلح اللساني ضبطا جيدا فيما يلي:

2 -1 – استعمال مصطلح " اللسانيات" أو "علم اللسان" بدلا من "علم اللغة" أو الألسنية":

غني عن البيان، أنَّ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح يميل إلى استخدام مصطلح " علم اللسان" أو " اللسانيات"الذي يقابله باللغة الفرنسية مصطلح (**Linguistique**) وباللغة الإنجليزية مصطلح(**Linguistics**) بدلا من " علم اللغة"، وقد ذكر أن لهذا الاستعمال أسبابه فقد ترجم بعض المؤلفين العرب لفظ الـ(**linguistics**) بـ "علم اللغة"، وكنا لا نرى في ذلك بأسا لو أن كلمة(اللغة) كانت تدل دائما على مفهوم اللسان(9)". ويقر الحاج صالح بأنه وإن كان تعريف ابن جني للغة قد دل على المعنى العام لتعريف علم اللسان إلا أنه يمكن أن تغلب المعاني الفرعية على المفهوم العام.

أضف إلى كل ما سبق ذكره، يرى الحاج صالح أنه هناك من الباحثين العرب من يستخدم "علم اللسانيات" وهذا حشو - في ضوء تصوره- لأن الألف والتاء في اللغة العربية تدل على العلم، فإما أن نقول (("اللسانيات" قياسا على البصريات والرياضيات أو "علم اللسان". وأن " تخصص كلمة(لغة) إذا أضيفت إلى العلم للدلالة على دراسة أوضاع المفردات. أما إذا أفردت عن العلم فلا بأس باستعمالها مع كلمة اللسان للدلالة على المفهوم العام))(10). بينما توظيف مصطلح " الألسنية" يدل على المذهب الديني نقول:" الشافعية، الحنبلية...

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

2 – 2 – الاستغراق بدلاً من التوزيع:

يرى الدكتور عبد الحاج صالح أنه انتشر بين اللسانيين العرب استعمال مصطلح " التوزيعية" كمقابل للمصطلح الغربي(**Distributionnalisme**) ولكنه يرى أن مصطلح الاستغراق أكثر دلالة وتعبيرا من مفهوم التوزيع، ويوضح ذلك بقوله:((إن هذه الطريقة قد بنيت على مفهوم الاستغراق(Distribution) كما يفهمه علماء اللسانيات الحديثة ويسميه النحاة العرب قديما بـ "قسمة المواقع" أو المواقع(شرح الرماني للكتاب) وهو عند العرب أوضح وأبين، لأن المفهوم النظري المحدث يعني به المحدثون استفراغ جميع ما يمكن أن يحيط بوحدة لغوية في الخطاب أو كل ما تحتمله من سياق لفظي ذي دلالة))(11).

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على قسمة المواقع لاستخراج المقصود الدلالي، لا يعني الاعتماد الكلي على الدلالة الاستغراقية؛ لأن المعنى المقصود من كلمة معينة لا يمكن أن يحدد بما يختص به من خواص استغراقية (أو موقعية) الفئة التي تنتمي إليها هذه الخواص، لسبب بسيط، هو عدم وجود توازنا بين التصاريف المختلفة للدال الواحد وتصاريف مدلول هذا الدال(12).

2 – 3 – البنوية بدلا من البنيوية:

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الحاج صالح عمد إلى توظيف مصطلح البنوية كترجمة للمصطلح الأجنبي(**structuralisme**)، حيث شاع عند البعض من الدارسين العرب استعمال مصطلح " البنيوية"، وهو مصطلح غير صحيح في الوضع، لهذا قام الدكتور الحاج صالح بتصحيحه قياسا على أصل اشتقاقه، ويوضح الحاج صالح ذلك في قوله:" اتبعنا في هذه النسبة رأي يونس بن حبيب النحوي الذي يقول في ظبية: ظبوي وهو أخف من ظبي ووجهه الخليل. أما المقصود منه فهو الوصف الذي تتصف به الآن مناهج المدارس الملقبة(Structuraliste)"(13).

2 – 4 – لغة المنشأ بدلا من لغة الأم:

مما لاشك فيه، أنه نظرا لحداثة كل من علم اللغة التطبيقي وعلم النفس، فإن مدلول بعض المصطلحات يختلف من مدرسة فكرية إلى أخرى، بل يتباين من باحث إلى أخر فمصطلحات مثل" اللغة الأولى و" اللغة الأهلية" و"اللغة الرئيسية" و"لغة الأم" لم تخضع إلى تقييس أو توحيد بعد. وتعرف لغة الأم بأنها:((هي اللغة التي يكتسبها الطفل من والديه عادة، أو من البيت الذي يمضي فيه سنوات عمره المبكرة. وكان من الشائع أن هذه اللغة تنمو وتكتمل في

حدود السنوات الأربع الأولى من النشأة، وأنها عادات يقلد بها الطفل والديه، ويثاب على ذلك وتنتهي بالاكتساب))(14).

وفي هذا المسار يرفض الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح تسمية أول لغة يتلقاها الطفل في محيطه الأسري والمجتمع بلغة الأم، لأن حسب تصوره توهم القارئ بأن هناك لغة الأب لغة الأخت لغة الأخ... ويفضل تسمية لغة المنشأ؛ أي لغة المحيط الذي نشأ فيه الطفل ويكتسب من خلاله لغته المنشأ بشكل عفوي عن طريق الاحتكاك مع أفراد أسرته ومحيطه الاجتماعي بشكل عام(15).

2 – 5- الانغماس اللغوي بدلا من الحمام اللغوي:

فضّل الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح مصطلح الانغماس اللغوي ترجمة للمصطلح الأجنبي(**Bain linguistique**) بدلا من الحمام اللغوي الذي استخدمه بعض من اللسانيين العرب. ومما لا ريب فيه، أن مصطلح الانغماس مصطلح تراثي استخدمه العرب القدامى، والذي يعني معنى التغطية والتغلغل في أعماق الشيء، حيث يقال:((الغمس إرساب الشيء في الشيء السيال، أو الندى، أو في ماء، أو في صبغ، حتى اللقمة في الخل، غمسه يغمسه غمسا أي مقله فيه، وقد انغمس فيه واغتمس... قال: وقال علي بن حجر: الاغتماس أن يطيل اللبث فيه والارتماس أن لا يطيل المكث فيه... ومنه الحديث: فانغمس في العدو فقتلوه أي دخل فيهم وغاص))(16).

وبالنظر للمسوغات السابقة، فقد أشار الحاج صالح إلى مصطلح الانغماس اللغوي عندما تحدث عن طريقة تكون الملكة اللسانية ونموها، حيث قال:((إن الملكة اللغوية لا تنمو ولا تتطور إلا في بيئتها الطبيعية، وهي البيئة التي لا يسمع فيها صوت أو لغو إلا بتلك اللغة التي يراد اكتسابها، أما خارج هذا الجو الذي يسمع فيه غير هذه اللغة فصعب جدا أن تنمو فيه الملكة اللغوية، فمن أراد أن يتعلم لغة من اللغات فلابد أن يعيشها وأن يعيشها هي وحدها لمدة زمنية معينة، فلا يسمع غيرها ولا ينطق بغيرها وأن ينغمس في بحر أصواتها كما يقولون لمدة كافية لتظهر فيه هذه الملكة))(17).

2 – 6 – ثنائية الوضع والاستعمال بدلا من ثنائية اللغة والكلام:

يجدر التنويه أن عبد الرحمان الحاج صالح قد رأى أن النحاة العرب القدامى الذين عاشوا في زمن الفصاحة اللغوية كانوا أكثر إدراكا لأهمية الاستعمال الحقيقي للغة في مختلف الأحوال الخطابية. ومن هذه الأهمية فضل استخدام ثنائية الوضع والاستعمال على ثنائية اللغة

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

والكلام، حيث يقصد بالوضع: ((أن اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية تندرج فيها، وهذا هو الوضع، وما يسمى بالقياس هو المعقول من هذا الوضع، أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين هذه العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي(من الأصول إلى الفروع))"(18).

ومن جانب الاستعمال يرى أنه عبارة ((هو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب. وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنه ليس ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام، فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال، لأن هناك مقتضيات أخرى غير ما يحتمله الوضع والحد اللغوي))(19).

2 – 7 – ظواهر التخاطب بدلا من التداولية:

مما يجدر التنويه به، أن الحاج صالح ترجم المصطلح الأجنبي(**Pragmatique**) بـ "ظواهر التخاطب" أو "ظواهر الاستعمال"، علما أنها ترجمت من قبل الدارسين العرب الآخرين ترجمات مختلفة ومتعددة نذكر منها: الذرائعية والنفعية، والتداولية... والمصطلح الذي استخدمه ليس ببعيد عن استخدام العرب القدامى، إذ يقول في هذا السياق:((إن ما تطرق إليه هؤلاء النحاة المبدعين وهو سيبويه في كتابه- وهو أقدم ما وصل إلينا من كتبهم وأوفاها، ومن ثم يحتوي على ما عالجه أصحابه وأتباعه- هو أساسا الجانب النحوي الصرفي الصوتي للغة ولم يكن هذا الميدان – مع ذلك- مجرد نحو وصرف؛ لأنه لم يمهل أبدا الجانب الدلالي لأنواع الأبنية والتراكيب العربية من جهة، ومن جهة أخرى المعاني الخارجة عن دلالة اللفظ كدلالة الحال وغيرها... ثم اعتد سيبويه كثيرا بظواهر الاستعمال ومنها نظريته في ظواهر التخاطب(Pragmatics) وكل هذا يدخل في الميدان الواسع المسمى بعلوم اللسان))(20).

3 – مشروع عبد الرحمان الحاج صالح في تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والترجمة:

غني عن البيان، أن الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح عمل على تجسيد مشروع متكامل ومتناسق يسعى إلى تكوين متخصصين في علم المصطلح والترجمة المتخصصة، وهذا سعيا منه لوضع المصطلحات اللسانية والعلمية وفق أسس علمية مضبوطة وتقنين الترجمة بطريقة علمية. وتظهر سمات هذا المشروع الطموح فيما يلي(21):

- تكوين مختصين في الترجمة، لنقل العلوم والتكنولوجيا، ويكون ذلك بالإعداد على نطاق واسع لعدد كبير من المترجمين في نقل العلوم، ومن المعروف أن العدد الذي تتوفر عليه البلدان العربية من الاختصاصيين في ميدان الترجمة عدد قليل جدا.
- سد النزاع اللغوي الكبير في الوطن العربي.
- توفير الكتاب العلمي، مما يؤدي إلى استرجاع اللغة العربية لمكانتها الأصلية – الطبيعية- وبه تتكاثف الجهود عن هذه الثقافات العربية التي تقوم على غفوة أنها في درجة الكمال أحيانا.

وما يجدر التنويه، أنَّ الذي يقصده الحاج صالح بالتكوين لا يخص((تكوين تراجمة فقط بل اختصاصيين في علم المصطلح، ومن ثم اختصاصيين في علم من علوم اللسانيات التطبيقية ألا وهو علم اللغة المطبق على المصطلحات العلمية والتقنية، وهم في نفس الوقت مترجمون متخصصون؛ أي خبراء في علم معين تخصصوا في ترجمة النصوص المتعلقة إلى هذا العلم))(22).

3 – 1 – الجانب المعرفي:

عمل الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح على تأصيل المصطلحات التراثية للغة العربية وموازنتها ومقارنتها بنظيرتها من المصطلحات اللسانية الغربية، وهو بذلك لم يكن تفضيله لبعض المصطلحات اللسانية على حساب أخرى متحجرا للتراث اللغوي العربي، ولكنه كان موضوعيا معتدلا، وتجنب كل ما يرتبط بالتحيز أو الأحكام المسبقة في وضع المصطلحات اللسانية من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن متأثرا أعمى بكل ما يصل إلينا من الدراسات الغربية الحديثة. حيث وُجه له في إحدى المحاضرات السُّؤال الآتي: هل أنتم من المحافظين؟ فأجاب: لست مُحافظًا ولا مُجددًا، ولكن أبحث عن المفيد. اكتشفنا في القديم شيئًا عظيمًا لم نجده في الحديث، ولو اكتشفناه في الحديث لأخذنا به(23). وعليه، استطاع الدكتور اكتشاف مصطلحات عربية أصيلة من مثل: العامل، المثال، الباب، الاستغراق، قسمة التراكيب، الزمرة الدائرية...

3 – 2 – الجانب العلمي:

قام عبد الرحمان الحاج صالح بإعادة قراءة التُّراث اللُّغوي العربي الأصيل ومقارنته بما توصل إليه البحث اللِّساني الحديث، ومحاولة استثمار ذلك في الدِّراسات اللُّغوية العربيَّة. فأراد بذلك من خلال دراساته أن يُعيد الاعتبار لهذا التُّراث اللُّغوي الِّذي هُمش، وهذا لا يعني البتة أنه ضد فكرة التَّجديد في الدِّراسات اللُّغوية العربيَّة. فهو عمل على دراسة المصطلحات اللسانية

دراسة علمية دقيقة بعيدا كل البعد عن الأحكام المسبقة، حيث لا يعرض عليه مصطلح لساني إلا وتعرض إليه بالتدقيق والتحليل والتمحيص وإخضاعه للقياس على أوزان نظام اللغة العربية، ويختار المصطلحات ذات الدلالة المناسبة والتعبير المناسب، وميله إلى استعمال وتوظيف المصطلحات التراثية الأصيلة من مثل: اللسان ، تبليغ، تخاطب، نظام تمايزي، مدونة، الاستقامة، التفريع... ولنا في هذا السياق، أن نسوق المثال الذي ذكره الحاج صالح في ترجمته لمصطلح(**Substart**) لفظة المنشأ اللغوي أو العادة الأولى اعتمادا على استعمال الجاحظ لهذا المفهوم(24). والسؤال المعرفي الذي طرحه الحاج صالح في كتاباته هو: ((كيف يمكن لواضعي المصطلحات أن يضعوا للمسمى الفلاني لفظا عربيا مناسبا يحظى بجميع الصفات التي ستجعله يشع شيوعا واسعا إن لم يكن لديهم وتحت تصرفهم مجمعة مرتبة كل الألفاظ الفصيحة(قديمة أو مولدة) التي تنتمي إلى المجال المفهومي الخاص بهذا المسمى))(25).

3 – 3 – الجانب اللغوي:

عمد الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح من خلال قراءته الثاقبة والعميقة للتراث اللغوي العربي الأصيل ومعرفته بخبايا اللسانيات الغربية إلى تأصيل المصطلح اللساني وموازنته بغيره من المصطلحات اللسانية الغربية واختبار نتائجه والعمل في وضعه في اللسانيات العربية بما يتلاءم مع خصائص اللغة العربية. وذلك من منطلق ما يحمله المصطلح التراثي من دلالة عميقة وشاملة، فقد يكون المصطلح الحديث قاصرًا عن تأدية المعنى المطلوب. وتكمن الدقة اللغوية عند الحاج صالح في ترجمته للكثير من المصطلحات الأجنبية من مثل ترجمته للمصطلح الأجنبي(**Recusirveness**) إلى مصطلح " **الإطالة**"(26). إذ نلحظ في هذه الترجمة الدقة اللغوية عند الحاج صالح في إيجاد مقاربة لغوية بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الغربية الحديثة.

الخاتمة:

وصفوة القول في الأخير،أنَّ خبرة الحاج صالح وتجربته في وضع المصطلح اللساني تجلت فيما يلي:

1 - وضع مصطلحات لسانية عربية متكاملة وشاملة في ضوء منهج تعليمي.

2 - العمل على وزن المصطلح والتمحيص فيه قبل وضعه، من خلال ما يقابله من التراث اللغوي العربي الأصيل والدراسات اللسانية الحديثة.

3 - ميله إلى استخدام مصطلحات لسانية خاصة تعكس في ذلك تجربته الخاصة به.

4 – العمل على التأصيل للمصطلحات والمفاهيم التراثية العربية الأصيلة.

5 – ضرورة التنسيق وتبادل المعارف والخبرات في وضع النظام الاصطلاحي العربي بين اللسانيين والمصطلحيين والمجامع اللغوية حتى يكون مستعمل اللغة على دراية بالمصطلحات التي وضعت في تخصص أو مجال علمي معين.

6 – المتكلم المستعمل للغة الذي يحدد حاجات استعماله للغة وبالتالي يضع المصطلحات التي تفي بأغراضه وحاجاته بطريقة عفوية.

وفي الأخير لا نعتبر أنفسنا وفينا لهذه الشخصية العظيمة حقها، خاصة فيما يتعلق بمجهوداته الجبارة للتأصيل للمصطلح اللساني العربي، ولكننا أردنا من خلال هذه المداخلة الحديث عن إسهامات ومجهودات الرجل في وضع المصطلح اللساني وحله للكثير من الإشكالات المطروحة في هذا السياق. وفي الحقيقة مشروع الحاج صالح في المصطلح اللساني يمثل طفرة نوعية في سبيل إحياء المصطلح العربي التراثي الفصيح.

الإحالات :

(1) محمد حسين عبد العزيز، سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ت، ص:162

(2) عبد السلام المسدي،قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص72.

(3) المرجع نفسه، ص: 55.

(4) مختار لزعر، المكافآت الترجمية للمصطلحات اللسانية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،دت،ص: 80

(5) ينظر: عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة (بحث في الخلفيات المعرفية)، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، د ط، تونس،1994، ص: 11 - 15

(6) ينظر:أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب،القاهرة، مصر،ط1988،6 ،ص101

(7) شاكر الفحام، قضية المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ص:705

(8) عبد الرحمان الحاج صالح، مداخلة اللغة العربية وتحديات العصر، مؤتمر المنظمة العربية للتربية والتعليم والثقافة، 2005 ، ص:25 - 26

(9) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2007 ، ص36

(10) المرجع نفسه، ص38

(11) عبد الرحمان الحاج صالح، السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2012 ، ص17

(12) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(13) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، الهامش رقم25 ، ص63.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم-

(14) محمد أحمد العمايرة، بحوث في اللغة و التربية، دار وائل، عمان، الأردن، 2001 ، ص51.

(15) محاضرات ألقاها عبد الرحمان الحاج صالح على طلبة الماجستير، دفعة 2008 – 2009 ، مدونتي

(16) ابن منظور، لسان العرب، الدار المتوسطية للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2005، باب الغين، مادة غمس،3 – 2933

(17) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج1 ، 2007 ، ص:193

(18) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 195

(19) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(20) عبد الرحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012 ، ص 8 – 9

(21) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ، ص372 - 373

(22) المرجع نفسه،ص373 – 374

(23) محمد صاري: المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، الجزائر، دت ،ص:2

(24) ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ، ص122 (الهامش)

(25) المرجع نفسه، ص:380

(26) عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر،ج2، 2007، ص23.

عبد الرحمن الحاج صالح وأعلام الفكر اللساني العربي قديما وحديثا: منهج تحليل وأسلوب تفضيل

أ. أحمد قبور

توطئة:

يحاولُ هذا البحثُ رصدَ أهم مواقفِ العلامة " عبد الرحمن الحاج صالح "- رحمه الله- من خلالِ مسيرةِ بحثه اللساني القائم على المزاوجة بين التراث اللغوي العربي منطلَقا دونما إغفال أو إقصاء لمستجداتِ الدرسِ اللساني الحديث، وتشمل روادَ اللغة الأوائل، وبعض اللغَويين المحدثين، من خلال التعرض لبعض القضايا اللغوية الجوهرية، في ظل منهج تكاملي جمع بين التاريخي والوصفي إلى التحليلي حين العرض والمناقشة .

فخلافاً لمن ينفي – مغالياً بلا شك - وجود أي أثر للتفكير اللساني عند العرب القدماء، أو لمن يرى ظهورَ إرهاصاته الأولى في كتابات صاحب كتاب الخصائص، يتصدى العلامة " عبد الرحمن الحاج صالح " رحمه الله – لكل من حاول النفي أو حتى التشكيك في الموروث اللغوي الفذ الذي خلفه العلماء العرب الأفذاذ من أمثال " سيبويه" وشيخه " الخليل " ومن تبعهما من الفطاحل – على قلة – ممن فقهوا كنه ما أرادوه على مستويي الفكر والمصطلح اللغويين، لا كما فهمه – أو استغلق عليهم الفهم أصلا – بعض المتأخرين من أمثال " ابن السراج " و" ابن مالك" و غيرهمَا .

وإذا كان بعض رواد الفكر اللساني الحديث – بفعل تأثرهم بالمذاهب اللغوية الغربية - يُزرون بما لا يرقى في نظرهم إلى مسمى " اللسانيات" في الفكر التراثي العربي، ويُعزون أصول كل مشاكل الدرس اللساني العربي الحديث إلى التراث ذاته، كإبراهيم أنيس، تمام حسان، الفاسي الفهري وغيرهم، فإن " الحاج صالح" – رحمه الله- يدحض بالدليل العلمي ما ذهب إليه هؤلاء، مؤكدا أنه لا حديث عن الدرس اللساني العربي إلا في ضوء أسس الفكر التراثي الأصيل الصحيح منطلقا ومنهجا، والتي عليها أرسى قواعد نظريته الخليلية الجديدة - لا مقلدا ولكن مجتهدا - مميزا – رحمه الله- بين تراث وتراث، تراث ذي أبعاد رياضية علمية، توافق نزعة البحث اللساني الحديث، وينبغي أن تكون هي المعتمد في عملية البحث اللساني العربي ذي الشخصية العربية، و التي تتغيا إحلال اللغة العربية محلها الذي ينبغي أن تكون فيه وضعا واستعمالا، ومعالجة ما علق من قضاياه التي لا تزال تراوح مكانها من النقاش العقيم لسانيا إلى اليوم .

عبد الرحمن الحاج صالح: ثقافة ومنطلقا:

يُعتبرُ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح – رحمه الله- في نظر كثير من الباحثين أَحدَ أهمِّ أعلامِ الدّرس اللّسانيّ العربيّ المُعاصر، بَلْ هو من أبرزِ المشتغِلين على التّراث العربيّ الأصيل في بحوثه اللّسانيّة، وذلك على مدارِ أكثرَ من نصف قرنٍ من حياته، مُجتهدًا في التعريف بجهود النّحاة العرب الأوائل في تعَلُّقٍ شديدٍ وإعجابٍ بها، مدافِعاً عن أصالة فكرهم وتبرئته من تهمة المَنطق الأرسطيّ، خاصّةً في القرون الأربعة الأولى من الهجرة، حيثُ « زعمَ ناسٌ يُتَوَقَّفُ عن قبول أخبارهم، أنَّ الذين يُسَمَّونَ الفلاسفةَ قد كان لهم قبْلُ إعرابٌ ومؤلّفاتُ نحوٍ، وهذا كلامٌ لا يُعَرَّجُ على مثله، وإنّما تشبّهَ القومُ آنِفًا بأهلِ الإسلامِ، فأخذُوا من كتبِ علَمائنا وغيّرُوا بعضَ ألفاظها، وادَّعَوا مع ذلك أنَّ للقوم شِعْرًا، وقد قرأناهُ فوجدناهُ نَزْرَ الحلاوةِ، قليلَ الماءِ، غيرَ مستقيمِ الوزن »(1).

يجتمعُ في فكره –رحمه الله- عبَقُ الأصالةِ ممزوجًا بجديد الحَداثة، مكّنتهُ قراءاتُه المتواصلة من أن يحوزَ ثروةً فكريّةً، ثقافيّةً ولسانيّة، فتجدُهُ واسعَ الإطّلاعِ على مصادر الدّراسات العربيّة والغربيّة على السّواء، ممَيّزًا بين أصولهما، ولقدِ اجتمعت لهُ أهمُّ روافد المعرفة العربيّة من القديم الأصيل من جهة، والأجنبيّة من المبتَكَر الجديد من جهة أخرى، رصيدٌ أهَّلَهُ للخوض في الكتابة اللسانيّة بفهمٍ مميّزٍ أصيلٍ، مُلِمٍّ بأحوالِ النظريّات المختلفة وما يُوَجَّهُ إليها من نقد، إذ نجدها كمنطلق « **تتفقُ في بعض أجزائها، وتختلِف في بعضها الآخر، بل يكادُ بعضُها يناقضُ البعضَ الآخرَ مناقضةً كاملةً، كلُّ ذلك في فترةٍ زمنيَّةٍ تقِلُّ عن نصفِ قرن** » (2)، وكم من نظريّةٍ « كادَ يُجمِعُ على صحّتِها ونُجُوعِهَا العُلماءُ، قد احتاجت بعد الإختبار إلى أن يُعادَ فيها النّظرُ، لا في جملتها، بل في بعض جوانبها » (3)، برغم عمقها ودقّتِها، متأثّرةً بالتطوّر الفكريّ الهائل الحاصل في هذه النظريّات اللّغويّة المختلفة.

موقف الأستاذ الحاج صالح من التراث اللغوي ومنهجيته في التعامل معه:

إنّ مواكبته – رحمه الله - لكلّ جديد في مجال اللّغة وعلوم اللّسان، لم يقعْ حاجزًا بينه وبين أن يتّخذ التّراثَ اللّغويَّ العربيَّ الأصيلَ مُنْطلَقًا لفِكْرِه اللِّسَانيّ الذي يَتَمَثَّلُهُ امْتِدَادًا لِمَا خَلَّفَهُ النُّحَاةُ القدماء، وأكبرُ دليلٍ على ذلك كُلِّهِ، هو إدراجُهُ بُحُوثَهُ العلميَّةَ ومَقَالاتِهِ اللّغويّةَ تحت إطار مُسَمَّى " النظرية الخليلية الحديثة "، برهانًا منه على تمسُّكِه بالأصالة ووفائه لهذا الفكر النيّر، واعترافًا منه بقيمةِ ما قدّمهُ أولئك اللّغويون القدماء من جهودٍ تضاهي في حداثَتها ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغويّةُ الغربيّة، وقد قام بنسبة تسميَتِها إلى " الخليل " ، " من باب التّغليب، لأنّه كان هُوَ العِمادَ فيها "(4).

يظهر الأستاذُ – رحمه الله- من خلال بحوثه اللّسانيّة نصيرًا للاِجتِهاد الكامنةِ حقيقتُه في الاِبتعادِ عن التقليد الأعمى للعرب القُدامى أو حتّى للغربيين، بحيثُ نتّخذُ أقوالَ البعض « حقائقَ لا تقبلُ الجدالَ وعَدَمَ الإتيانِ بأيّ ابتِكارٍ، لا في الأقوال ولا في الأفعال ... » (5)، فالنّحاةُ الخليليّونَ القُدامى « ونحنُ لهم أتباعٌ في ذلك، مجتهدين لا مقلّدين إن شاء الله "(6)، في دعوةٍ منه إلى جعلِ ما خلّفوه من ثروةِ فكرٍ ولغةٍ، مُنْطلَقًا لبحوث جديدة من خلال فتح مجال الاِجتهاد فيها، وهو يرى بأنّ " سيبويه " لم يَكُ من المقلّدين أبدًا، بل أثرى نظريّةَ أستاذه " الخليل " هو ومن جاء بعده كالأخفش والمازنيّ ... » (7).

ويتجلى من خلال هذه الأقوال أن موقف الأستاذ " الحاج صالح" – رحمه الله- يتميز بالجمع بين الوفاء لأولئك العباقرة الأولين ، فهو يعلن أنه مقلد لهؤلاء، على أن يقتصر مفهوم التقليد على المنهجية الفكرية، حيث يستلزم النظرَ العميق إلى ما أرادوه من المفاهيم والمصطلحات والرؤى اللسانية التي طرحُوها في مجالات اللغة المختلفة، مما يلتقي واللسانيات الغربية التي تعتمدُ على التجربة الحديثة في كثير من المحطات، وكان السبقُ في كثيرها للأول، وهذا ما قد حاد عنه بعض اللغويين من التراثيين المتأخرين كابن مالك، الذي لم يستطع – كما يراه الأستاذ – رحمه الله – أن يفقه ما أراده سابقوه، فكان أن استغلقت عليه مفاهيمهم، فكان نتاجه – ومن سار حذوه – عالة على التراث اللغوي العربي الأصيل، وذلك رغم ما قد يرى من أنه ساهم في بلورة الدرس اللغوي خاصة في جانب الحقل التعليمي.

بيد أنه ينبغي التذكير إلى أن التقليد عند الأستاذ – رحمه الله- لا يعني الانغلاق على أفكار التراثيين، بل ينتصر الأستاذ – رحمه الله- لفكرة الاجتهاد، اعتقادا منه أن العلم نسبي، ومن الخطإ الاعتقاد بالعصمة، أو أن الأول لم يترك شيئا للآخر، وهذا ما يسمح ببلورة كثير من المفاهيم أو تصحيح بعضها تماشيا وتطورات العصر التي تقتضي الدقة العلمية، وهو ما دأب الأستاذ – رحمه الله – على تطبيقه، ثم يمكن القول إن صفة الاجتهاد في حد ذاتها تطبعها صفة التقليد ، باعتبار الأستاذ- رحمه الله – أخذها عن – سيبويه –الذي كان مقلدا لشيخه الخليل، وزاد عليه مجتهدا ، فجمع حينئذ بين الخلتين، فكان أن انتهج الأستاذ " الحاج صالح " ما انتهجه تلميذ " الخليل" رحمهما الله تعالى.

اِنتهَجَ الأستاذ – رحمه الله - في دراساته اللّسانيّة العمقَ والدقّة والموضوعيَّةَ التامّة، نائيًا عن التحيُّز أو الميل إلى الذاتيّة المتعصّبة إلى القديم باسم التّراث، ولا إلى الجديد باسم الحداثة، فالأصالةُ بمفهومها الصحيح عنده تأتي في " مقابلِ التقليدِ لا في مُقَابلِ الحَدَاثَة، فالأصيلُ الذي ليس نسخةً لغيره"(8)، فلم يكن يحتكمُ إلاَّ إلى العلميّة، يُخْضِعُ كلّ الأقوال إلى النّقد والتمحيص، مهما كان مصدرها، عربيًّا أو غربيًّا، فهو وإن وجدته - مثلاً- يمدحُ الفطاحل من اللّغويين القدماء " في دقّة مناهج تَفْكِيرِهِم وتحليلاتِهِم، وكيفية تَحَرِّيَاتِهِم أثناء عمليّة جَمْعِهِمْ

لأَعْظَمِ مُدَوّنةٍ لغويّةٍ، باعتمادهم على منطقٍ رياضيٍّ "(9)، إلاَّ أنَّ هذا لم يمنعْهُ من القول بأنَّ " الكثيرَ ممّا فكّرَ فيه القُدماءُ من علمائنا، يحتاجُ إلى أن يُلْتَفَتَ إليه، ولا يُتركُ إلاَّ إذا أُتِيَ بالدّليلِ على بطلانه "(10)،وذلك بعد إخضاعه لجميع النّظريّات اللّغويّة للإختبار على مِحكّ الصّياغة المنطقيّة الرياضيّة، دون إقصاءٍ لأيّ قولٍ، قديمٍ أو حديث منها، ولك أن تستدلّ على مدى صرامته العلميّة و موضوعيته الفذّة، من خلال ما انتهجهُ من خطوات وأصولٍ، جعلها منطلقًا لتعامله مع التّراث، ويتحدّث عن منهجه العمليّ إزاء التّراث اللّغويّ الذي خلّفهُ القُدماء فيقول : " ولقد التزَمنا بأن نأتيَ على كلّ تأويلٍ نقترحه لكلّ مفهومٍ، بدليلٍ قاطعٍ يَعْصِمُنَا البحثُ عنه والإتيانُ به عن كلّ تعسُّفٍ، وذلك حتّى لا نُحَمّلَ أقوالَ القُدامى أكثرَ ممّا تحتملُه، باعتماد طرُقٍ علميَّةٍ دقيقةٍ للكشف عن الدّلالات المقصودة بالفعل 11"، متلَمّسًا في ذلك التّحليلَ العميقَ للمقولات والمفاهيم والقضايا اللغويّة، بلغةٍ علميّةٍ دقيقةٍ خاصّةٍ باللّسانيّات، خاصّةً في كيفيّة تعامُلِها مع المفاهيم والمصطلحات، حيثُ استطاع – رحمه الله- " تجاوُزَ مرحلةِ التّرجمة اللّسانيّة، إلى مرحلة التفكير العربيّ اللّسانيّ في المَبَادِئ والأفكار والمفاهيم والمصطلحات، مع مراعاة العلاقة الوثيقة بين اللّسانيّات والعلوم الأساسيّة مثل الرياضيات والفيزياء، وعلوم الحاسوب والعلوم البيولوجيّة و الإلكترونيك "(12)، إذْ من العيب أن تتّصف البحوث اللّغويّةُ في نظره " بالتصفُّحِ السّريع، والقراءة السّطحية فيما يتعلّقُ بها من مراجع، فلا يجوز لباحثٍ يكتفي بعددٍ قليلٍ منها لبناء نظريَّةٍ كاملة "(13) .

أمّا الحديثُ عن أمانته العلميَّة، فشَواهدُ ذلك كثيرةٌ، يَنْقُلُ المعلوماتِ دونَ تحيّزٍ لأيّ طَرَفٍ مهما كان، ثمَّ يُظْهِرُ ما لكلّ من فضلٍ ، يقولُ مثلاً في معْرِضِ حديثه عن " منطق التّحليل اللّغويّ عند العرب "، الكائنةِ حقيقتُهُ في مستوى اتّحادِ الوِحدةِ اللّفظيّةِ والوحدة الإعلاميَّة وهي الإفادة، بأنَّه مستوًى " لم يتفطَّنْ إليه النّاسُ حتَّى يومنا هذا، نستثني من ذلك مدرسة " جان كانيوبين " في جامعة "رين الثانية " بفرنسا "(14)، وفي السّياق نفسِه، وعند ذكره لمفهوم " التّحويل "، يُؤَكّدُ الدّكتور على أنَّهُ مفهومٌ عربيٌّ " لا تعرفه " البِنَوِيَّةُ "، باستثناء " هاريس "، وهو شاذٌّ، وقد وُفّقَ " تشومسكي " في إحيائه، غير أنّهُ لم يجعلهُ الأساسَ في كلّ شيء، كما هو الحالُ عند النُّحاةِ العربِ الأوّلين "(15) .

ثمَّ مثلاً وهو في سياق ذكر التّرجمة اللّاتينيّة لكتاب " إحصاء العلوم " للإمام " الفارابي " في القرن الثاني عشَرَ الميلاديّ، والتي قام بها " Girardo Cremonensi "، الذي جاءت فيه عبارةُ " Scientia lingue " مُقابِلَةً لعلم اللّسان، فإنَّ الدّكتور ينفي " أنَّ ما قالهُ " الفارابي " في الكتاب هذا، وفي غيره ممَّا قد تُرجِمَ إلى اللّاتينيَّة، هو مصدرُ ما يُوجَدُ الآنَ في علم اللّسان الحديث، فإنَّ في هذا العلمِ أُمُورًا كثيرةً ابْتُدِعَتْ في زماننا هذا "(16)، ممّا لم يأتِ به النُّحاةُ العربُ الأوّلون.

ومع ما عُرفَ عنه من صرامته في منهجه العلميّ والبحثيّ، مُشْرِفًا كَمَا سَلَفَ من جهة، أو باحثًا ناقِدًا غَيْرَهُ من الباحثين، خاصّةً في طريقة تَعَاطِيْهِمُ السّلبيّ للتّراث العربيّ من جهةٍ أخرى، إلاّ أنّه في أثناء ذلك، يبسُطُ رداء التّواضع والإحترام، مُعْلِيًا من شأن المُنْتَقَدِين، " فَمَعاذَ اللهِ أنْ نُريدَ الحَطَّ من قيمةِ هؤلاء الزُّملاء، فلا شكَّ أنَّ عِلْمَهُم غزيرٌ جِدًّا في تخَصُّصِهِم، إلاَّ أنَّ هذا لا يمنعُنا من أن نُصَرِّحَ أنَّ الإلْمَامَ بجميعِ النّظريّات العَرَبيَّةِ القديمةِ، هو شيءٌ لازمٌ في تكوين المتخصّص"(17).

التراث اللغوي العربي في كتابات اللغويين المحدثين و موقف الأستاذ الحاج صالح – رحمه الله - : قبلَ الخوضِ في بيان موقف كلٍ من اللغويين المحدثين البارزين في ساحة الفكر اللساني العربي الحَديث، وكذلك تحديدُ موقفِ الأستاذ " عبد الرحمن الحاج صالح"- رحمه الله -، تجدر الإشارة إلى بوادر الحدِيث عَن أهمية ما خلفه اللغويون العرب من تراث قيم، تزامن وحركةً لسانية عربية بمسحة اغترابية – كما سماها بعضُهم -، يتجلى ذلك وعودة أكثر من برز في حقل الدراسات اللغوية العربية الحديثة من الجامعات الغربية، متشبعينَ بفكر لم ينصف كثيرا جهود اللغويين القدامى، وأثقل كاهل فكرهم باتهاماتٍ لا تقوم في كثير من المواضِع على الاعتبارات العلمية والنقد المنطقي الموضوعي، فكان أن بُخس التراثيون حقهم من الظهور على أيدي الخلف، خلافا لما فعله بعضُ المنصفين من المفكرين الغربيين الذين أثبتوا عبقرية العقلية اللغوية عند النحاةِ القدماء، مؤيدين بذلك جهود كثيرٍمن اللسانيين العرب المحدثين الذين يسعونَ جاهدين لرد الاعتبار لهذا التراثِ اللغوي العربي الذي يعتبرُ مرحلةً حاسمةً في تاريخ الفكر اللغوي برمته مثلما ذكر الأستاذ " الحاج صالح"- رحمه الله -، وأكد على ذلك بعض طلبته – ومنهم " مازن الوعر" إذ قال: " لا أُرِيْدُ أن أقول – لأنّني عربيٌّ - إنَّ التُّراثَ اللُّغويَّ، يُعَدُّ تحوُّلاً كبيراً جِدًّا في مسيرة التُّراث اللُّغويّ العالميّ، ولكنني أقول هذا، لأنَّ الحقائقَ العلميّةَ حَوْلَ هَذا المَوْضُوعِ مُثْبَتَةٌ تَاريخياً، وإنّي لَأُكَرِّرُ مَا كُنْتُ قَدْ ذَكَرْتُهُ فِيْ مَقَالَاتٍ عَدِيدَة، مِنْ أَنَّهُ لَوِ الْتفتَ الغَرْبُ المُعَاصِرُ إلى مَا في كُنْهِ التَّأْرِيْخِ اللُّغَوِيّ التُّرَاثِيّ العَرَبِيّ، لَكَانَ عِلْمُ اللّسانيَّاتِ الحديث في مَرحلةٍ مُتَقَدِّمةٍ عن الزَّمنِ الّذِي هُوَ فِيه "(18).

إنَّ العلمَ الذي يُطْلَقُ عليه في دول الغرب (linguistics)، والذي اختار له الأستاذ " الحاج صالح "- رحمه الله - تسميَةَ " علم اللّسان "، قد أضحى - بلا شكٍّ- في وقتنا الرّاهن أَحَدَ أهمِّ العلوم الإنسانيَّة بالنَّظَر إلى اتِّساع مجالات توظيفه، واستِثمار نجاعته وذلك بتطبيق مناهجه، ولسنا في محلِّ المبالغة إذا قُلْنا بأنَّ ما استطاعَ أنْ يَتَوَصَّلَ إليه من دِقَّةٍ منهجيَّةٍ وضبطٍ

نظريّ، جعله مثالاً يُقاسُ عليه، وليس هذا إلاَّ برهانًا على مدى " أهميَّةِ هذا العِلم في ذاته، وأهميّةِ الدّور الذي يلعبهُ في مجالات البحث "(19).

وتجدرُ الإشارةُ هنا، إلى أنَّ النُّحاةَ القُدامى مِمَّنْ عَنَوْا بمباحث اللّغة، قد أدركوا هذه الحقيقةَ وخاصَّةً في القُرون الأربعةِ الأولى من الهجرة، تلك التي تُمَثِّلُ - بإجماعِ أغلبِ رُوّادِ علم اللّسان العرب، وحتّى من الغرب – فتْرةَ الإبداع الحقيقيّ، ويُسَمِّيها الدّكتور " الحاج صالح " " مرحلةَ النّشاط الأصيل الخلاَّق "، فيها عرَفَ التّفكيرُ اللُّغويُّ العربيُّ ذرْوَةَ الأصالةِ والإبداع، قياسًا مع ما بعدها من الفترات، يشهَدُ على ذلك الدّكتور " تمّام حسّان " قائلاً: " فهذه القُرُونُ الأربَعَةُ الأولى، تُمَثِّلُ بحقٍّ الفِكْرَ اللُّغويَّ المُبْتَكِرَ الخلاّقَ المُبْدِع، ولم يُكتَبْ للدِّراسات اللّغويّةِ العربيّة أن تنمُوَ فيما بعد القرن الخامس الهجريّ، فلقد كان كُلُّ جُهْدٍ يُبْذَلُ بعد ذلك القرن، إمَّا في سبيلِ الشَّرح، وإمَّا في سبيلِ التَّعليق، وإمَّا في سبيلِ التَّحقيقِ والتّصويب "(20)، بحيثُ صار النِّتاجُ اللُّغويُّ لا يَعْدُو أن يكونَ نُسْخَةً مُكَرَّرَةً، تتَضمَّنُ تلخيصًا أو تفسيرًا لِنِتاجاتٍ فكريَّةٍ لُغويَّةٍ سالِفَة، وقد رأى فيها الدّكتورُ " أحمد مختار عمر " مثالاً لفترةِ الرُّكود والجُمود والتّقليد السِّلْبيّ الذي يفْتَقِرُ إلى الإبداع الفكريّ التّجديديّ، " ففي هذا القرن – يعني الخامس – اكتَمَلَتِ الاتّجاهاتُ المُعْجَمِيَّةُ، وفي القرن الذي هو قبلَهُ - يعني الرّابع - وصلَ الدّرسُ النّحويُّ والصَّرْفِيُّ و الأَصْوَاتِيُّ إلى قِمَّتِه، ولم يَعْدُ ما تَلاَ ذلك من هذه الدِّراسات أنْ يكونَ ترديدًا أو شرْحًا، أو تَلْخِيْصًا أو مُجرَّدَ نَظْمٍ لأعمالٍ علميَّةٍ سابِقَة "(21)، هذا من ناحيةِ الشّكل وكذلك المُحتَوى، حتّى اعْتُبِرَ كثيرُهُ " عالَةً على التُّراثِ الإبداعيّ كلِّه، أو تحريفًا وتَرَاجُعًا من حيثُ القيمَةُ العلميَّةُ في غالِبِ الأحيان "(22)،باستِثناء بعض الفطاحل الغُرَباء في عصرهم – على حدّ تعبير الدّكتور – من أمثالِ السُّهَيليّ والرَضِيّ الأستراباديّ، وابنِ تيْمِيَّةَ وابنِ خلدون في غير علم النّحو.

و بالعودةِ إلى واقع علم اللّسان في عصرنا الحاليّ عند العرب في واقع بُحُوثِهِمُ اليومَ، فإنَّ الأمرَ لا يَعْدُو أنْ يكونَ نَذِيْرًا يدْعُو إلى الخَطَر، بالنَّظَر إلى شُعُورِنا بالفراغِ المَهُولِ الذي يُوجَدُ الآنَ في صُلْبِ الدِّراسات العربيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بعلمِ اللّسانِ البَشَرِيّ العامّ، بِفِعْلِ " الجَهلِ المُخَيِّم على فئةِ المُثَقَّفين في البُلْدان العربيَّة، فما رأينا في جامِعةٍ عربيّةٍ دراساتٍ منتَظَمَةً في هذه المادَّةِ إلاَّ القليل، في غيرِ أنْ تَجْعَلَ منها مادَّةً مفروضةً، بلْ تُجِيزُ للطَّالِبِ أن يختارَها كمادَّةٍ إضافيَّة "(23).

إنّنا إذا أدْرَكْنا ما لِعِلْمِ اللّسان في أكثَرِ الجامعات الغربيَّة من أهميَّةٍ بالغةٍ، أقَلُّ صُوَرِهَا اعْتِبارُهُ مادّةً أساسيَّةً إجباريَّةً بالنّسبة إلى كلّ أقسام اللُّغات، وفي باقي التّخصُّصات ،كَعُلُومِ النّفسِ والاجتماع مثلاً، ثمَّ عَلِمْنا بعد ذلك بشكواهُم مِنْ عَدَمِ تعميمه وقِلَّةِ انْتِشارِه، فكيفَ يكونُ حالُنا نحنُ العَرَب ؟ وهو السُّؤالُ نفْسُه الذي طرحَهُ الدّكتور " محمود السّعران "،

وهو يشكو – بألم- عدَمَ أخْذِ هذا الفرع من العلوم المهمة بالذات بعين الإعتبار عند العرب قائلاً : " فإذا كانَ لُغَوِيُّو الغَرْبِ يَشْكُونَ ضآلَةَ ذُيُوعِ عِلْمِ اللّغة، ونُدْرَةَ الإفادَةِ مِنْ نتائجِه، فَأَجْدَرُ بِشَكْوانَا أنْ تَكُونَ الغُرْبَةُ عن هذا العِلمِ بِرُمَّتِه "(24).

إنَّ ما يَشْهَدُهُ البحثُ العربيُّ من تَخَلُّفٍ لسانيّ، يعود إلى " قلَّةِ عَدَدِ المُبْدِعينَ من اللّسانيّين العرب، ممَّن قدْ جَمَعُوا بين الفهم الصّحيح لِمَقاصِد النُّحاةِ العَرَب القُدامى، من أمثال " الخليل بن أحمدَ " و" سيبويه "، ومن جاء بَعْدَهُما من النَّوابِغِ من جِهة، وبَرَعُوا في فهم المَدارس الحديثة في اللّسانيّات "(25)،فكان لهُمُ الفضلُ في أن تَجاوَزُوا مرحلَةَ الإقتباسِ السّلبيّ والتَّقليدِ الأعمى، وأن يفتَحُوا بابَ الإجتِهاد في بحُوثِهم ودراساتهمُ الهادفةِ إلى التّعريف باللّسانيّات للدّارسين والمتعلّمين، أمّا الكثرةُ الغالِبَةُ من هؤلاء، فَهُم مُقَلِّدون متأثّرونَ بالأفكار الغربيَّة، فالذي يراه الأستاذ – رحمه الله – " أنَّ اللّسانيين العربَ متأثّرون بالمَذاهب الغربيَّة، ولا أعلمُ أحدًا – واللّه أعلمُ – منهم حاوَلَ أن يكتَشِفَ عند النُّحاةِ الأوّلينَ مِثْلِ " الخليل " و" سيبويه "، مقاصِدَهُمُ الحقيقيّةَ في كلّ تحليلاتهم، والأفكارَ النّظريَّةَ الأساسيَّةَ التي بَنَوْا عليها مفاهيمَهُمُ النَّحويَّةَ، ممّا لا نجِدُهُ في فحوى اللّسانيّات الغربيّة "(26)،ولَمّا كان تقليدُ بعضِ اللّسانيّينَ من ذَوِي الأصالةِ للعُلَماء القُدامَى، يُعَدُّ في نظَرِ هؤلاء عَيْبًا، كانَ لِمَّا " قلَّدُوا الغربيّينَ أنِ استَبْدَلُوا تقليدًا بتقليد "(27)،ولكن شتّانَ بينهما وشتّانَ، صحيحٌ أنَّهم أنتجُوا بذلك فكرًا لِسانيًّا في شكل بحوثٍ بالعربيَّةِ، غَيْرَ أنَّهُ يفْتَقِدُ إلى رُوحِ الإبداعِ والأصالة، ما لم يُلْفَ فيه تجديدٌ لم يُسْبَقْ إليه من أفكارٍ، في خروجٍ عن فلسفةِ البِنَويَّةِ أوِ التّوليدية أوِ التَّحويليَّة، من أجل إظهارِ ما فيها مِنْ نَقائِصَ بنقْدٍ عِلْمِيٍّ يقترِحُ البديل، وقد يتجَلّى ذلك أكثر، عند أولئك الذين أُوْفِدُوا إلى " فرنسا " أو " بريطانيا "، وتَتَلْمَذُوا على يدِ الغربيّين، ثُمَّ يعودون يُعَرِّفُونَ ما تَلَقَّوهُ لأبناء وطنِهم، ناسينَ أو مُتَنَاسينَ ما يُوَجَّهُ إلى ذلك من نقدٍ في الغرب نفسه، وكان من نتاجِ هذا الضّربِ من الإيفادِ العِلْمِيّ المُرْتَجَل – كما يرى الباحث المغربيُّ " محمد الأوراغيّ " – أَنْ " عادَ المُتَخرِّجُ منَ الجامعات الغربيّة بنصيبٍ من ثقافة المُشرفينَ على تكوينه، وليس في وُسْعِه في تعليمِهِ أبناءَ أُمَّتِهِ، إلاَّ أنْ يُرَدِّدَ ما جَلَبَهُ في حقائبِه من هذه الأفكار والقناعات الغربية التي يُطبِّقُونَها خَطَأً على اللُّغَةِ العربيَّةِ، دونَ أن تُنَاسِبَ خصائِصَهَا "(28).

وَ المُلاحَظُ أنَّ أغْلَبَ هؤلاء لم يبْلُغُوا بَعْدُ مُسْتَوى الاجتِهادِ اللاَّزِم، فَكُلُّ ما يأتيهم من فكر الغرب صوابٌ باعتِبارِهِ يُمَثِّلُ جَديدَ البحثِ الحديث، ومِنْ ثَمَّ وَقَعُوا في الاعتِقاد بأنَّ " جميعَ ما تصوَّرُوهُ من المَفاهيم، يُمثِّلُ حقائقَ علميَّةً مُسَلَّمًا بِهَا من قِبَلِ هؤلاء العُلَماء الغربيّين، فنتَجَ عن ذلك تجاهُلُ بعضِ الباحثين للتُّراث العِلْمِيّ العربيّ في ميدان اللُّغة "(29)، مِمَّا قدِ اخْتُصُّوا به

دُونَ غيرِهم من المَفاهيم التي أبدعُوها، دُون أن يكون لها نظيرٌ أو مُقابِلٌ في غَيْرِ التُّراثِ العَرَبِيّ، فكان أن أغْرَقُوا بذلك التّأثُّر للغرب الثّقافةَ العربيَّةَ بلسانيّاتٍ اغْتِرابيَّةٍ أجنبيَّة .

ويَخْلُصُ الأستاذ " الحاج صالح "- رحمه الله - بالقول إلى أنَّ المُفَكِّرينَ العَرَبَ قسمان: أحَدُهُما مُتَأثِّرٌ بالثّقافةِ الأجنبيَّةِ المُعاصِرَة، ويَتَعَصَّبُ لِمَفاهيمها التي يرى فيها الصَّلاحَ المُطْلَق، ويرفُضُ تمامًا ما تَرَكَهُ اللُّغَوِيُّون العَربُ القُدامى، فكانَ لمّا أنْ " عَظَّمُوا الغَرْبَ ومَفَاهيمَه، وجَعَلُوها قُطْبَ الرَّحى في كلِّ دراسةٍ، صَغُرَ في عُيُونِهم ما أنْجَزَتْهُ الدّراساتُ العربيّةُ القديمةُ في اللُّغَةِ ومناهِجِهَا "(30)،وفي المُقابِل، قسْمٌ آخَرُ مُنْعَزِلٌ عن كلِّ التيّارات الفكريَّةِ العِلْميَّةِ الحديثة، قد أصرَّ على أن يبقَي متَعَلِّقًا بالثّقافَةِ المُتَحجِّرَةِ التي تَلَتِ القرْنَ الخامِسَ الهِجْرِيّ، وهذان القِسْمانِ قد أثَّرا سِلْبًا على وتيرةِ البحث اللّسانيّ العربيّ مِنْ حيثُ المَنْهَجُ والجَوْهَرُ والغايَة، ثُمَّ هما وإنِ اخْتَلَفا ظاهِريًّا، إلاَّ أنَّهُما قد يَتَّفِقان في " النَّظْرَةِ الواحِدَةِ إلى ما خَلَّفَهُ اللُّغَوِيُّونَ العَرَبُ القُدامَى، بعُيُونٍ غَيْرِ عُيُونِهم، وكذا بمقاييسَ غيرِ مقاييْسِهم، وذلك لِتَشَبُّعِهِم بالمَفاهيم الحضاريَّةِ اليونانيَّةِ اللاّتينيَّةِ، وكذا بالمَفاهيم الغَثَّةِ التي ظهرت في العُصُورِ الحالِكَةِ المُتَأخِّرَة "(31).

ويُؤَكِّدُ الأستاذ – رحمه الله - أنَّ مِمَّا يَعْتَرِضُ طريقَ التّنْمِيَةِ الثَّقافيّةِ والتّرقيةِ العِلْميَّةِ، تطبيقَ هؤلاء اللّغويّينَ للنَّظريَّاتِ العِلميَّةِ الغربيَّة، ومناهجِ التّحليلِ الأجنبيَّةِ على اللُّغَةِ العربيَّة بصفةٍ عشوائيَّةٍ، لا لشيءٍ سوى " أنَّها حديثةٌ، وأنَّها أتَتْنا من تلكَ البُلْدان، فيتَقَبَّلُونها جُزافًا دون نَظَرٍ أو تمحيص، وتُؤَدِّيهِمُ اللّذَّةُ التي يُحْدِثُها كُلُّ جديد – أو ما يبدو أنّه جديد – إلى ترك جميع ما أبْدَعَهُ عُلَماؤُنا قديمًا في علوم اللّسان، ممّا اسْتُغْلِقَ أو قد يستَغْلِقُ فهمُهُ على النّاس أو خَفِيَ عنهم ولاسِيَّما اللُّغويّينَ الغربيّين "(32)،دون أن يطَّلِعُوا اطِّلاَعًا لازِمًا على ما اسْتُحْدِثَ من مناهجَ علميَّةٍ، ونظريَّاتٍ وانتِقاداتٍ بنَّاءةٍ من جهة، وغياب المعرفة العميقة الواسعة بالتّراث العلميّ العربيّ وكذا الغربيّ من جهةٍ أُخرى، تفَادِيًا للأحكام المتسرّعة، وقد لا يخفى ما في مثل هذه الأساليب والأعمال من خطورةٍ تجعَلُها غيرَ مُنتِجَةٍ أو فاعِلَةٍ وإن ظهَرَ ظاهرًا نَفْعُها، غيرَ أنَّ " إثْمَهَا أكبرُ من نفعِها، لما تنطوي عليه من تعفِيَةٍ على الأُصُول وتشْويهٍ لها، مع تلْفيقٍ ظاهرٍ بينَ مُعْطَيات العلْمِ الوافِدِ وكذا العلْمِ المَورُوث "(33)،فكان نتيجةً لذلك – حسب رأي الأستاذ – رحمه الله - أنْ أَضَرَّ هؤلاء اللّسانيّوُن بسلوكِهم هذا بالتّراث العلميّ اللغويّ العربيّ، إذْ باعتِمادِهم " على هذه المذاهب الغَرْبيَّةِ، وبمقاييسِهِمُ الخاصَّة بهم، قد هدَمُوا ما بناهُ الأوّلون من العُلَماء "([34])،صحيحٌ أنَّ هؤلاء يملكون اطّلاعًا واسعًا على اللّسانيّات الغربيّة، إلاّ أنَّ جهْلَهُم بلُغَتِهم نَحْوًا ودلالَةً وصوتًا، جَعَلَهُم – كما يرى الدّكتور السُّوريُّ " مازن الوعر "، وهو أحدُ تلامذة الأستاذ " الحاج صالح " – رحمهُ الله -" يُطَبِّقونَ تلك النّظريّاتِ اللّسانيّة الغربيَّةَ على اللّهجاتِ، ثمَّ على العربيَّةِ

الفُصْحى التي لا يعرفونها حقَّ المَعرفة، فكانت نِتاجاتُهُم فوضَوِيَّةً وسطحيَّةً، كما كانت تطبيقاتُهُم إساءةً للتُّراث اللُّغويّ العربيّ واللُّغَةِ العربيَّةِ "(35).

يُضافُ إلى هذه المثالب كلِّها عيبٌ آخَرُ، يتمثَّلُ في التعَصُّبِ في البحث اللّغويّ إلى مذهبٍ بعينه، أو طريقةٍ دون سواها، وهذا راجعٌ إلى قلَّةِ الإلْمَام بكلِّ ما ينبغي على الباحث اللّسانيّ أن يتسلّحَ به انطلاقًا من النَّزاهة، ويرى الأستاذ – رحمه الله - أنَّ الكتابةَ اللّسانيَّةَ في المَشرق أو في المَغرب العربيّينِ حاضرةٌ بكثرة، غيرَ أنّها لا تُراعي – في عمومها - التّمحيص المَوضوعيَّ الدّقيقَ للنّظريّات اللّسانيَّة، بل وتَجعَلُ من المَذْهَبِ المُتَعَصَّبِ له أصْلاً، وما سِواهُ فَرْعًا عليه، وهذا للأسف " سلوكٌ عامٌّ في أيّامنا هذه، فَيُطَبِّقُ الباحثُ " البِنَوِيَّةَ " على العربيَّة، أوِ " النّحوَ التّوليدِيَّ " كما هما، دون نظَرٍ فيهما "(36)،وهذه سِمَةُ أغلبِ الكتابات اللّسانيَّةِ التّمهيديّة وخاصَّةً في المَشرق، فهي و إنْ كان موضوعُها واحِدًا وهو التّعريفُ باللّسانيّات، إلاَّ أنَّها تعتمِدُ على مدرسةٍ واحدة، ولا تهتمُّ بغيرها من المَدارس، ثمَّ تكتفي – حسبَ الأستاذ رحمه الله - " بعرضِ المذهبِ الذي اختارتْهُ دونَ أيِّ نقدٍ، حتّى ذلك الذي يُقَدِّمُهُ الغربيُّونَ أنْفُسُهُم ولا يزالون يُقَدِّمُونه "(37)، بالنّظرِ إلى تطوُّر العِلْم وحَرَكِيَّتِه .

وكي نقِفَ على حقيقة ذلك، نذكر بعضًا من النّماذج الحيَّة الدّاعِيَةِ إلى التَّمَسُّك بمذهبٍ ما والتّعصُّبِ له، على حِساب ما سِواه، نتَلَمَّسُ هذا مثَلاً عند الدّكتور " عبد الرحمن أيُّوب "، وهو يدعو إلى اعتِناقِ الوصفيَّةِ قائلاً : "... وقدِ اتَّسَمَ التّفكيرُ اللُّغويُّ في العصر الحديث بصفة الموضوعيَّةِ في البحث، واقتنعَ اللُّغَوِيُّونَ بأن يكونُوا وَصَّافينَ للظَّواهِر اللُّغَوِيَّةِ، لا مُفَلْسِفِينَ لها "(38).

وتبلُغُ المبالغةُ، بل ويصِلُ التعصُّبُ ببعضهم، إلى الدّعوةِ إلى استِثْمار ما قدِ اسْتُحدِثَ من المناهج الغربيّة الحديثة في البحث اللّسانيّ، و من أهمِّها " البِنَوِيَّةُ "، التي اعْتُبِرَتْ عند كثيرٍ منهم " إنْ هِيَ اعتُمِدَتْ في الدّراسات اللُّغويَّةِ العربيَّة، عُنْصُرَ تجديدٍ يضمنُ لها البقاءَ والنّجاحَ المستمِرّين "([39])،وقد تبَنَّتْ أكثَرُ الكتاباتِ اللّسانيّة في دولِ المغرب، مبادئَ هذه المدرسةِ، ويعترِفُ الأستاذ " الحاج صالح "- رحمه الله- نفسُه بأنَّهُ كان – مع بعضٍ من زملائِه – " أحَدَ أولئكَ الذين ساهَمُوا في التَّعريف بهذه المَدرسةِ قديمًا، ولَكِنْ دونَ انتِماءٍ لَهَا "(40).

ونجِدُ بعضَ الباحثينَ من ناحيَةٍ أخرى، يدعو إلى اعتِمادِ أحدِ هذينِ المنهَجَيْنِ: البِنَوِيَّةَ أو الوصفيَّةَ، ويزعُمُ أنَّهُما مذهبان يُجَنِّبانِنا الأخطاءَ التي وقَعَ فيها النُّحاةُ القُدامى، بَلْ وبإمكانِهما أن يُوصِلا البحث إلى حقائِقَ كامِلَةٍ واضِحَةٍ ودقيقة، فَعِلْمُ اللُّغةِ على ضوء المنهجين السّالِفَيِ الذّكْرِ قد " تَجَنَّبَ أخطاءً جوهريَّةً في الفلسفات اللّغويَّةِ القديمة السّابقة، وقدَّمَ مبادئَ لم يَعُدْ شكٌّ في

أنّها أكمَلُ وأشْمَلُ وأصْدَقُ وأضبَطُ، واعتَمدَ على وسائلَ وآلاتٍ أدَقَّ مرّاتٍ ومرّاتٍ من وسائلِ النُّحاة الأقدمين وآلاتِهم "(41).

وقريبٌ من هذا ما نجدهُ عند الدّكتور " تمّام حسّان " الذي نجدُه يمدحُ " البِنَويّةَ " أوِ" الوصفيَّةَ " باعتبارها سِمَةَ القرن العشرين، فاصطبَغَ بها كما " اصطبغَ القرنُ التّاسِعَ عَشَرَ بالصِّبْغَةِ التَّاريخيَّة، ويزدادُ استِحقاقُ عِلْمِ اللّغةِ الوصفيّ لِمَكَانَتِه باعتِباره مجموعَةً مستَقِلَّةً من الموادِّ المُترابِطَة كالأصواتِ والمُعْجَمِ والدّلالة "(42)، بل وتَجِدُهُ في موضِعٍ آخَرَ يُصَرّحُ بأنَّهُ تعرَّضَ للبحث في التُّراث اللّغويّ العربيّ، مُتَّخِذًا المنهجَ الوصفيَّ وسيلةً للدّراسة والتّجديد فيه، مُشيْرًا إلى أنَّ الغايَةَ التي يسعى وراءَها، تتمثَّلُ في أن يُلْقِيَ " ضوءًا جديدًا كاشِفًا على التُّراث اللُّغويّ العربيّ كلِّه، مُنْبَعِثًا من المَنهج الوصفيّ في دراسة اللّغة، وهذا التّطبيقُ الجديدُ للنّظرةِ الوصفيَّة، لَهُوَ أجْرَأُ محاولَةٍ شامِلَةٍ لإعادَةِ ترتيب الأفكار اللّغويَّة تجري بعد " سيبويه "و" عبد القاهِر " "(43)، على حد تعبيره .

غيرَ أنَّ كتابَه هذا، و الذي ضَمَّنَهُ مُحاوَلَتَهُ هذه، وُوجِهَ – كغيره من النِّتاج اللّسانيّ في هذه المرحلة – بوابلٍ منَ النّقد، لِمَا فيه من ثورةٍ على الأصيل القديم، فالكتابُ " يَعُوزُهُ الجهازُ الإصطلاحيُّ الثَّابتُ والمُسْتَقِرُّ، وتنقُصُهُ الدقَّةُ في نقل مصادره، قد أهملَ صاحِبُهُ ذكْرَ المَصادر التي استَقى منها آراءَهُ العَربيَّةَ والغربيَّةَ منها على السَّواء، فهو لم يذكُرْ من المَصادرِ القديمةِ سوى " سيبويه "، وكذا " الجرجانيّ "، و " ابن مالك " و" الأشمونيّ "، في حينِ يزْعُمُ أنَّهُ بِصَدَد نقْدِ تُراثٍ لُغَوِيٍّ كامل "(44).

وليست هذه الثّورةُ الفكريَّة على الثّقافة العربيَّة والمَوروث العربيّ الأصيل، وما نَجَمَ عنها من شدّةِ التَعصُّبِ لمدرسَةٍ واحدةٍ، سوى نتيجَةٍ حتميَّةٍ لوقوع مُفَكِّريها في أحضان التّقليد الأعمى للغربيّين، ومُلاحَظٌ عند بعضِهم كيف يتهَجّمون على النُّحاة العَرَب، مُقارِنينَ بينَ مفاهيمهمُ التي اسْتُغْلِقَتْ عليهم، فلم يفهموها حَقَّ الفهم كما أرادَ مُبْدِعُوها، وبين الذي توَصَّلت إليه اللِّسانيّات الغربيَّةُ - أوِ المدرسَةُ الواحدةُ منها - جاعِلينَ منها حقيقةً مُسَلَّمًا بها، مستهزِئين بأقوالِ القُدامى أو رافضين لَها، وذلك حينما تُخالِفُ أُصُولَهُمُ التي اعتَنَقُوها، وهذا الذي يرفضُهُ الأستاذ " الحاج صالح " – رحمه الله - كلَّ الرّفضِ، وإذا كانَ من حقّ الباحث **" أنْ ينْتَمِيَ إلى أيّ مدرسةٍ شاءَ ممَّا يراهُ صوابًا، فَإنَّهُ ليسَ من حقّهِ أَنْ يَتَجَاهَلَ المَدارسَ الأُخرى، وخاصَّةً مدْرَسةَ المُبْدِعينَ من عُلَمائِنا القُدامى "**(45)، رَحِمَهُمُ اللهُ جميعًا.

في خِضمّ هذا الصِّراع الفكريّ، الْتَقَتْ رَوافِدُ السِّلْبيَّةِ التي ألقَتْ بدورِها بظلالِ التأخُّرِ الفادح على الحَرَكِيَّةِ اللِّسانيَّةِ العربيَّة، بحيثُ لم تستطِعْ تحقيقَ ما كان مَرْجُوًّا منها، فبالإضافةِ إلى بقاءِ عَجَلَةِ البحثِ " **محصُورةً في عدَدٍ قليلٍ من الجامِعاتِ العربيَّةِ، وفي عدَدٍ أَقَلَّ من الباحثينَ الجادِّينَ** "(46) كما يرى الدّكتور " حمزة المزيني "، فإنَّ جُهُودَ مرحَلةٍ تُناهِزُ نِصْفَ قرنٍ أو يزيدُ من عُمُرِ اللّسانيّات العربيَّة المُعاصرة، وفي ظلّ هذه العوامِلِ السّلبيّة، جَعَلَها " **لا تستطيعُ أنْ تُحقّقَ ما كانَ معقُودًا عليها من آمالٍ، سَوَاءً أَفِيْ سعْيِها اللاَّهثِ لِاسْتِيْعابِ المُنْجَزِ الغربيّ، أو جِدَّتِها مع التُّراث، أو إثباتِ جَدْواها لتَحْقيقِ ما يُنَاطُ بها من أهداف، أو حَلّ ما تُنْدَبُ لأجلِهِ من مشكلات مطروحة** "(47)على مستوى الفكر واللّغَةِ العربيَّيْن .

ولما صارَ عسيراً بعدئذٍ وضعُ حقيقةِ النّظريّة اللّسانيَّة الغربيَّة الحديثة في إطارٍ عربيٍّ واضحٍ ومفهومٍ للقارئ العربيّ، أملاً في أن نخرُجَ بنظريَّةٍ لُغويَّةٍ تجمعُ بين التُّراث اللّغويّ العربيّ الأصيل، والنَّظريّات اللّسانيَّة الحديثة، وخَلُصْنا إلى وضعٍ أليمٍ خيَّمَ على الحركة اللّسانيَّةِ العربيَّة، حيثُ لا " **النّظريَّةُ اللّغويَّةُ العربيَّةُ التُّراثيَّةُ قادِرَةٌ على معالجَةِ هذه المُعْطيات، ولا النّظريَّةُ اللّسانيَّةُ الجديدةُ قادِرَةٌ على استيعابِ ما كان قد فَعَلَهُ العربُ القُدَماء** "(48) -كما يراهُ الدّكتور " مازن الوعر "- ، كان لابُدَّ من التوفيق بين النَّزعةِ التُّراثيَّةِ العربيَّة من جهةٍ، والنَّزْعَةِ الحَدَاثيَّةِ الغربيَّةِ من جهةٍ أُخرى، هنا يظْهَرُ الأستاذ " الحاج صالح "- رحمه الله- ، مُتَّخِذًا منْهَجًا موضوعيًّا وَسَطًا قائِمًا على " **رَبْطِ التُّراثِ العربيّ الأصيل بِأَحْدَثِ ما يُنْتِجُهُ العِلْمُ الحديث، ممّا هُوَ مُجْمَعٌ على صلاحيَّتِه، أو بتسليطِ النَّقْدِ البنَّاءِ عليه** "(49)،مع التّركيز على انْتِهاجِ الإختِبارِ مِحَكًّا لِقَبُولِ هذه النَّظريَّةِ أو تلك، فالمَسألةُ عندهُ هي دومًا مسألَةُ " **تجربةٍ واخْتِبارٍ بما تسمَحُ لنا التِّكنولوجيا الحديثة، دون إقصاءٍ لأَيّ قولٍ، قديمٍ أو حديث**"(50)،انطلاقًا من قناعته الرَّاسخَةِ أَنَّ الفكْرَ اللُّغويَّ العربيَّ القديمَ قدِ اهتدَى إلى " **قناعاتٍ أَلْسُنيَّةٍ سَبَقَتْ عَصْرَها، وأَنَّنَا باستِنْطاقِنا لِهَذا التُّراث نُحَاوِلُ رَبْطَ الماضي بالحاضرِ العربيّ، ونُقَدِّمُ إسْهامًا نَظَرِيًّا وتطبيقِيًّا جديدًا في الأَلْسُنِيَّةِ العربيَّةِ الحديثة** "(51).

خاتمة :

يمكن القولُ – بعد هذا العرض – أن موقف ِالأستاذ" الحاج صالح "- رحمه الله - من التُّراثِ اللُّغَويّ القديم يتمثلُ في الانتصار له ولمُبدعيه، إذ جعله في شُمُوليَّتِه مادَّةً لدراساته المُخْتَلِفة، مع قراءة علمية جادةٍ منهُ لمجموعِ التَصوُّراتِ اللُّغويَّةِ القديمة، عامِلاً على تأويلِهَا وِفْقَ ما تَوصّلَ إليه البحثُ اللِّسانيُّ الحديث، مُوَفِّقًا بينَ نتائجِ الفِكْر اللُّغويّ التُّراثيّ القديم، والنَّظَرِيَّاتِ اللِّسانيَّةِ الحديثة، مُجْتَهِدًا في إخْراجِها في شكل هيئةٍ جديدةٍ تُؤَكِّدُ قيمَتَها الحضاريَّةَ الرّاسِخة، مُجتهدا في إقناع أولئك المشككين في صلاحية هذا الموروُث القيم، مُعاتباً أولئك الذين

تقوقعوا على التراث غير الأصيل ، واضعين وراءَ ظهورهم كلَ مُستجدٍ لسانيٍ حديث، فتجاوزتهُم عجلةُ البحث اللساني الحديث، جامعاً بين التراث والحداثة، إذِ" استَطاعَ بفضلِ منهجِه الوَسَطيّ المُتَمَثِّلِ في المُقابَلَةِ بين أفكار عُلَماءِ اللّسان قديمًا، والمَقُولات التي طوَّرَتْها هذه النَّظريَّاتُ اللّسانيَّةُ المُتَعاقِبَة، وأنْ يَعْمَلَ على تأُصيلِ كثيرٍ من تلك المَقُولاتِ في التُّراثِ اللّسانيّ العربيّ نفسِه "([52])، وتَجَلَّت كُلُّها عمَلِيًّا من خلال نَظَرِيَّته الخليليَّة الحديثة، وهي التي قام باستِقاء أكثر مفاهيمها ومُنطلقاتها من أصيل التّراث، دونما إغفالٍ منه لجديد اللسانيّات الغَربيَّةِ الحديثة، مؤكدًا على أن في التراث العربيِ الأصيلِ حلولاً إيجابيةً لكثيرٍمن العقباتِ اللغويةِ التي تعترضُ النهوضَ بالحركة اللغوية العربية، وتفعيل عجلة التنميةِ اللغوية والرقي باللُغة العربيةِ وضعًا واستعمالاً، شريطةَ فهمِها وفقْهِ كُنْهِهَا كما أراد ذلك الواضعُون الأولونَ من أمثال"الخليل "و"سيبويه" رحمهما الله، ونفعُ ذلك – في نظره – رحمه الله - حاصل- باجتماع قُوى الباحثين اللسانيين- على مستويات اللغة وعلومها المختلفة، وما أحوجَ لُغتَنا العربيةَ اليوم إلى ذلك كي تتبوَأ مكانتَها.

الإحالات:

(1) ابن فارس: الصّاحبيُّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسُنَنِ العرب في كلامها، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط01، 1997م، ص: 43.

(2) نايف خرما: أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 09، 1978م، ص:11.

(3) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 2007م، ص: 178.

(4) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 2007م ، ج: 01، ص: 20.

(5) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 2007م ، ص: 11.

(6) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج: 01، ص: 247.

(7) ينظر: المرجع نفسه، ص: 20.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص: 267.

(9) عبد الرحمن الحاج صالح: السّماع العلميّ اللّغويّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الرغاية، الجزائر،2007م، ص: 404.

(10) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج: 01،ص: 202.

(11) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج: 02، ص: 81.

(12) بشير إبرير: أصالة الخطاب في اللّسانيات الخليلية الحديثة، مجلّة العلوم الأنسانية، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والإجتماعيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ع 07، فيفري، 2005م.

(13) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج: 01، ص: 16.

(14) ينظر: المرجع نفسه، ص: 324

(15) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج: 02، ص: 43.

(16) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص:87.

(17) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج: 01، ص: 305.

(18) مازن الوعر: صلة التّراث اللّغوي العربيّ باللّسانيّات، مجلّة التّراث العربيّ، اتِّحَادُ الكُتَّابِ العَرَب، دمشق، ع 48، 1992م .

(19) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص: 08.

(20) تمّام حسّان: اللّغة العربيّة: معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ط: 1994م، ص: 11.

(21) أحمد مختار عمر: البحث اللّغويّ عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط: 06، 1988م ص: 11.

(22) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج: 01، ص: 183.

(23) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص: 08.

(24)محمود السّعران: علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ب ط، ب ت، ص: 28.

(25) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج: 01، ص: 228.

(26) حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: أسئلة اللّغة، أسئلَة اللّسانيّات، حصيلة نصف قرن من اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة، الدّار العربيّة للعلوم: ناشرون، بيروت، وآخرون، ط: 01، 2009م، ص: 92.

(27) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج: 01، ص: 12.

(28) حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: أسئلة اللّغة، أسئلَة اللّسانيّات، ص: 173.

(29) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج: 01، ص: 14.

(30) أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط: 03، 2008م ص: 10.

(31)عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج: 01، ص: 123.

(32) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص: 174.

(33) سعد مصلوح: في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة: دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، 2004م، ص: 28.

(34) حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: أسئلة اللّغة، أسئلَة اللّسانيّات، ص: 92.

(35) ينظر: المرجع نفسه، ص: 124.

(36) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص: 11.

(37) حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: أسئلة اللّغة، أسئلَة اللّسانيّات، ص: 87.

(38) عبد الرحمن أيّوب: دراسات نقديَّة في النّحو العربيّ، مؤسّسة الصُّباح للنّشر والتّوزيع، 1957م، ص: 05.

(39) فاطمة الهاشمي بكّوش: نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، دار إيتراك للنّشر، القاهرة، ط: 01، 2004، ص: 23 .

(40) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج: 01، ص: 229.

(41) محمود السّعران: علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، علمُ اللُّغة: مُقدّمةٌ للقارئ العربيّ، دار النَّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ب ط، ب ت . ص: 17.

(42) تمّام حسّان: مناهج البحث في اللّغة، مناهج البحث في اللُّغة، مكتب النّسر للطّباعة، دار الكتب، القاهرة،1989م. ص: 29.

(43) تمّام حسّان: اللّغة العربيَّة: معناها ومبناها، اللُّغة العربيّة: مَعْنَاها ومَبْنَاهَا، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المَغرب، ب ط، 1994م .ص: 10.

(44) فاطمة الهاشمي بكّوش: نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، ص 55.

(45) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج: 01، ص: 229.

(46) حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: أسئلة اللّغة، أسئلَة اللّسانيّات، ص: 55.

(47) سعد عبد العزيز مصلوح: في اللّسانيّات العربيّة المُعاصِرة، في اللّسانيّات العربيّة المُعاصرة،: دراساتٌ ومُثاقفات، عالَم الكُتُب، القاهرة، 2004م .ص: 19.

(48) حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: أسئلة اللّغة، أسئلَة اللّسانيّات، ص: 115.

(49) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج: 01، ص: 124.

(50) حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: أسئلة اللّغة، أسئلَة اللّسانيّات، ص: 94.

(51) ميشال زكريّاء: قضايا ألسنيَّة تطبيقيّة، دار العِلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: 01، 1993م، ص: 162.

(52) نهاد المُوسى: نظريَّةُ النّحو العربيّ في ضوء مناهج النَّظر اللّغويّ الحديث، دار البشير، عَمَّان، الأردن، ط 02، 1987م، ص 11.

قائمة المصادر والمراجع:

01- ابن فارس: الصّاحبيُّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسُنَنِ العرب في كلامها، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط01، 1997م.

02- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط 03، 2008م .

03- أحمد مختار عمر: البحث اللّغويّ عند العرب ، عالم الكتب، القاهرة، ط 06، 1988م .

04- بشير إبرير: أصالة الخطاب في اللّسانيات الخليلية الحديثة، مجلّة العلوم الأنسانية، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة والاِجتماعيّة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 07، فيفري، 2005 م.

05- تمّـام حسّان: اللّغة العربيّة: معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، طبعة 1994م .

06-ـــــــــــــ: مناهج البحث في اللّغة، مكتب النّسر للطّباعة، دار الكتب، القاهرة،1989م.

07- حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: أسئلة اللّغة، أسئلَة اللّسانيّات : حصيلة نصف قرن من اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة، الدّار العربيّة للعلوم: ناشرون، بيروت، وآخرون، ط 01، 2009 م

08- سعد عبد العزيز مصلوح: في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة: دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، 2004 م .

09- عبد الرحمن الحاج صالح: السّماع العلميّ اللّغويّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الرغاية، الجزائر،2007 م .

10 -ـــــــــــــــــــــ: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الرغاية، الجزائر،2007 م ، ج 01.

11- ـــــــــــــــــــــ: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، الرغاية، الجزائر،2007 م ، ج 02.

12- ـــــــــــــــــــــ: بحوث ودراسات في علوم اللّسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، الجزائر، 2007 م .

13- عبد الرحمن أيّوب: دراسات نقديَّة في النّحو العربيّ، مؤسّسة الصُّباح للنّشر والتّوزيع، 1957 م.

14- فاطمة الهاشمي بكّوش: نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث ، دار إيتراك للنّشر، القاهرة، ط 01، 2004 م .

15- مازن الوعر: صلة التّراث اللّغوي العربيّ باللّسانيّات، مجلّة التّراث العربيّ، اتِّحَادُ الكُتَّابِ العَرَب، دمشق، ع 48، 1992م .

16- محمود السّعران: علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، دار النّهضة العربيّة، بيروت، ب ط، ب ت.

17- ميشال زكريّاء: قضايا ألسنيَّة تطبيقيّة، دار العِلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 01، 1993 م.

18- نايف خرما: أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 09 ، 1978م.

19- نهاد المُوسى: نظريَّةُ النّحو العربيّ في ضوء مناهج النَّظر اللّغويّ الحديث، دار البشير،عَمَّان، الأردن،ط1987،02م.

موقف عبد الرّحمن الحاج صالح
من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة

أ. ياسين بوراس
ج/ محمّد البشير الإبراهيميّ، برج-بوعريريج.
yacineyh25@gmail.com

مقدّمة:

تعكس معظم البحوث والدّراسات اللّسانيّة، الّتي أنجزها عبد الرّحمن الحاج صالح خلال مسيرة حياته، موقفه من النّظريّة التوليدية التّحويليّة خاصّة ونظريات البحث اللّسانيّ عامّة، فمع كون النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة حققّت ما حقّقته من إنجازات علميّة في مجال العلوم الإنسانية عامّة والبحث اللّسانيّ خاصّة، وكان لها من الذّيوع والانتشار ما لم يُتَح لغيرها من نظريات البحث اللّسانيّ، بسبب كفايتها الوصفيّة والتّفسيريّة وتطوّر نماذجها التّمثيليّة لبنية الأنحاء اللّغويّة، إلا أنّ معظم بحوثه اللّسانيّة ظلّت منصبّة على دراسة نظريّة النّحو العربيّ، تحت اسم النّظريّة الخليليّة الحديثة، إيمانا منه بكفاءة هذه النّظريّة في وصف الظّواهر النّحويّة للّغة العربيّة وغيرها من اللّغات الطّبيعيّة.

ولقد كان دفاع عبد الرّحمن الحاج صالح عن هذه النّظريّة دفاعه عن أرضه وعرضه-على سبيل المبالغة- فتعرَّض بذلك إلى نقد معظم نظريّات البحث اللّساني، بما فيها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة مقارنا بينها وبين نظريّة النّحو العربيّ، مع رفض تامّ لطرائق التّحليل اللّسانيّ المعتمدة في هذه النّظريات، والّتي تقوم على التّقطيع والتَّجزيئ لوحدات اللّغة، وأوّل ما تعرض إليه في نقد النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة هو تصوّرها لطبيعة الجملة، إضافة إلى رفض فرضيّة التّحويل الّتي تم من خلالها تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة، وكذا نقد تصوّر طبيعة الدّلالة عند التّوليديّين.

1- نقد تصوّر التّوليديّين لطبيعة الجملة:

يُعَدُّ تصوّر التّوزيعيّين ومن بعدهم التّوليديّين لطبيعة الجملة في نموذج بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة، الّذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة والَّذي يقوم على افتراض انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركب فعليّ، أوّل انتقاد يقدِّمه عبد الرّحمن الحاج صالح للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تصورها لطبيعة الجملة. فبعد أنْ ذهب زيليغ هاريس ومن بعده تشومسكي إلى اعتبار أنّ الجملة مجموعة من الوحدات (المورفيمات) الّتي تتركبّ فيما بينها

مشكِّلة ما يسمى بالمركّب الفعلي والمركّب الاسميّ اللّذين بدورهما يشكّلان المستوى الأعلى وهو الجملة. اعتَبر عبد الرَّحمن الحاج صالح هذا التّصور عن طبيعة الجملة عند التّوليديين تصوّرا خاطئا؛ لأنّه لا يتجاوز النّظرة التّجزيئيّة/ التّقطيعيّة للّغة "فأصحاب النّحو التّوليديّ (ونظريات المكوّنات) في افتراضهم أنّ كلّ جملة تنقسم إلى تركيب اسميّ وتركيب فعليّ، هم ينطلقون من شيئين بالتّحكم الكامل: مفهوم الجملة بدون تحديد وافتراض انقسامها بدون دليل في البداية."(1)

وإنّ افتراض انقسام الجمل إلى مركّب اسميّ ومركّب فعليّ، وتعميم هذا الافتراض على جميع اللّغات، ليس هناك ما يدعمه حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، ثمّ إنّ فيه افتراض مُسبق لشيء لم يتحقّق بعد، إذ اللّفظ في أبسط أحواله ليس مركّبا، وعلى هذا الأساس فإنّ ما يكون كفيلا بتحديد أجزاء الجملة (المستوى التّركيبي) باعتبارها أحد مستويات اللّفظ، هما « الانفصال والابتداء اللّذان يُمكّنان الباحث من اكتشاف الحدود الحقيقية الّتي تحصل في الكلام، وبهذا ينطلق الباحث من اللّفظ أوّلا، ولا يحتاج إلى أنْ يفترض أيَّ افتراض كما يفعله التَّوليديُّون وغيرهم، عند ما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها. »(2) إنّ ما يُمَكِّن من معرفة الأجزاء الحقيقيّة للجملة -حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة- هو معيار الانفصال والابتداء، لا افتراض انقسامها الّذي يقوم على تحديد شيء لم يتحقّق بعد وعلى هذا الأساس فإنّ معرفة الأجزاء الحقيقيّة لهذا المستوى من اللّفظ (المستوى التّركيبيّ/ الجملة) يكون بالنّظر فيما يُمْكِن أنْ يَنفصِل فيه ويبتدأ، مما يتعذّر انفصاله والابتداء به.

وإذا كان تشومسكي واتباعه قد انطلقوا في تحليل هذا المستوى من اللّغة، بناء على مفهوم التّركيب، فإنّ عبد الرحمن الحاج صالح قد اعتبر أنَّ هذا المستوى يقوم في مفهومه على البناء الّذي يمكن أن يحصل بين لفظة وأخرى من جنسها أو من غير جنسها، كبناء لفظة اسميّة على أخرى اسميّة كما هو في الجمل الاسميّة، أو بناء لفظة اسميّة على أخرى فعليّة كما هو في الجمل الفعليّة، ويحكم هذا البناء الحاصل بين هاتين اللّفظتين المبنيّتين، العامل الّذي يتحكّم في بقيّة التّركيب، ويكون الانفصال والابتداء معيارين أساسين للتّمييز بين مختلف هذه العناصر الأساسيّة للجملة، وفقا لما توضّحه القاعدة الآتية في (1):(3)

(1)

$$[(ع \leftarrow م1) \pm م2] \pm خ$$

بناء وصل

وتتضمّن هذه القاعدة موضع العامل (ع) يَدْخُل فيه الابتداء والنّواسخ والفعل النّاسخ وغير النّاسخ، وموضع المعمول الأوّل ($م_1$) ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما) وموضع المعمول الثّاني ($م_2$) ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما) وهي النّواة. وتلحق بهذه النّواة مواضعُ للعناصر المُخَصِّصة (خ) (الحال، والتّمييز، والجار والمجرور، والمفاعيل الأخرى).

ولقد نجحت بهذا النّظرية الخليلية الحديثة إلى حدّ بعيد في إثبات طريقة التّحليل اللّسانيّ لمستوى التّراكيب أو الجمل عند النّحاة، مبيّنة دور العامل في تفسير العديد من الظّواهر المتعلّقة بها: كالإعراب، والتّقديم والتّأخير، والحذف. ويمكن التّمييز بين تحليل التّوليديّين للجملة وفقا لنموذج بنية العبارة الّذي يقوم على افتراض انقسامها إلى مركّب اسمي ومركّب فعليّ، وتحليل صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة الذي يقوم على مبدأ الانفصال والابتداء في تحديد أجزائها، بما يلي في تشجير الجملتين (2) و(3) على التّوالي:

(2) العالمُ يحوي الكُلَّ

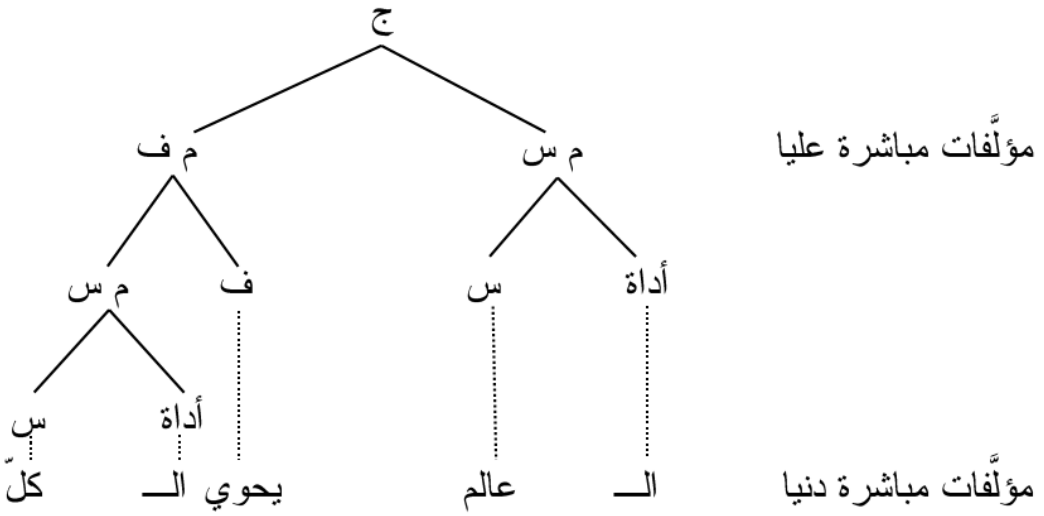

(3) الرّجال الطِّوال كتبوا الرّسالة

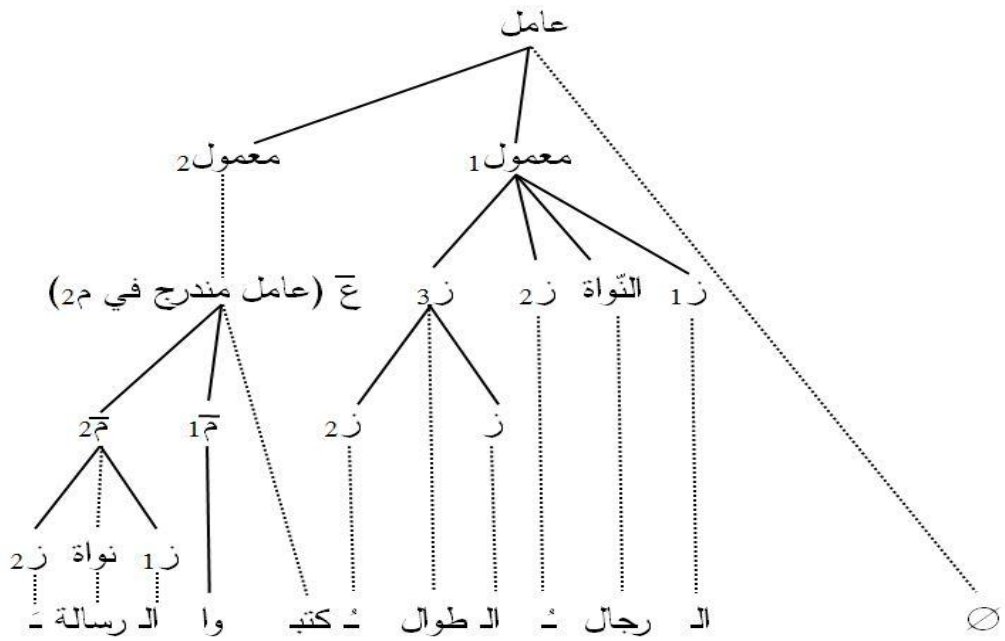

ويوضِّح المشجّر في (2) الّذي صاغه تشومسكي لتحليل الجمل أنّ التّحليل اللّسانيّ لهذا المستوى من اللّغة، قد اِنطُلِق فيه من فرضية انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركّب فعليّ وهما المركّبان اللّذان يوجدان تحتها مباشرة، ويمثّلان مكوّنات مباشرة عليا للمستوى الأكبر (الجملة) والوحدات الّتي تندرج ضمنهما تُعَدُّ بمثابة مكوّنات مباشرة دنيا للمستوى الأكبر منهما كذلك (المركّب الاسميّ/ المركب الفعليّ).

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ هذا الطّريقة الّتي اعتمدها التّوليديون في تحليل مستوى الجمل، لم يخرج عن النَّمط المعهود في الدّراسات البنويّة، وهو التَّقطيع؛ حيث « تجاوز هذا التّحليل السّاذج القرائنيّون الأمريكيّون بلجوئهم إلى التّقطيع إلى مجموعات متداخلة من العناصر اللّغويّة يُسمُّونها بالمكوّنات القريبة فجاء تشومسكي فاستطاع أنْ يَصُوغها على شكل شجرة، وهي مفهوم منطقيّ رياضيّ، ومهما كان فكلّ هذا عمل تحليليّ تقطيعيّ. »(4)

ويعدّ زيليغ هاريس أوّل من تبنى من اللّسانيّين الأمريكيّين هذا التّقطيع، ثمّ تبعه في ذلك تشومسكي، متبنيًّا التقطيع ذاته في ما يسمى بنموذج نموذج بنية العبارة/ تركيب أركان الجملة الّذي صاغه على شكل شجرة، غير أنّ عبد الرّحمن الحاج صالح اعترض على هذه الطّريقة في التّحليل واعتبر أنّ ما يكون كفيلا بتحديد هذه الوحدات (المورفيمات) المعروفة في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة باسم المكوّنات المباشرة، هو « التّحويل بالزّيادة والتّعاقب الّذي يحدّد

الوحدات في النَّظريّة الخليليّة، ولا تحتاج إلى التّحليل إلى (المكوّنات القريبة) الّذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة. » (5)

ويظهر بهذا أنّ ما يعتبره أصحاب التّحليل إلى المكوّنات المباشرة من الوحدات اللّغويّة (المورفيمات) قطعة تندرج ضمن قطعة أكبر منها (المركّب الاسميّ/ المركّب الفعليّ) يعتبره عبد الرّحمن الحاج صالح جزءا ممّا يدخل فيه، ولا سبيل إلى تقطيعها إلى وحدات أقلّ منها؛ لأنّها تشكّل مع ما تتّصل به وحدة متكاملة لا يمكن أنْ تتجزّأ. ومثالا على ذلك فالاسم (رجل) لا يمثِّل مع (ال/ الصّفة/ الإضافة) التّعريف في نحو (الرّجل/ الرّجلُ الطّويل/ رجلُ البيتِ) مورفيمين مستقلّين يشكِّلان معا مركّبا اسميّا؛ بل يمثّل كلّ منهما مجتمعين لفظة واحدة محوّلة بالزّيادة المتعاقبة على النّواة (رجل) لأنّها ليست إلا فرعا محوّلا بالزّيادة عن هذه النّواة، وبالتّالي فإنّ التّحويل بالزّيادة والتّعاقب -حسب النَّظريّة الخليليّة الحديثة- هو الّذي يحدّد طبيعة هذه الوحدات، ويميّز ما هو أصليّ فيها عمّا هو زائد ولا حاجة إلى تقطيعها لبيان طبيعتها؛ لأنّ التّقطيع لا يكشف حقيقة العلاقة الّتي تربط بين هذه الوحدات وما تتّصل به (النّواة).

2- نقد فرضية التّحويل:

كما كان قد تعرّض عبد الرّحمن الحاج صالح إلى نقد تصوّر التّوليديين لطبيعة الجملة القائم على افتراض انقسامها إلى مركبّ اسميّ ومركّب فعلي، كان قد تعرّض إلى نقد فرضيّة التّحويل الّتي جاء بها تشومسكي، مفسِّرا من خلالها التّنوّع الثّاوي خلف البُنَى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة؛ حيث ذهب إلى أنّ "النَّمط التّحويليّ يُكمِّل نمط المكوّنات عند تشومسكي، وليس نمطا مستقلا، يَنطلِق من التّحليل كما هو عند العرب، وهو فرق أساسي. فهذا اللّغويّ يتبنَّى نمط المكوّنات، ثمّ بعد بيانه نقائصها، حاول أنْ يُصلِح ذلك بإدخاله عليها مفهوم التَّحويل."(6)واستدلّ عبد الرّحمن الحاج صالح في دحض فرضية التَّحويل بالجملة (4) الّتي لا يُمكِن أنْ يتقدَّم فيها ما يشكِّل مع العامل (كتب) زوجا مرتّبا؛ أي الفاعل (الرِّجال) مع فعله (كتب) وإذا تقدّم يخرج حكمه عن حكم الفاعل إلى حكم الابتداء؛ باعتبار أنّ «العامل لا يتأخّر عن المعمول الأول أبدا؛ لأنّهما يكوّنان معا زوجا مُرتَّبا، ويُمكِن أنْ نُبيّن ذلك بتغيير التّرتيب للمحتوى؛ أي بتأخير (كَتَبَ) عن (الرِّجال الطِّوال) ونمثِّل ما يحصل حينئذ من تغيير في البنية لكنْ بعد التَّكييف العميق للصّيغة الّتي يستعملها الغربيّون: » (7) وهو ما توضِّحه التّرسيمة السّابقة في (3) المعادة هنا للتّذكير:

(3) الرِّجال الطِّوال كتبوا الرِّسالة

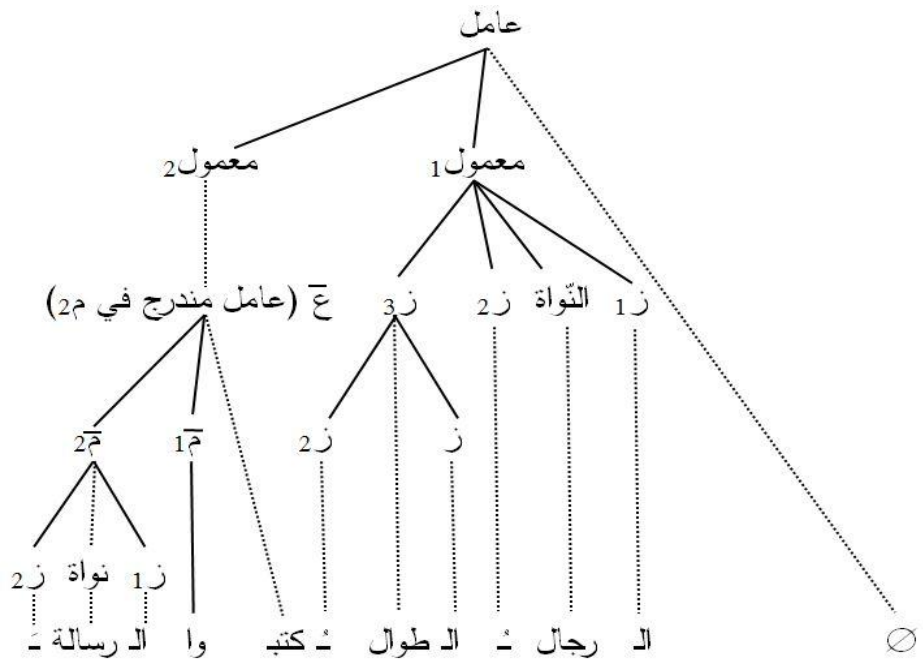

ويوضِّح المُشجّر في (3) أنّ تأخر العامل (كتب) عنْ معموله (الرجال) الذي يشكِّل معه زوجا مُرتَّبا، أخرج المعمول من حكم الفاعلية إلى حكم الابتداء، ولا يمكن اعتباره فاعلا، على نحو ما هو في النّظرية التوليدية التَّحويلية، لأنَّ العامل فيه قد أصبح عاملا آخر هو الابتداء وليس الفعل، وقد يكون عاملا آخر في حالة دخوله مُثبتًا، نحو (إنّ أو كان) وهذا ما يوضِّح حسب النظرية الخليلية الحديثة "أنّ الترتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية، وليس فقط اندراج الشيء في ما هو أعلى منه، ثم إنّه يبيّن أنّ المعمول لا يُقدَّم على عامله أبدا، ولذلك فإنّ جملة مثل التي مثلناها (الرجال الطوال كتبوا الرسالة) لا يمكن أنْ تُعتبَر فيها الرجال، معمولا أولا لـ (كتبوا) وإنْ كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يؤكد أنّ الفاعل في اللّفظ غير الفاعل في المعنى، وأنّه لا يجوز تقديمه على عامله، والدّليل على ذلك هو أنّ:(8)

- موضع (العامل) الأوّل -وهو هنا الابتداء- يمكن أنْ يشغله عامل ملفوظ، كـ (إنّ) أو أي ناسخ كـ (إنّ الرجال كتبوا الرّسالة) ولو كان الرجال فاعلا لما دخل عليه ناصب.

- موضع المعمول الأوّل تحت العامل الثاني يمكن أنْ يُستبدل بشيء لا يكون هو (الرّجال الطّوال) وذلك مثل ما توضّحه الجملة الآتية في (4):

(4) الرّجال الطّوال كتب أخوهم الرّسالة.

وبما أنّ قابلية الاسم (الرّجال) الواقع على اليمين للنّصب، وكذا عدم التّطابق بينه وبين الفعل المُفترَض أنّه فاعل له، فإنّ ذلك يكون دليلا على كونه ليس فاعلا، ومن ثمّة فإنّ فكرة انقسام الجملة إلى مركب فِعلِي (فعل+مفعول) ومركب اسمي هو (الفاعل) كما جاء في النّموذج التّوليديّ، أمر لا مبرّر له حسب ما جاء في النّظرية الخليلية الحديثة، الّتي تعتبر أنّ العلاقة الّتي تجمع بين الألفاظ في مستوى الجملة، هي علاقة بناء، وليست تركيبيّة كما ذهبت إليه النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

ولا يخلو هذا المثال الّذي اعتمده عبد الرّحمن الحاج صالح لدحض فرضيّة التّحويل عند التّوليديّين من التّضليل؛ إذ النّموذج الّذي اعتمده لدحض هذه الفرضيّة في مقارنته بين نظريّة النّحو العربيّ القائم على فرضيّة العامل، ونموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة القائم على فرضيّة التّحويل، هو نموذج أوليّ مقارنة بمختلف النّماذج المتطوّرة الّتي عرفتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة خلال مراحل تاريخها، فالمركّب الاسميّ الّذي يتصدّر الجملة في جمل من نحو (3) لم يَعُدْ يأخذ وظيفة الفاعل في نموذج النّظريّة المعيار الموسّعة/ النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة؛ بل صار في هذا النّموذج يتمّ توليد هذا النّمط من الجمل وفق قاعدة تأويليّة (مقاربة قاعديّة) تُعتَبر الاسم الّذي يتصدّر الجملة (4) يتمّ توليده في البنية العميقة في مكان البؤرة، أو قاعدة تحويليّة تعتبره عنصرا مفكّكا.(9) كما توضّحه القاعدتان الواردتان في (5) (6) على التّوالي:(10)

(5) جَ ⟵ (بؤ) جَ

(6) ج ⟵ (م.س) ج

3- نقد تصوّر طبيعة الدّلالة:

لم يقف عبد الرّحمن عند حدود نقد تصوّر التّوليديّين لطبيعة الجملة وكذا فرضية التّحويل؛ بل تجاوزهما إلى نقد تصور التّوليديّين لطبيعة الدّلالة في الألفاظ، والّتي حسبهم أنّه يمكن إدراجها ضمن بنية النّحو، كمكوّن رئيس لتمثيل بينة الأنحاء في اللّغات الطّبيعيّة، بعد أن «عمل تشومسكي على إدراج المعاني في نمطه في الدّفعة الثانية من تطوّره وهي مرحلة ما يسمى بالنّظريّة النّمطيّة (Standard Théorie) فجعل المنطلق في التّحليل بعد إثبات البنية التّركيبيّة، الّتي هي الهيكل أو القالب، ثم يبحث بعد ذلك -لا قبل- عن محتوى هذا القالب الصّوتيّ منه؛ أي ما يدل فيه من اللّفظ المنطوق والدلالي؛ أي المعنى الّذي يمكن أنْ يدل عليه هذا الهيكل.

وقد حاول بعض أتباع تشومسكي، وهم كاتز (Katz) وفودور (Fodor) ثم بوسطال (Postal) أن يضعوا للتّأويل الدّلاليّ نظريّة خاصّة ... وذلك مثل (أكل الولد التفاحة) (ال) تعريف، (ولد) اسم-مذكر-آدمي-صغير السّن (أكل) فعل-فاعله حيّ-نشاط-غذاء ... إلخ، (تفاحة) اسم-غير

مصنوع-نبات-يُؤكَل... إلخ. »(11) إنّ تحديد الخصائص الدّلاليّة للمورفيمات في الدّلالة التّوليديّة، كانت الغاية منها وضع قواعد خاصّة بالإسقاط الدّلاليّ، بعد حصر مختلف الأدوار الدّلاليّة الّتي يمكن أن تؤدّيها هذه المورفيمات.

وقد اعترض عبد الرّحمن الحاج صالح على هذا الاقتراح، معتبرا أنّ وضع قواعد الاسقاط الدّلاليّ من الصّعوبة بما كان إن لم يكن ضربا من المُحال، باعتبار أنّ هذه المعاني نفسها ليست ثابتة من جهة وتقبل التّجزيئ من جهة ثانية، "فمنْ يضمن لنا أنّ هذه المعاني الجزئيّة الّتي يستعملونها بالوحدات الدّلاليّة، لا تَقبَل هي نفسها التّجزئة إلى ما هو أبسط منها."(12) إنّ جملا من نحو (7) الّتي يأخذ فيها الفعل (أكل) سمتين دلاليّتين تختلفان كلّ الاختلاف عن السّمتين الدّلاليتين اللّتين يأخذهما هذا الفعل في جمل من نحو (8) تدلّ على صعوبة حصر مختلف الخصائص الدّلاليّة للمورفيمات:

(7) أكل الولد التّفاحة.

(8) أكل عليه الدّهر وشرب.

إنّ قواعد الإسقاط الدّلاليّ في (7) تقتضي أن يأخذ الفعل (أكل) سمتين دلاليتين، وهما [+إنسان] و[+حي] وفي الوقت نفسه يمكن أن يأخذ في سياق مختلف سمتين دلاليتين مختلفتين كلّ الاختلاف وهما [-إنسان] و[-حي] كما هو في (8). كما يُمكِن أن يأخذ الفعل (نبت) السّمتين الدّلاليتين [+نبات] و[+حي] في جمل من نحو (9) وفي الوقت نفسه يأخذ السّمتين الدّلاليتين [-نبات] و[-حي] في جمل من نحو (10):

(9) نبت الزَّهر.

(10) نَبَتَ الرَّبِيعُ عَلَى دِمْنَتِهِ.

ويتّضح من خلال الأمثلة السّابقة في كلّ من (7) و(8) و(9) و(10) استحالة حصر مختلف الخصائص الدّلاليّة للوحدات (المورفيمات) ما جعل عبد الرّحمن الحاج صالح، يستبعد المعنى في دراسة النّحو، معتبرا أنّ مجال بحثه يختلف عن مجال بحث النّحو؛ لأنّ «النّحو العربيّ أصولٌ أو قوانينُ تضبط التّراكيب السّليمة، مع بيان مدلولاتها الوضعيّة، فهو يَخُصُّ اللّفظ الموضوع للدّلالة على المعاني، ولهذا فإنّ الحدّ الإجرائيّ قد اسْتُغِلّ أكثر من غيره في علاج اللّفظ. أمّا المعاني في ذاتها فإنّه قد استُغِل أيضا في علاجها، لكن في علم آخر وهو علم البلاغة. » (13) ويَتضّح بهذا أنّ صاحب النَّظريّة الخليلية الحديثة وضع حدّا فاصلا بين التّركيب والدّلالة، معتبرا أنّ مجال

بحثهما مختلف، يُعْنَى بدراسة الأوّل منهما علم النّحو الّذي يهتمّ بدراسة قواعد تركيب الألفاظ ويُعْنَى بدراسة الثّاني فيهما علم البلاغة الّذي يَهتَمُّ برصد مختلف الدّلالات اللّفظيّة.

وإنّ عناية علم النّحو في النّظريّة الخليليّة الحديثة باللّفظ في حدّ ذاته لا المعنى، مردّه إلى الخصائص الّتي يتميّز بها اللّفظ مقارنة بالمعنى، فهو ثابت سواء في أصوله أو فروعه، ما يمكّن من حصر مختلف الحالات الّتي يمكن أن يظهر عليها في الكلام، في حين أنّ المعاني تتميّز بعدم الثّبوت فهي دوما متغيرة وفي تجدّد مستمر، ما يجعل مستعمليها يتّصفون بالإبداعيّة وعلى هذا الأساس « اعتبر الخليليون أنّ المعاني تنقسم هي أيضا إلى أصول وفروع، حالها حال اللفظ. فأمّا الأصول فهي الّتي تَتَحدّد بدلالة اللفظ ليس إلا، وهي من معطيات المواضعة الخاصة بلغة من اللّغات في زمان معيّن من تطوّرها، أمّا الفروع فهي المعاني الّتي تتحدّد بدلالة اللّفظ ليس إلا: دلالة الحال، ودلالة المعنى وهي تتفرّع عن الأولى بعمليات تحويليّة، من جنس العمليّات العقليّة وميدان دراستها البلاغة. » (14)

وقدّ تمّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة بناء على هذه الخصائص الّتي يتميّز بها المعنى مقارنة باللّفظ، إلى تقسيمه كذلك إلى أصول وفروع، اعتمادا على ما جاء به النّحاة الّذين «يجعلون المعاني أصولا وفروعا كما فعلوا بالألفاظ، وهذا أيضا لا سبيل إلى وجوده في اللّسانيّات الغربيّة. » (15) والمعاني الأصول هي المعاني التي تقتضيها الألفاظ عند النّطق بها، كدلالة الإنسان على الكائن العاقل ودلالة الأسد على الكائن غير العاقل. أما المعاني الفروع فهي الّتي قد تُحوَّل انطلاقا من المعاني الأصول إلى معاني أخرى تكون فرعا عنها، وهي الّتي يقتضيها معنى اللّفظ لا اللّفظ في ذاته كدلالة المجاز ودلالة الحال؛ إذ يكون «المجاز فرع الحقيقة؛ لأنّ ما عُدِل به عما يوجبه أصل اللّغة، وُصِف بأنّه مجاز وشرطه أنْ يقع نقله على وجه لا يُعرَى معه من ملاحظة الأصل فالمعنى الأول لوضع اللّفظ يُسمَّى حقيقة أو أصلا، في حين يُسمَّى المعنى الجديد مجازا أو فرعا. » (16) نحو نقل معنى الأسد من الدّلالة على الكائن غير العاقل إلى الكائن العاقل لتدلّ فيه على معنى الشّجاعة كما هو في الجمل (11) و(12) على التّرتيب.

(11) رأيت أسدا.

(12) بارزت أسدا.

وينطبق هذا الانتقال من المعنى الأصليّ إلى المعنى المجازي الفرعيِّ على دلالة الحال الّتي ينتقل فيها كذلك معنى اللّفظ من معناه الأصليّ إلى معنى فرعي آخر يدلّ عليه الحال (المقام) نحو لفظة (السّلام) في جمل من نحو (13) و(14) و(15) الّتي يقتضي فيها حال الخطاب أو المقام بتعبير البلاغيّين معاني مختلفة، هي على التّوالي (13أ) (14أ) و(15أ):

(13) نعيش في سلام.
(14) عَقَد معاهدة السّلام.
(15) السّلام عليكم.
(13أ) الأمن.
(14أ) وضع السِّلاح في وجه العدو.
(15أ) التّحيّة.

ويظهر بهذا أنّ الخليليّين كما قسموا الألفاظ إلى أصول وفروع، قسموا المعاني كذلك إلى أصول وفروع فالأصل هو ما يقتضيه اللّفظ، والفروع هي ما يقتضيه معنى اللّفظ، أو مقتضى الحال، وعلى هذا الأساس قسموا المعاني إلى ثلاثة أنواع « دلالة اللّفظ، ودلالة المعنى، ودلالة الحال. ودلالة اللّفظ هي الّتي يقتضيها اللّفظ بالوضع، فالمعنى هنا وضعيّ، ثمّ تأتي دلالة المعنى، ويسميها عبد القاهر (معنى المعنى) وهي الّتي يقتضيها المعنى الوضعيّ لكن من حيث هو معنى، وطريقها العقل لا الوضع، وذلك مثل المجاز والكناية وغيرها. أمّا دلالة الحال فهي الّتي يقتضيها حال الخطاب. » (17) ويمكن التّمثيل للنّوعين الأوّلين من أنواع الدّلالة؛ أي دلالة اللّفظ ودلالة المعنى، بجمل من نحو (16) و(17) اللّتين تدلّ فيها لفظة (الأسد) على معنيين مختلفين حسب دلالة اللّفظ أو دلالة المعنى:

(16) رأيت أسدا.
(17) بارزت أسدا.

وتستلزم لفظة (الأسد) في (16) معنى الكائن الحيّ الّذي يسير على أربع قويّ البنية له أنياب يعيش في الغابة، مفترس... إلخ، واقتضاء هذا المعنى الأصليّ لمعاني أخرى تكون فروعا عنه كمعنى الشّجاعة فهو معنى اقتضاه المعنى الأصليّ (الكائن الحيّ الّذي يسير على أربع، قويّ البنية له أنياب، يعيش في الغابة) لا اللّفظ؛ إذ يُدرَك عن طريق هذا المعنى الأصلي أنَّ الكائن الّذي يتوفّر على هذه الصّفات هو شجاع؛ وعلى هذا الأساس استعمل لفظ الأسد للدلالة على معنى الشّجاعة في (17).

ويمكن كذلك التّمثيل للنّوع الثّالث من أنواع الدّلالة؛ أي دلالة الحال التي تُدرَك عن طريق ما يسمى بالمقام، أو الحال، أو السّياق، بجمل من نحو (18) و(19) و(20) الّتي تدلّ فيها لفظة (المغرب) على معاني مختلفة يدلّ عليها السّياق أو المقام بتعبير البلاغيّين، هي على التّوالي (18أ) (19أ) و(20أ):

(18) زرت المغربَ (مكان).

(19) وصلت بحلول المَغرِب (زمن طبيعي).

(20) صليت المغرب.

(18أ) مكان.

(19أ) زمن طبيعيّ.

(20أ) عبادة.

ويبقى بهذا اختلاف طبيعة الدّلالة بين الدّلالة اللّفظيّة، والدّلالة المعنويّة، والدّلالة الحاليّة، عند عبد الرّحمن الحاج صالح، مبرّرا كافيا لعدم اعتماد الدّلالة جزءا من النّحو، أو اعتبارها أحد مكوّناته الأساسيّة، مثلما ذهب إليه التّوليديّون؛ وهذا لعدم ثبوت الدّلالة على حالة واحدة، خلافا للّفظ الذي يعدّ أساسا للتّحليل اللّسانيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، والموضوع الأساس لدراسة بنية النّحو في اللّغات الطّبيعيّة.

خاتمة:

تعرض هذه المداخلة موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ وبالتّحديد موقفه من تحديد طبيعة الجملة، وفرضيّة التّحويل التي تمّ من خلالها تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة في هذه النّظريّة، وكذا طبيعة الدّلالة عند التّوليديين بصفة عامّة. وما يمكن استخلاصه مما تقدّم في هذه المداخلة يمكن إجماله في ما يلي:

- لا يُمْكِن عدُّ عبد الرّحمن الحاج صالح مؤيّدا لطريقة التّحليل اللّساني في النّظريّة التّوليدية التّحويليّة، سواء ما تعلّق منها بالتّحليل اللّساني لمستوى الجملة أو المستوى الدّلاليّ، انطلاقا من اعتباره أنّ الجملة غير مركّبة، وأنّ الدّلالة لا تعدّ جزءا من النّحو؛

- يجمع بين مختلف العناصر الأساسيّة للجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، علاقة بناء لا علاقة تركيبيّة؛ حيث تُبْنى في هذا المستوى من اللّغة لفظة على لفظة تِبَاعًا مشكِّلة البناء الأساس لهذا النّوع من المستويات اللّغويّة، ممّا يجعل افتراض انقسامها إلى مركَّبين أساسين هما المركب الإسميّ والمركب الفعليّ، وفقا لتحليل النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، افتراض لشيء لم يتحقَّق بعد، ونوعا من التّحليل المظلِّل لعناصرها؛ باعتباره يقوم على التّقطيع السّاذج لعناصرها ليس إلا.

- لا تتّضح كفاءة التّحويل في تفسير ظاهرة الإعراب بالنّسبة لمختلف عناصر الجملة؛ باعتباره ينطلق من افتراض انقسام الجملة قبل تحققها فعليّا إلى مركَّبات، ترث حركتها الإعرابيّة عن رتبها الأساسية، ضمن هذه الجملة مهما كان موضعها، وبالتّالي يكون العامل أولى من

التّحويل في تفسير ظاهر الإعراب؛ باعتباره ينطلق من هذا العنصر الأساس في الجملة إلى بقيّة العناصر الأخرى.

- يُعَدُّ عدم ثبوت دلالة اللّفظ على حالة واحدة، أو اختلاف الصّيغ الّتي ترد عليها دلالة اللّفظ في الكلام، بين اللّفظيّة، والمعنويّة، والحاليّة، مبرّرا كافيّا لاستبعاد الدّلالة من النّحو عند عبد الرّحمن الحاج، خلافا لما ذهب إليه التّوليديّون الّذين يرون إمكانية حصر مختلف هذه المعاني الّتي يمكن أن تؤدّيها هذه الألفاظ.

الإحالات:

(1) عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، ص74.

(2) المرجع نفسه، ص32.

(3) عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر، ج2، ص16.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص83.

(5) عبد الرّحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص34.

(6) المرجع نفسه، ص59.

(7) المرجع نفسه، ص86.

(8) المرجع نفسه، ص87.

(9) عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط4. الرباط: 2000، دار توبقال للنشر، ج1، ص128-130. مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، ط1. الأردن: 2010، عالم الكتب الحديث، ص282-285.

(10) عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص113.

(11) عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص89.

(12) المرجع نفسه، ص89.

(13) المرجع نفسه، ص72.

(14) المرجع نفسه، ص40.

(15) المرجع نفسه، ص91.

(16) حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان: 2001، دار الشّروق، ص23.

(17) عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليلية الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص90-91.

مبررات عبد الرحمن الحاج صالح للاستشهاد بالبنية التركيبية بين القرآن ولغة الشعر القديم عند النحاة القدماء

الباحث: محزم عزيز
كلية الآداب واللغات
جامعة قسنطينة -1

الملخص :

يعتبر اطراد القواعد ودقة تفسيرها للظواهر أبرز سمات العلمية في كل بحث، فاطراد القياس والاستعمال في الظواهر اللغوية هو ملمح التقعيد النحوي لنحاة العربية القدماء، رغم تقبلهم لما يشد عن القواعد التي أصلوها، وهو ما يجعل دراساتهم أكثر وصفية وأقرب للروح العلمية.

لقد جاء النظم القرآني على غير مثال سابق، فكان استعماله للغة فريدا، وهو ما استرعى انتباه النحاة وهم يؤصلون للقواعد فكان أساس الاستقراء عندهم اللغة الشائعة الكثيرة، والأخرى القليلة النادرة، فإذا صحت لغة القراءة الشاذة أو لغة القراءة التي عليها أحد القراء السبعة فإن صحتها لا تعني قوتها وفصاحتها ، بل تعني أنها لغة مسموعة، ولكنها قليلة، حاول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن يجلي هذه الإشكالية بتبيين التوافق من حيث البنية بين لغة الشعر ولغة التخاطب وما احتوى عليه القرآن الكريم. سنحاول في البحث تجلية موضع الاشكال في استشهاد النحاة بالقرآن الكريم و موقف الدكتور الحاج صالح من رفض بعضهم لما جاء من قواعد في القرآن أو استشهادهم كلام العرب منظومه ومنثوره رغم ما يراه من توافق تام بين البنيتين.

تمهيد:

1- اللغة القرآنية ومفهوم القراءات

يجمع علماء القرآن أن القراءة سنة متبعة(1)، لا يجوز للقارئ أن يبتدع فيها شيئا، فهي أداء يؤديها بالسند للنبي صلى الله عليه و سلم. ورغم ذلك هناك من فرّق بين القراءة والقرآن قال الزركشي في البرهان "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه و سلم للبيان والإعجاز ،والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف و تثقيل وغيرها"(2) فالقراءة مرتبطة بطريقة النطق لألفاظ الكتاب وتأديتها على التمام كما رويت عن الثقة عن النبي، لذلك عرف **ابن**

الجزري القراءة بأنها "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"(3)وهي عند **التهانوي** "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن"(4) وذكر **الزرقاني** بأنها "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم،مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاته"(5)

2- القراءات وتوثيق النص القرآني:

إن الأخذ بالقراءة هو من باب التوقيف فهي "توقيفية وليست اختيارية، خلافا لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء" (6) لذلك كان اختلاف النطق بالمد و الإمالة و التثقيل وغيرها من طرق الأداء مما يتفاوت من قارئ لآخر هو من تواتر القراءة ذاتها من أجل ذلك رفض الزركشي من قال أن "القراءات السبع متواترة ما ليس من قبيل الأداء"(7) فالقراءة بهذا المعنى توثيق للنص وحفظ لبنيته الصوتية كما تُلي أول مرة من قبل النبي **رغم ميل ابن خلدون إلى اعتبار كيفيات الأداء مما يصعب عده من المتواتر** لعدم انضباطه قال" وقد خالف بعض الناس في تواتر طرقها لأنها عندهم كيفيات للأداء وهو غير منضبط. وليس ذلك عندهم بقادح في تواتر القرآن. وأباه الأكثرون و قالوا بتواترها وقال آخرون بتواتر غير الأداء منها كالمد و التسهيل لعدم الوقوف على كيفيته بالسمع و هو الصحيح"(8) إن ما يميل إليه ابن خلدون من اعتبار طرق الأداء ليس من المتواتر في القراءات يأباه أكثر الدارسين باعتبار أن القراءة المتواترة سنة تتبع لا يجب أن تخالف، وأن من أعظم ما قام به القرّاء والنحاة هو توثيق الأداء القرآني بدقة متناهية **يقول عبد الرحمن الحاج صالح**: "لم تحظ أية لغة في الدنيا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت به اللغة العربية من العناية من قبل أصحابها وخاصة اللغويين منهم **وأهل الأداء** من تدوين لمفرداتها وتراكيبها وأمثالها وعباراتها مطردها وشاذها ومن وصف لكل ذلك بالدقة المتناهية واستنباط القوانين العامة التي تخضع لها"(9.)

3- ثبوت القراءات القرآنية:

يعود الاهتمام بالقراءات إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم من خلال حفظ الكتاب وتدوينه معا فكان تلقي الصحابة للقرآن يتم مشافهة "الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب"(10) فقام على حفظه جلة الصحابة ووعوا ثقل المسؤولية في أداء ما حُمّلوا، فكان تدوين المصاحف في عهد عثمان –رضي الله عنه- حفظا للنص وتوحيدا للأمة، وجمعا لكلمتها وقد تلقته بالتسليم "وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما

تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم ولم يثبت عندهم ثبوتا مستفيضا أنه من القرآن، وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه و سلم بقوله (أنزل القرآن على سبعة أحرف)فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صرح به غير واحد من السلف"(11) إن كلام ابن الجزري يطلعنا على أمور منها:

- أن ما جاء في المصاحف هو من طريق متواتر و هو ما أجمعت عليه الأمة.

- جردت الكلمات من النقط والشكل لتحتمل ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي.

- ترك قراءة ما خالف ما دونّه كتبة المصاحف .

إن تجريد المصاحف العثمانية من النقط والشكل هو تعويل على الرواية المنضبطة و المتواترة عن النبي مشافهة، والتي تستوعبها الكلمة غير المشكولة لأن القارئ يتكل في تلاوته على حفظه لا على الكلمات وحدها في المصحف، لذلك كان عمل عثمان رضي الله عنه(حين بعث المصاحف إلى الآفاق أرسل مع كل مصحف من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب)(12) لهذا ذكر الزركشي في شروط القراءة (وإنما السنة أن تؤخذ القراءة إذا اتصلت رواتها نقلا وقراءة ولفظا ولم يوجد طعن على أحد من رواتها)13 لقد كان الاختلاف في أداء ونطق بعض الكلمات مبررا بحديث النبي عليه السلام عن نزول القرآن على سبعة أحرف. أورد السيوطي عن أبي يعلى في مسنده: أن عثمان قال على المنبر: أذكّر الله رجلا سمع النبي صلى الله و سلم قال (إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف) لما قام. فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا بذلك فقال :و أنا أشهد معهم)(14) و فهم حديث النبي على أنه "أراد بالحرف اللغة"(15) والمراد من الأحرف هو قصد التيسير من خلال سهولة الأداء (وأصوب محمل يحمل عليه هو أن المراد سبعة أنحاء من الاعتبار متفرقة في القرآن ، راجعة إلى اللفظ و المعنى دون الكتابة و لا صورة الكلم)(16) قال النووي في شرح مسلم "وقال آخرون هي في أداء التلاوة وكيفية النطق بكلماتها من إدغام و إظهار و تفخيم و ترقيق و إمالة ومدّ، لأن العرب كانت مختلفة اللغات في هذه الوجوه، فيسر الله تعالى عليهم ليقرأ كل إنسان بما يوافق لغته و يسهل على لسانه"(17) لذلك كانت القراءات من علوم القرآن الأولى وإن لم يبدأ التأليف فيها إلا متأخرا.

4- شروط قبول القراءات:

وضع علماء القراءات شروطا ثلاثة للقراءة المقبولة لأن القرّاء متفاضلون في الحفظ يجوز عليهم الوهم والنسيان، والخطأ قال ابن مجاهد في بداية كتاب السبعة في القراءات (فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين. ومنهم من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه. و منهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه و كثرة فتحه وضمه وكسره في الآية/الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه. وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه، و تدعوه الشهة إلى أن يرويه عن غيره و يبرئ نفسه وعسى أن يكون عند الناس مصدقا فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه و وهم فيه وجسر على لزومه و الإصرار عليه. أو يكون قد قرأ على من نسي وضيع الإعراب و دخلته الشهة فتوهم، فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله. ومنهم من يعرب قراءته و يبصر المعاني و يعرف اللغات و لا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعا)(18) لقد ذكر ابن مجاهد بعض ما به ترفض القراءة من وهم القراء أو لحنهم، ونسيانهم أو عدم إلمامهم بعلم العربية،أو تخريج القراءة على أصولهم النحوية لحذقهم باللغة رغم معرفتهم أنها مخالفة للرواية لذلك عمل القراء على إخضاع القراءات الصحيحة لشروط مضبوطة "إنما السنة أن تؤخذ القراءة إذا اتصلت رواتها نقلا وقراءة ولفظا ولم يوجد طعن على رواتها)(19) ولما استفاض النقل عن القراء الذين اختارهم مجاهد في حدود القرن (3ه) و كانوا سبعة *، وإن لم يرد حصر العدد في سبعة. أصبحت الإشارة للقراءة بأنها من السبعة تعنى أنها القراءة الصحيحة التي تتوفر على شروط قبولها "كل ما صح سنده و استقام مع جهة العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام ، فهو من السبعة المنصوص عليها"(20) لذلك كانت اختيارات مجاهد في القراءات مما استقر وتواتر نقلها بالأداء واختصت بالانتساب إلى من اشتهر بروايتها من الجمّ الغفير فصارت أصولا للقراءة الصحيحة(21)ورغم ما ينسبه العلماء لابن مجاهد من تحديد لهذه الشروط الثلاثة في قبول القراءة فإن النحاة القدماء حسب عبد الرحمن الحاج صالح كانوا أسبق في تأصيل ذلك والالتزام به(22) فالفراء في كتاب معاني القرآن يؤكد على هذه الأصول الثلاثة يقول: "**اتباع المصحف** إذا

وجدت له **وجها من كلام العرب، وقراءة القراء** أحبّ إلي من خلافه "(23) ويمكن توضيح شروط القراءة الصحيحة في:

1- صحة الإسناد:

وهو أن يروي القراءة عدل ضابط عن مثله من أول السند إلى آخره حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذّ بها بعضهم(24) فالصحيح من الحديث عند المحدثين هو (الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، و لا يكون شاذا ولا معللا)(25) والتواتر وإن تحقق في القرآن الكريم **فإنه في القراءة عند البعض فيه نظر رغم صحة السند** قال الزركشي في شأن القراءات السبع "والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر؛ فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتاب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم، و قد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز " إلى شيء من ذلك"(26) والذي يفهم من كلام الزركشي أن صحة السند لا تكفي لصحة القراءة عند علماء القراءات، بل لابد من التواتر من أول السند إلى آخره عن النبي عليه الصلاة والسلام(27) لقد **أحصى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح** عدد الروايات والطرق إلى القراء السبعة التي جمعها الداني فزادت عن الخمسمائة(500) طريق وهو سبيل كل من سار على هذا النهج في كتب القراءات يدل على أن أهم وسيلة لإثبات القراءة هو الإسناد الصحيح، **ومع هذا يؤكد الحاج صالح أن الداني نفسه يصرح في هذا الكتاب بالذات أن القراءة لا تنقل نقل الأحاديث؟** ليتساءل عن المعايير الصحيحة التي تثبت بها سنية القراءة، والتواتر كما هو معروف خبر يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدا يستحيل منهم اتفاق الكذب عادة، وأن ما أخبروا عنه لا يجوز دخول اللبس و الشبهة في مثله، وتكون أسباب القهر والغلبة ودواعي الكذب منتفية عنهم والقرآن متواتر بالإجماع لذلك كانت القراءات عند العلماء مما تواتر نقله أيضا، ولأجل ذلك لا يحل لأحد إنكارها، لهذا اشترط علماء القراءة التواتر سببا لقبول القراءات فـ"القراءة سنة"(28) والقول بأن القراءة سنة هي أدخل في معنى التواتر بوجه من الوجوه ما دامت مروية عن النبي عليه السلام بطرق مشهورة وإن كانت آحادا لأن النص القرآني متواتر قطعا، لقد اكتفى القراء كما قال الزرقاني في ضابط القراءة المشهورة الموصوفة بالمتواتر بصحة الإسناد مع الركنين الأخيرين (موافقة العربية ورسم المصحف) ورأوا أنه متحقق في القراءة لأسباب ثلاثة هي(29):

1- أن هذا ضابط لا تعريف، والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شطر أو شرط على الأقل. ولم يلحظ في الضابط لأنه يغتفر في الضوابط ما لا يغتفر في التعاريف، فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة.

2- التيسير على القارئ في تمييز القراءات المقبولة من غيرها، فإنه يسهل عليه بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة. أما إذا اشترط التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التمييز. لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية. و هيهات أن يتيسر له ذلك.

3- هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة. بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة،فإذا صح سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع و إن كانت آحادا. ولا ننس-حسب الزرقاني- ما هو مقرر في علم الأثر من أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفت به قرينة توجب ذلك فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن.

إن تواتر القراءات هو من تواتر القرآن، ولا يمكن تصور أن ينقل القرآن المعجز دون طريقة قراءته لذلك قال السيوطي "لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه فكذلك عند محققي أهل السنة، للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله، لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم و الصراط المستقيم، مما تتوفر الدواعي على نقل جمله وتفاصيله ،فما نقل آحادا ولم يتواتر، يقطع بأنه ليس من القرآن قطعا(30) لذلك يؤكد عبد الرحمن الحاج صالح على خصوصية نقل القراءات يقول عن عمل أبي عبيد "فهذه الروايات رويت مثل الحديث ويجب أن لا نخلط بين ما روي بهذه الطرق مثل الحديث وبين ما وصل إلى الناس **بطريق الإقراء**"(31) والمقصود بالإقراء الرواية الشفهية المنقولة بطريق السماع والعرض عن أئمة هذا الفن وهو الشائع في تلقي القراءات.

قسم القراء القراءات إلى أقسام حسب درجة صحتها و سلامة سندها من العلل و الشذوذ والتحقيق عند القراء كما قال الزرقاني أن القراءات العشر كلها متواترة و هو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كالسبكي و ابن الجزري و النويري و غيرهم(32) ذكر السيوطي عن ابن الجزري أنواع القراءات حسب سندها وقد حصرها في(33):

- **المتواتر**: و هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه و غالب القراءات كذلك.

- **المشهور:** هو ما صح سنده و لم يبلغ درجة التواتر، و وافق العربية و الرسم، و اشتهر عند القراء، فلم يعدوه من الغلط و لا من الشذوذ، ويقرأ به ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض.

- **الآحاد:** وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية، ولم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ به.

- **الشاذ:** هو ما لم يصح سنده.

- **الموضوع:** وهو الذي لا أصل.

- **المدرج:** وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) أو قراءة ابن عباس (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج)

2 _ موافقة الرسم العثماني و لو تقديرا:

كُتب المصحف العثماني المسمى بالإمام بأمر من الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه وبمباركة من جلة الصحابة وعدم اعتراضهم عليه فكان المرجع لكل ما نسخ بعده من مصاحف، فقد قام رضي الله عنه ببعث نسخ منه إلى الأمصار، واختار لكتابته لجنة عملت تحت نظره، قال السجستاني يصف ما قام به (فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلي بالصحف ننسخها في المصاحف/ ثم نردها إليك فأرسلت حفصة إلى عثمان بالصحف، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير، أن انسخوا الصحف في المصاحف وقال للرهط القرشيين الثلاثة، ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم،حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوا وأمر بسوى ذلك من صحيفة أو مصحف أن يحرق. و قال غيره أن يخرق)(34) وعمل عثمان على الإشراف مباشرة على عمل الكتاب وبتوجيه منه قال السجستاني (قال الزهري فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه، فقال النفر القرشيون التابوت، وقال زيد: التابوه،فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه "التابوت"فإنه بلسان قريش)(35) فالصحابة رضي الله عنهم (اجتهدوا في الرسم على حسب ما عرفوا من لغات القراءة)(36) وما به يحفظ الأداء. إن المراد بقولهم (ما وافق أحد المصاحف العثمانية) أن يكون ثابتا ولو في بعضها دون بعض(37) كقراءة ابن عامر(**قالوا اتخذ الله ولدا**)(38) بغير (واو)، وكقراءته (**وبالزبر وبالكتاب المنير**)(39) بزيادة الباء في الاسمين، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي، وكقراءة ابن كثير (**جنات تجري من تحتها الأنهار**)(40)

في الموضع الأخير من التوبة بزيادة كلمة (من) فإن ذلك ثابت في المصحف المكي. أما المراد بقولهم (ولو تقديرا) أنه يكفي في الرواية أن توافق رسم المصحف، ولو موافقة غير صريحة نحو (**مالك يوم الدين**)(41) فإنه رسم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة (مالك). فقراءة الحذف تحتمله تحقيقا كما كتب (**ملك الناس**)، وقراءة الألف تحتمله تقديرا كما كتب: (**مالك الملك**) فتكون الألف حذفت اختصارا، كما حذفت في حالات كثيرة ضمن قواعد رسم المصحف. أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه (**وانظر إلى العظام كيف ننشزها**)(42) فإنها كتبت في المصحف بدون نقط وهنا وافقت قراءة (ننشزها) بالزاي وقراءة (ننشرها) بالراء.

كما أن الصحابة راعوا في رسم المصحف الكلمة التي رويت على الأصل وعلى خلاف الأصل فكانوا يكتبونها بالحرف الذي يخالف الأصل، ليتعادل مع الأصل الذي لم يكتب في دلالة الصورة الواحدة على القراءتين، إذ يدل على إحداهما بالحرف وعلى الثانية بالأصل نحو كلمتي (الصراط والمصيطرون) بالصاد المبدلة من السين، فإنهم كتبوهما بالصاد وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام أيضا محتملة. ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات هذا الاحتمال وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم و الأصل كليهما.

اشترط القراء مطابقة القراءات الصحيحة لرسم المصحف العثماني ، لأن المصحف الإمام اشتمل على الحروف التي تلي القرآن الكريم بها عن النبي في العرضة الأخيرة، و ذلك توحيدا للقراءة ومنعا من دخول قراءات شاذة لا يجوز القراءة بها و إن خرّجها أصحابها على أصول العربية كما أشار ابن الجزري من قبل "و جردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبت تلاوته عن النبي صلى الله عليه و سلم إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"(43) لذلك لم يحتج من قرأ القرآن في الصدر الأول للشكل لأنه متبع للرواية "نسخت المصاحف العثمانية خالية من الشكل والنقط، فاحتملت – بكتابتها على هذا النحو – عددا من الوجوه والقراءات التي كان الناس في الأمصار يميزون بينها بالسليقة، فلا يحتاجون لقراءتها سليمة إلى الشكل بالحركات ولا الاعجام بالنقط"(44) واستمر ذلك حتى كثرت التصحيفات وانتشر اللحن لغياب النقط والشكل فأدخل الشكل والنقط على متن النص القرآني .

3- موافقة العربية و لو بوجه:

والمراد من هذا الشرط أن توافق القراءة وجها مشهورا ومعتدا به عند النحاة سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع و تلقتها الأمة بالإسناد الصحيح، لأن القراءة سنة متبعة لا تعتمد على الأفشى في اللغة و الأقيس في العربية وإنما تعتمد على الأثبت في الأثر و الأصح في النقل و الرواية. قال الزركشي عن موفق الدين الكواشي "كل ما صح سنده و استقام مع جهة العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبع المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفا مجتمعين أو متفرقين"(45) فلا يجوز للقارئ أن يتجاوز القراءة المشهورة إلى ما يراه من صحة في الأداء على مقتضى العربية ما دام أنها ليست قراءة تتبع لقد أشار إلى ذلك ابن مجاهد في قوله: "و قد كان أبو عمرو بن العلاء و هو إمام أهل عصره في اللغة وقد رأس في القراءة والتابعون أحياء، وقرأ على جلة التابعين: مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ويحي بن يعمر [وكان]لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد"(46) كما يذكر عن الأصمعي قال "أخبرنا الأصمعي قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا"(47) **و لا يعتد بإنكار بعض النحاة لبعض القراءات المتواترة** إما جهلا منهم بها لعدم وصولها إليهم، وإما تعصبا لمذهبهم النحوي والقواعد التي قعدوها وذلك كإنكار قراءة حمزة **(واتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام)** بجر (الأرحام) بدعوى أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، وهو طعن في قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رغم أنه قد ورد ما يشبهها من كلام العرب كقول الشاعر:

اليوم قربت تهجونا و تشتمنا فاذهب فما بك و الأيام من عجب

بجر (الأيام) عطفا على الضمير في (بك) قال الزرقاني عن أبي نصر الشيرازي بعد ذكره تضعيف الزجاجي لها "ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء تثبت عن النبي صلى الله عليه و سلم، فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم و استقبح ما قرأ به. وهذا مقام محظور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو"(48) بل لا يسعهم إلا التسليم بما جاء في القراءة "وأنّى يسعهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ إلا نويس لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار، جمدوا على ما علموا من القياسات وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها و فصيحها ،حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزل الله يوافق قياسا ظاهرا عنده ولم يقرأ بذلك أحد، لقطع له بالصحة . كما أنه لو سئل عن

قراءة متواترة لا يعرف لها قياسا لأنكرها و لقطع بشذوذها، حتى إن بعضهم قطع في قوله عز وجل (**مالك لا تأمنا**)(49) بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم والمسلمون لحن أنه لا يجوز عند العرب، لأن الفعل الذي هو تأمن مرفوع، فلا وجه لسكونه حتى يدغم في النون التي تليه "(50) لذلك أورد الزرقاني رأي أبي عمرو الداني(51)بأن القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة فلزم قبولها و المصير إليها.

موقف عبد الرحمن الحاج صالح من استشهاد النحاة بالشعر في القراءات القرآنية

1- الشعر والقرآن لتدوين القواعد:

إن علوم اللسان العربي انبثقت كلها كما هو معروف من النظر العلمي في لغة القرآن وكلام العرب شعرا ونثرا، وقد أصلت القواعد بالعودة إلى سماع نصوص الشعر القديم و كلام العرب الفصحاء وكذلك لغة القرآن الكريم" وقد لجأ هؤلاء العلماء إلى الشعر كإحدى معطيات اللغة، واعتمدوا عليه كما اعتمدوا على القرآن الكريم ومحاورات العرب ليستنبطوا قوانين اللغة العربية"(52) بل إن محاولة فهم النظم القرآني وروعة بيانه كانت حسب عبد الرحمن الحاج صالح السبب وراء حفظ هذا التراب اللغوي الضخم الذي جمعه النحاة ومدونو اللغة وقت السماع وبسبب القرآن احتفظ العرب بأشعارهم التي ربما لم تصل إلينا بتاتا لولا أن القرآن نزل بلسان العرب.

لقد كان المتن القرآني ثروة هائلة لاستنباط القواعد فهو "مجموعة لغوية غنية الظواهر، حافلة بالقواعد والأصول النحوية، ولكنه كان بملابساته يضطر النقلة إلى التثبت من الرواية والنقل الأمين عن الرسول صلى الله عليه وسلم، كما كان يعوزهم أن يكون لهم رأي في اختلاف قراءات المقرئين الثقات"(53)

إن لغة الشعر العربي القديم الذي جعله النحاة حجة في السماع تؤكد على **نقاء اللغة** في تلك الفترة وحتى نهاية التدوين قبل فشو اللحن وفساد الحواضر العربية بدخول اللحن مع غير العرب أو من نشأ في بيئة غير سليقية، فقد أكد الحاج صالح على أن لغة الشعر إذ توافق لغة القرآن الكريم فإن الأمر لا يعني ظهور ما أطلق عليه البعض (لغة أدبية مشتركة) تشبه الفصحى اليوم المتداولة بين المثقفين فهذا **وهم استأثر** على من لم يدقق في مصادر اللغة أو اتبع رأي بعض المستشرقين. فلجوء العلماء إلى أشعار العرب حسب الحاج صالح إن دل على شيء فإنه يدل على أن

لغة القرآن هي لغة الشعراء، ولغة كافة العرب قبل أن يختلطوا بغيرهم، وليست لغة مشتركة مثالية (KOINE)وضعت فوق اللهجات للشعر خصيصا كما يزعمه المستشرقون "(54)

ودليل الدكتور حاج صالح **الاستقراء للدواوين الشعرية القديمة التي تنفي أي دليل** على أن هذا الشعر يشكل لغة فصحى مثالية بدليل احتوائه على الكثير من الظواهر اللهجية التي تبعده عن ما يتصور من نقاء اللغة التي يدعيها البعض للشعر ومن ثم للنص القرآني، فاستقراء المدونة الشعرية القديمة " يبين أن هذا الشعر غير خال من الظواهر اللهجية بل هي كثيرة فيه بحيث لا يمكن أن نعتبر اللغة الفصحى لغة مشتركة خارجة تماما عن اللهجات"(55) فهذا وهم من القول لا يثبت بالنظر.

2- موثوقية النصوص الشعرية القديمة عند الحاج صالح:

أما موثوقية هذا الشعر القديم فقد كانت طرق جمعه من العلمية بحيث تنفي كل شك في نسبته إلى قائليه وأن الذي فات من طعن فيه كـ "طه حسين" ومن قبله بعض المستشرقين أن "الانتقاء للصحيح من الشعر، وطرق نقد النصوص عامة هو من عمل اللغويين الأولين وحدهم، وليس للرواة كرواة أي دخل في ذلك. فليس من ديوان شعر قديم إلا ومرجعه بالضرورة إلى أبي عمرو بن العلاء أو الأصمعي، أو غيرهما من علماء البصرة أو الكوفة ولا يوجد ديوان يُعتمد عليه منسوب كله إلى حماد الراوية وحده أو غيره من الرواة "(56) الذين ذكر انتحالهم الأشعار أو صنعها، أو نسبتها إلى غير قائليها كما يذكر الحاج صالح جانبا من طرق توثيق النصوص الشعرية **وهي طرق علمية** تستوثق من النص بل تصل إلى توثيق صور الأداء للأبيات الشعرية كما رواها صاحبها من خلال اتباع المراحل التالية:

- البحث عن مصدر الشعر.
- المقابلة بين النصوص.
- النظر في محتوى الشعر لفظا ومعنى.
- الاستشهاد بالشعر الفصيح.
- حصر كل الروايات وتصنيفها.

كما يقدم الدكتور الحاج صالح في كتاب السماع اللغوي العلمي عند العرب خريطة زمكانية تحصر بيئات الشعر والشعراء بدقة، وتنبه على ما وصل من أشعار شعراء القبائل المكثرين والمقلين، وتصوّر ما كان عليه الأمر من بدايات وصول الشعر العربي القديم إلينا، وحتى نهاية عصر السماع في

أواخر القرن الرابع الهجري، وهو أمر مهم يعرّف الباحث على الوجود التاريخي لهؤلاء الشعراء ومقدار مساهمة قبائلهم في إثراء التجربة الشعرية العربية، والذي يكاد يكون أطلسا متكاملا للشعر العربي القديم.

3- مدلول كلمة(لغة) القرآن عند عبد الرحمن الحاج صالح:

إن كلمة اللغة عند اللسانيين المحدثين تعني كل التقليد والموروث اللغوي الذي يحكم طريقة استعمال الأفراد للغتهم كتابة ونطقا، ولكن وقع التباس عند الحديث عن النص القرآني والحكم على بعض ما جاء فيه أنه لغة لبعض العرب جاء في كتاب المصاحف للسجستاني حرص الخليفة عمر على تدوين القرآن، وكتابته بلغة قريش معللا ذلك "إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم"(57) يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن **لغة القرآن هي لغة التخاطب اليومي لكل العرب لحظة نزول القرآن**، ولغة البوادي والحواضر على السواء بل هي لغة كل أنواع التبليغ والاتصال حتى نهاية القرن الرابع الهجري(04 ه) قبل أن تظهر العاميات وتصبح الفصحى لغة ثقافة(58) وهذا تحديد مهم جدا لفهم تخريجات النحاة واستشهادهم ببعض كلام العرب.

لذلك كان العربي "الفصيح **الذي يجوز** عند علماء العربية الأخذ بلغته هو إذن الناطق الذي اكتسب ملكته اللغوية في العربية الفصيحة(لغة القرآن)بالسليقة أي أثناء نشأته بدون تلقين وفي بيئة من السليقيين الناطقين بتلك اللغة "(59) وهو ما يمثل مرجع النحاة لفهم آيات الكتاب.

وفي **معنى اللغة الفصيحة التي يحتج بها النحاة** يؤكد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح على معايير إمام النحاة سيبويه خاصة ..."رأينا أن سيبويه لا يطلق صفة الفصاحة إلا على الناطقين لا على كلامهم فكلما ثبت عنده أن ما سمعه من الكلام من العرب هو حقيقة عربي فإنه يكتفي بوصفه كذلك إلا أنه يعتمد في ذلك على المقياس الذي أشرنا إليه وهو **كثرة** العرب الفصحاء الذين يستعملون هذا الذي سمعه. فيجب عنده إذن أن يكون المسموع **شائعا معروفا مأنوسا لفظا ومعنى** مفردة كانت أم تركيبا أم حرفا ومخرجا "(60) واللغة العربية الفصيحة حسب الحاج صالح "كانت في معظم استعمالاتهم اليومية- والشعرية منها- لغة واحدة مع وجود تنوعات لغوية قبلية وإقليمية(اللغات بمعناها الأصلي) وعناصر أخرى كانت بعضها أشيع من بعض وهذا معنى الفصيح والأفصح"(61)

4- أوجه استدلال النحاة القدماء على ما جاء في القرآن بالشعر مع أنموذج تطبيقي:

لقد جاء النص القرآني على طبقة رفيعة من البلاغة بحيث لم يعترض من سمعه على عربيته وأنه في ذروة البلاغة، ورغم ذلك فإن النحاة "وقد لاحظ هؤلاء القدامى أن أئمة القراءات (وأكثرهم من النحاة) قد قرأوا أحيانا (قليلة) بأشياء تكثر في كلام العرب ولم تكن هي الأكثر إذ نقلوا ما سمعوه من التابعين والصحابة الذين نقلوا ذلك من الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يتجاوزوه"(62) لأن القراءة سنة كما يؤكد سيبويه يجب المصير إليها كما يجب أن لا تخالف(63)

إن فهم النص القرآني **باعتماد معايير الشعر من انزياح وضرورة لا يمكن أن يكون نهجا مستقيما** لما في ذلك من محاذير تخص هذا النتاج الشعري/البشري المحكوم بحدود مقدرة الإنسان/الشاعر على الابداع وهو من صميم محدودية الانسان في الزمان والمكان،حيث تلجؤه الضرورة لتخطي قواعد اللغة وما تعارفه علماؤها، وحتى اختراق مدلولاتها الاجتماعية والدلالية قصد الحفاظ على الوزن والقافية وهو ما لا ينطبق على فواصل النص القرآني، لقد رفض الزركشي رأي الفراء في تأويل قوله تعالى (**ولمن خاف مقام ربه جنتان)**(64)بأنها جنة واحدة على عادة العرب في تثنية الكلمة الواحدة مستدلا بقول لبيد:

ديار لها بالرقمتين كأنها مراجيع وشم في نواشر معصم

و قول الشاعر:

فقولا لأهل المكتين تحاشدوا وسيروا إلى آطام يثرب والنخل

بتثنية البقعة الواحدة ،ومعللا ذلك بأنه مراعاة لرؤوس الآيات، وهو ما ينكره ابن قتيبة أيضا بشدة مستدلا على خطأ ذلك بتكرر وصف الاثنين في السورة وهو ما ينفي هذا التأويل(65)

إن **جوهر البحث اللساني العربي عند نحاتنا القدماء كان لصيقا بالدرس القرآني** فـ"فكرة استقراء النص القرآني وتصفح الظواهر اللسانية العربية من خلال هذا النص الكريم وكلام العرب وأشعارها واستنباط قوانين العربية بهذه الطريقة وحدها"(66) يترجم جهد النحاة وعلماء اللغة في العناية بنص القرآن، وقدرتهم الفائقة على تجنيد أدوات البحث التي توفرت بين أيديهم في تلك الفترة لاستنباط القواعد وتأصيل الأصول النحوية المطردة المبنية على الشيوع والكثرة وغيرها. ورغم ذلك وقفوا أمام ظواهر لغوية في النص القرآن دون أن يحكموا عليها بعدم الفصاحة رغم منافاتها بعض قواعدهم كالكثرة والشيوع جاء عن الأخفش في قوله تعالى (**إن كل شيء خلقناه بقدر)**(67) يجوز فيه الرفع وهي اللغة الكثيرة غير أن الجماعة **اجتمعوا على النصب**. وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مما يجوز والأصل(الأكثر) غيره"(68)

إن مفهوم (اللغة) التي ينسبها النحاة للعرب عند الاحتجاج للقراءات القرآنية **هي عند الحاج صالح أداء لا يخرج عن قواعد اللغة العربية الفصيحة** فقد "أخرجت من الفصحى الكثير من اللغات أي الوجوه من الأداء الإقليمي الفصيح الصحيح"(69) لذلك ذكر الحاج صالح **أمثلة عن توافق البنية التركيبية لبعض الآيات القرآنية مع بنية الشعر بل يرى التوافق التام بين البنيتين**(70) وفي ما يلي نقدم أنموذجا لمحاولات النحاة القدماء تعليل ما جاء في النص القرآني خارجا عن القواعد التي أصلوها من خلال النصوص الشعرية خاصة وهي الآية الرابعة والستون من سورة المائدة **(إن الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئون و النصارى من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم و لا هم يحزنون)**(71) وقد اخترنا هذه الآية لأنها أخذت صفة الخلاف حيث ناقش النحاة هذه المسألة تحت معنى : العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام خبرها، وهل يجوز رفع (الصابئون) في الآية لأن الأصل أن تنصب عطفا على اسم (إن) و هي مسألة كما مر أخذت صفة الخلاف بين نحاة مدرستي البصرة والكوفة (72) **والذي يهمنا أكثر محاولة النحاة القدماء مطابقة البنية التركيبية لما جاء في الآية مع بنية الشعر** خاصة وكلام العرب عامة.

ذكر ابن الأنباري للآية وجوها من التخريجات فقد اختار الكوفيون العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر سواء كان الاسم قبل تمام الخبر أو بعده، قال ابن الأنباري "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر و اختلفوا بعد ذلك فكان : الكسائي يجيز ذلك على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر.

- الفراء يجيز ذلك فيما لم يظهر فيه عمل (إن).

أما البصريون فإنهم قالوا "لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"(73) ووجهوا تأويل القراءة على تقدير محذوف.رد الزجاج رأي الفراء الذي اشترط في العطف ما لم يظهر عليه عمل (إنّ) مثل الذين، و المضمر، و رأى أنه إقدام عظيم على كتاب الله قال "و هذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله و ذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف لأنها إنّما تغيّر الاسم و لا تغيّر الخبر"(74)و هذا عنده غلط لأن :

- كل ناصب مشبه بالمفعول و له مرفوع ضرورة.
- نصب(إنّ) يتخطى الظروف لينصب ما بعدها و ليس عملها ضعيف.

كما أن اشتراط الفراء بناء الاسم لجواز الرفع يدفعه أن الأصل التسوية بين المعرب والمبني في إجراء التوابع لهما وأن سبيل ما لا يتبين فيه الإعراب و ما يتبين فيه واحدة.

- أما قول الكسائي فإنه يجيز العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر و لم يشترط الكسائي لذلك أي شرط كالعطف على الضمير (الكاف) في مثل : إن زيدا و عمرو قائمان وإنك و بكر منطلقان ومثل قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنّي و قيارٌ بها لغريب

- قال الزجاج (و قال الكسائي :الصابئون نسق على ما في هادوا كأنه قال : هادوا هم الصابئون) ورأى أنه خطأ من جهتين: أن المعطوف يصبح شريكا للمعطوف عليه، فكأن الصابئين قد تهودوا و هذا خلاف التفسير. كما أن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد. و قد جعل سيبويه قول بعض العرب(إنك و زيد ذاهبان على الغلط)(75) كما ذكر الزجاج أن الكسائي كان يرى أن "نصب (إن)ضعف فنسق بـ"الصابئون" على (الذين) لأن الأصل فيهم الرفع"(76)

أما البصريون فقد حملوا الآية على التقديم و التأخير قال الزجاج "و قال سيبويه و الخليل وجميع البصريين إن قوله: والصابئون محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء. المعنى إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر و عمل صالحا فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك أيضا"(77) والوجه الثاني عند البصريين ذكره ابن الأنباري قال: "أن تجعل قوله(من آمن بالله واليوم الآخر)خبرا للصابئين والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثل الذي أظهرت للصابئين"(78) و قد نصر الزمخشري قول سيبويه وقال:"رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيّز إنّ من اسمها وخبرها كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك(79) ويصبح العطف عطف جمل لا مفردات وأنشد لسيبويه الشاهد [بشر بن أبي خازم الأسدي]:

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

وفائدة التقديم أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان و العمل فكيف بغيرهم .

إن هذه الآية هي من المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وسياق فهم سبب الرفع في الصابئين يتجاوز ورودها في الآية المذكورة في سورة المائدة فقد ورد في القرآن ذكر الفرق المختلفة التي عاصرت دعوة النبي عليه الصلاة والسلام والتي سبقته، وتشابهت الآيات التي تحدثت عن ذلك في ألفاظها وكانت منها هذه الآية، ويمكن أن نجعل هذه الآيات مع بعضها لنتلمس السبب الذي جعل كلمة (**الصابئون**) تأتي مرفوعة وتقدم وتأخر في غير هذه الآية، **لأن تقدير النحاة يبقى تبريرا لواقع لغوي من خلال الاستعمال** وإلا فإن النص القرآني لا تتحكم فيه المقاييس النحوية بل هو الحاكم

على كل استعمال أفصح أو فصيح في اللغة وهذا ما أدركه متلقو النص لحظة سماعه، فكانت نحويته مما لا يعترض عليها بل تتشوق النفوس لسماع استعمالاته اللغوية الجديدة للكلمات بما لم يفطن لها في أي إبداع بشري سابق.

قال تعالى في سورة البقرة (إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا و النصارى **و الصابئين**- من آمن بالله واليوم الآخر و عمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم و لا خوف عليهم و لا هم يحزنون) البقرة :62.

في **سورة المائدة** (إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا **و الصابئون** و النصارى من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم و لا هم يحزنون) المائدة: 69

وفي **سورة الحج** (إنّ الذين آمنوا و الذين هادوا **و الصابئين** و النصارى و المجوس و الذين أشركوا إنّ الله يفصل بينهم يوم القيامة إنّ الله على كل شيء شهيد) الحج :17

تتشابه الآيات في الألفاظ و يجمعها الحديث عن مختلف الطوائف ومصيرها و ما طلب منها من الإيمان بالله تعالى والعمل الصالح له و من هذه الطوائف الصابئون، وقد اختلف المفسرون في تحديد من هم قال القرطبي (الصابئون) فرقة ليست من أهل الكتاب "فالصابئ في اللغة من خرج ومال من دين إلى دين – و لهذا كانت العرب تقول لمن أسلم قد صبأ فالصابئون قد خرجوا من دين أهل الكتاب(80) وذكر البعض (السدي) أنهم فرقة من أهل الكتاب، وعن مجاهد أنهم قوم تركب دينهم بين المجوسية واليهودية ورجح القرطبي (أنهم موحدون معتقدون تأثير النجوم و أنها فعّالة)(81)أما الاختلاف بين الآيات فيظهر في :

- رفع الصابئين في المائدة و نصبها على العطف في البقرة و الحج.
- تقديم الصابئين على النصارى في المائدة و زيادة طوائف المجوس و الذين أشركوا في الحج.

ومن سياق نزول الآيات يظهر اختصاص كل آية بما جاءت لبيانه، وأنها غير مكرّرة فآية البقرة جاءت بمناسبة سؤال الصحابي سلمان الفارسي - رضي الله عنه- للنبي عن مصير من بشّره به " وذلك أنه صحب عبادا من النصارى فقال له أحدهم: إن زمان نبي قد أطل فإن لحقته فآمن به، ورأى منهم عبادة عظيمة فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم ذكر له خبرهم وسأله عنهم فنزلت هذه الآية"(82) وذكر عن ابن عباس أنها منسوخة وقال غيره ليست بمنسوخة وهي فيمن ثبت على إيمانه بالنبي(83) ولهذا ختمت الآية بقوله تعالى(فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم و لا هم يحزنون)، وذكر أبو حيان "لما قصّ سلمان على النبي صلى الله عليه و سلم قصة أصحابه و قال له : "هم في

النار" قال سلمان فأظلمت علي الأرض فنزلت إلى (يحزنون) قال فكأنما كشف عني جبل"([84])والآية كما هو واضح تتحدث عن الماضين ممن عبد الله على غير الإسلام، وأنه تعالى يجازي كلا بفعله، و لا يبخسه من عمله شيئا كشأن من كان على شريعة نبي و أدرك نبيا آخر.

- في سورة المائدة التي هي مثار إشكال بمجيئ الصائين مرفوعة فإن الآية تحدثت عن هذه الطوائف و بدأت بأهل الإيمان و هم المسلمون على الوصف المعروف والمشهور من الإيمان بالقلب واللسان والتصدير بهم تنويه أنهم هم المثال الصالح في كمال الإيمان و الثبات على الدين، وكل الطوائف بعدهم داخلون في التكليف بالإيمان بالله و العمل الصالح والاستجابة لدعوته عليه السلام و الآية تتحدث عن معاصري دعوته عليه السلام لأنهم مطالبون بتصديقه فالذين آمنوا من آمن منهم وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن الذين هادوا والصابئون و النصارى أيضا وهنا يقدر خبر للناسخ و يصبح العطف عطف جمل لا عطف مفردات، و لما كانت الذين هادوا والنصارى مرفوعتان و لا يظهر عليهما الرفع جاءت الصابئون مرفوعة بينهما تبين أن ما قبلها مرفوع وما بعدها مرفوع وأن الجمل معطوفة على بعضها، و الآية تكون على التقدير:

- إن الذين آمنوا / لا خوف عليهم و لا هم يحزنون.
- والذين هادوا والصابئون و النصارى/ من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

والإيمان في الآية هو الإسلام الذي يطالب الله به هذه الطوائف وأن الآية خاصة في من عاصر النبي عليه الصلاة والسلام أما آية الحج فهي لا تثير أي إشكال من ناحية تركيبها، ولكن الله أضاف للطوائف المذكورة في البقرة والمائدة المجوس و الذين أشركوا، فهي تتحدث عن الجزاء الأخروي لذلك جمعت كل الطوائف وختمت بقوله تعالى (إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد) ومنه نستنتج أن كل آية جاءت للدلالة على مرحلة محددة.

خلاصة :

من خلال وريقات هذا البحث يمكن أن نستنتج بعض النتائج التي توصل إليها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في مسألة استشهاد النحاة القدماء بالشعر عند تأويل النص القرآني:

أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين لا يخرج عن أساليب العرب وطرق فصحائها في البيان.

1. أن نحوية النص القرآني لم تكن سببا في الطعن في صحته وبلاغته.
2. إن القراءات القرآنية أمر ثابت نص النحاة على وجوب اتباعه، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه.

3. أن القراءات القرآنية حجة و أن نقلها كان من طريق الرواية المحضة مثل الأحاديث وطريق السماع والعرض ،ولا مطعن في أئمتها المجمع على إمامتهم .
4. لا وجود للغة عربية فصيحة مشتركة بين العرب نزل بها القرآن هي لغة الشعر، وإنما نزل القرآن بلغة عربية فصيحة تمثل لغة التخاطب في تلك الفترة.
5. إن مفهوم اللغة التي تذكر عند الحديث عن قراءة من القراءات القرآنية لا يطابق مفهوم اللهجة بمعناها المعاصر، وإنما هي طريقة محددة من طرق الأداء تخص ظاهرة صوتية، أو تركيبية محددة عند أفراد محددين.

ولكن الذي نلاحظه من مطابقة الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بين بنية الشعر ولغة النص القرآني أن استعمالات لغة القرآن من الفرادة بحيث تأتي بمدلول ينتظم في بنية الآية أو يتعداها للسورة ولكل متن النص القرآني وهو ما يتجاوز تطابقها مع جزئية توجد بيت من الشعر لشاعر أو شاعرين كما مر في الآية (62) من سورة البقرة.

الإحالات:

(1) ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تح شوقي ضيف، دار المعارف ط3، ص: 49.
(2) الزركشي: البرهان، 318/1.
(3) ابن الجزري، محمد بن محمد : منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص:03.
(4) التهانوي،كشاف اصطلاحات الفنون، 32/1.
(5) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن،336/1.
(6) الزركشي، البرهان، 321/1.
(7) الزركشي، البرهان، 1 /319.
(8) ابن خلدون، المقدمة، ص: 552,
(9) عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات في اللسانيات العربية،74/1.
(10) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ،06/1.
(11) ابن الجزري، النشر، 08-07/1
(12) الزرقاني، مناهل العرفان، 337/1.
(13) الزركشي، البرهان، 330/1.
(14) السيوطي، الاتقان، 155/1.
(15) لسان العرب، مادة: (حرف)
(16) الكفوي، الكليات، ص: 393.
(17) النووي، شرح صحيح مسلم، 127/4.
(18) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات،ص: 45- 46.
(19) الزركشي، البرهان، 330/1.

* القراء السبعة هم: ابن عامر اليحصبي وعبد الله بن كثير وعاصم بن أبي النجود وأبو عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب الزيات ونافع والكسائي أبو الحس علي بن حمزة أما الثلاثة الآخرون من العشرة فهم أبو جعفر المدني وخلف ويعقوب البصري.

(20) الزركشي، البرهان، 331/1.

(21) ينظر ابن خلدون،المقدمة، ص: 522.

(22) الحاج صالح، مقال أصول تصحيح القراءة عند مؤلفي كتب القراءات وعلوم القرآن قبل القرن الرابع ضمن كتاب بحوث ودراسات في علوم اللسان ، ص: 204

(23) الفراء، معاني القرآن، 293/2.

(24) النشر ، لابن الجزري، 58/1.

(25) ابن دقيق العيد تقي الدين محمد بن علي، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تح قحطان عبد الرحمن الدوري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 218.

(26) الزركشي، البرهان، 319/1.

(27) ينظر الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 204/2.

(28) ابن مجاهد، السبعة، ص: 49.

(29) ينظر الزرقاني، مناهل العرفان، 346/1.

(30) السيوطي، الاتقان، 236/1.

(31) عبد الرحمن الحاج صالح، مقال القراءات القرآنية، ص: 209

(32) الزرقاني، مناهل العرفان، 357/1.

(33) السيوطي، الاتقان، 234/1-235.

(34) أبو بكر عبد الله بن الأشعث السجستاني، كتاب المصاحف تح: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان ط2، 1421هـ2002م، ص: 196.

(35) السجستاني، المرجع نفسه، ص: 199.

(36) محمد صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص: 56.

(37) ينظر الزرقاني، مناهل العرفان، 240/1-241.

(38) البقرة: 116

(39) آل عمران:184

(40) التوبة:100

(41) الفاتحة:3

(42) البقرة:259

(43) ابن الجزري: النشر ،ص: 07-08.

(44) صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، 2009 ،دط، بيروت، ص: 90 .

(45) الزركشي، البرهان، 331/1.

(46) ابن مجاهد، السبعة، ص: 47-48.

(47) ابن مجاهد، السبعة، ص:48.

(48) الزرقاني، مناهل العرفان، 363-364.

(49) يوسف: 11

(50) الزرقاني، مناهل العرفان، 363/1

(51) الزرقاني، مناهل العرفان، 364/1.

(52) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 28/1.

(53) محمد خير الحلواني،أصول النحو العربي، دار أفريقيا للنشر المغرب،2011، ص: 23.

(54) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 34/1.

(55) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 34/1.

(56) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 39/1.

(57) ينظر، طرق تدوين القرآن، السجستاني، كتاب المصاحف، ج:1

(58) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 36/1-37

(59) عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص: 40.

(60) عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص: 42

(61) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 1/ 28.

(62) السماع اللغوي العلمي، ص: 46

(63) سيبويه، الكتاب، 94/1.

(64) الرحمن: 46

(65) الزركشي، البرهان، 63/1-64.

(66) الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 54.

(67) البقرة: 276

(68) الأخفش، معاني القرآن، ص: 78.

(69) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 72/1.

(70) ينظر الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب، ص: 216 -224.

(71) المائدة: 64.

(72) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 167/1.

(73) ابن الأنباري، الإنصاف، 167/1.

(74) الزجاج، معاني القرآن، 192/2-193.

(75) الزجاج، معاني القرآن و إعرابه، 193/2. ابن الأنباري،الانصاف، 171/1.

(76) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 192/2.

(77) الزجاج، معاني القرآن، 193/2.

(78) ابن الأنباري، الإنصاف، 169/1.

(79) الكشاف، 693/1

(80) تفسير القرطبي، 473/1.

(81) تفسير القرطبي، 473/1 .

(82) تفسير البحر المحيط، 388/1.

(83) البحر المحيط، 389/1.

(84) البحر المحيط، 389/1

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش

1- الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن تح عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1985.

2- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، دط، دت .

3- أبو بكر عبد الله بن الأشعث السجستاني: كتاب المصاحف تح: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط:2، 1421هـ2002م.

4- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني: معجم الكليات، تح عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1998.محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار أفريقيا للنشر المغرب،2011.

5- التهانوي، محمد علي : كشاف اصطلاحات الفنون، تح علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996.

6- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

7- ابن خلدون: المقدمة، تح خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، دط، 2001.

8- ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي: الاقتراح في بيان الاصطلاح، تح قحطان عبد الرحمن الدوري، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن.

9- الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن تح، فؤاد أحمد زمرلي،دار الكتاب العربي، ط1 1415هـ 1995م ج: 1.

10-الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله : البرهان في علوم القرآن، تح أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، دط، دت .

11-الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، تح عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984.

12-صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، 2009 م دط، بيروت، ص: 90 .

13-القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، تح عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط ، 2008 .

14-سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.

15-السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تح أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، دط، 2006

16-عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ج:1-2، 2012

17-عبد الرحمن الحاج صالح :بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012

18- عبد الرحمن الحاج صالح السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر،2012.

19- ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تح شوقي ضيف، دار المعارف، ط:3.

20- محمد صادق الرافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية مكتبة رحاب،الجزائر ، د ت، ط: 03 ، ص: 56.

21- مسلم،أبو الحسين بن الحجاج القشيري: صحيح مسلم، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، ج: 4 ،دط، دت .

22- ابن منظور: لسان العرب، تح عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

قاموس مصطلحات اللسانيات
في فكر العلامة عبد الرحمن الحاج صالح
- قراءة في الرصيد والمفاهيم-

الدكتور: حاج هني محمد
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

مقدمة:

يسعى هذا البحث إلى رصد المصطلحات اللسانية الأساسية التي ابتكرها العلامة عبد الرحمن الحاج صالح طيلة مسيرته العلمية والتعليمية، والتي تشكل محطات كبرى سعي من خلالها هذا اللساني الجزائري الفذ إلى بلورة معالم اللسانيات العربية في الساحة العلمية، ويندرج هذا العمل في إطار تحديد جوانب التميّز لدى هذا الرجل، وتعيين مواطن الريادة في تفكيره اللساني من جهة، كما يهدف أيضا إلى تعريف النشء بجهود هذا العالم الذي استطاع بكل مهارة المزاوجة بين مقولات التراث العربي واللسانيات الغربية.

ويقوم البحث في جوهره على إنجاز قاموس ألفبائي يعرّف بالمفاهيم اللسانية الحديثة التي وضعها هذا اللساني، وسيكون ذلك بالتركيز على المصطلحات الأساسية المفتاحية التي تبناها هذا العالم في بحوثه ودراساته، مع تحديد مصادر جمع مادته المصطلحية، وضبطها بتعريفات دقيقة، مع توضيح أهداف القاموس وغاياته المعرفية والمنهجية.

1- التعريف بالقاموس:

قاموس مصطلحات عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية هو معجم يرصد مصطلحات التي استخدمها هذا العلامة الجزائري الفذّ في كتاباته الرصينة طيلة مساره العلمي الممتد منذ مناقشته لرسالة الدكتوراه بجامعة السوربون إلى غاية وفاته في 5 مارس 2018م.

ويدخل هذا النوع من المعاجم تحت مسمى المعاجم الفردية والتي تقوم على الحصر الكامل لمجموعة المفردات أو المصطلحات التي وردت في مجموع النصوص التي يعد لها المعجم، وقد أعدت عدة معاجم من هذا النوع استوعبت المفردات الواردة في المؤلفات الكاملة لأحد العلماء أو لأحد الأدباء، كأن يعد معجم لديوان شاعر أو أديب أو عالم؛ ومن ذلك:

- من معجم الجاحظ، إبراهيم السامرائي، 1982م.
- من معجم المتنبي- دراسة لغوية تاريخية، إبراهيم السامرائي، 1988م.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

ويختلف هذا النمط المعجمي عن المعاجم المفهرسة التي تمثل فهارس ألفبائية للكلمات المستعملة في المدونات ذات الحجم الكبير، مثل: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر الجاهلي، أو العهد القديم، إذ المعجم المفهرس الكلمة مع كل مواضع استخدامها في تلك النصوص، مع الإشارة إلى أماكن هذه الجمل في النصوص بذكر الكتاب والصفحة والسطر؛ فهدفه الحصر الشامل للجمل التي استخدمت فيها الكلمة(1)، ومن أمثلتها:

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، 1994م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف لمجموعة من المستشرقين، 1943م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الشعر الجاهلي ومعانيه، مختار كريم، 2010م.

2- أهدافه:

يسعى هذا المعجم المتخصص لتحقيق جملة من الأهداف المعرفية والمنهجية، من أبرزها:

- تعريف الباحثين بجهود هذا العالم الجزائري في مجال اللسانيات؛ وما المصطلحات المنتقاة في هذا المسرد إلا بيان لعصارة أفكاره النيرة، وإبراز لخلاصة أبحاثه الرائدة.
- تعريف القارئ المتخصص بمدونة مصطلحات هذا الباحث اللساني لاستغلالها في مجالات البحث العلمي المختلفة؛ إذ تصلح هذه المصطلحات أن تكون إشكاليات بحثية مستقبلا، يعكف الباحثون في الدراسات الجامعية على معالجتها.
- كشف الخلفيات المعرفية والمنهجية التي استقى منها هذا العالم أصول نظرياته وأبحاثه؛ من خلال الجهاز المفاهيمي الذي تبرزه المدونة الاصطلاحية.
- فتح آفاق جديدة للباحثين لاستثمار النظريات اللغوية لهذا العالم في خدمة اللغة العربية، وترقية تعليمها للعرب والأعاجم، وتفعيل تطويرها في ضوء المستجدات العلمية.

3- مصادره:

تمّ استخلاص مادة هذا المعجم من الكتب اللسانية والمقالات التي كتبها العلامة عبد الرحمن الحاج صالح طيلة مساره العلمي الثري، والتي تم طبعها في كتبه التالية:

- النظرية الخليلية الحديثة- مفاهيمها الأساسية، كراسات المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، العدد 4، 2007م.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ط:1، 2007م، الجزء الأول والثاني.
- بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، ط:1، 2007م.

- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط:1، 2007م.
- المقالات العلمية التي دأب العلامة عبد الرحمن الحاج صالح على نشرها في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الأعداد: من 1 إلى 24.

4- منهجية بنائه:

يتم تأليف هذا المعجم وفق المنهجية الآتية:

- انتقاء المصطلحات اللسانية المفتاحية في كتابات عبد الرحمن الحاج صالح.
- وضع تعريفات موجزة دقيقة لهذه المصطلحات، كما وردت في سياقاتها المعرفية لدى هذا العالم الجليل.

5- قاموس ألفبائي لمصطلحات الحاج صالح اللسانية:

الاستعمال:

ورد هذا المصطلح مقترنا بالوضع؛ ويقصد به الحاج صالح الاستخدام الفعلي للنظام اللغوي في واقع الخطاب؛ لأنّ اللغة نظام من الدوال يختار منها المتكلم ما يحتاجه للتعبير عن أغراضه، ولهذا ينبغي لمن يحلل عناصر اللسان من دوال ومدلولات أن يفرق بين ما هو راجع للتأدية واختلاف كيفياتها بين الأفراد والمجتمعات والأقاليم، بين ما هو خاص بالوضع لا خلاف فيه لأنه شيء مجرد من أغراض الاستعمال لفظا أو معنى، وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنّه ليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام فالقياس كعملية عقلية قد تؤدي إلى ما يقبله الاستعمال(2).

الاستقامة:

تحيلنا الاستقامة إلى مرتكز التحليل للنحاة القدامى، الذي كان يقوم من جهة اللفظ وحده، ومن جهة أخرى على المعنى، فاللفظ إذا فسر بمفاهيم تخص المعنى، فالتحليل هنا معنوي لا غير، أما إذا فسر اللفظ دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي، فالنحاة العرب لم يخلطوا أبدا بين هذين التحليلين، حيث يقول الحاج صالح: "فالتخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ وتقصيرا(3).

الأصل:

الأصل مرتبط بالفرع؛ وهو ما يبنى عليه ولم ينبن على غيره، وهو ما يستقل؛ أي يوجد في الكلام وحده، ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز بها عن فروعه، وله العلامة العدمية(4).

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

الاقتصاد:

يعني بالاقتصاد ما كان يعنيه علماء العرب قديما من كلمة الاستخفاف، وهي عبارة عن نزعة المتكلم الطبيعية إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض، فكلما كان المقام مقام أنس كان المتكلم إلى حذف ما هو غني عنه لإبلاغ مراده أميل وأكثر ارتياحا، وهو بالذات ما يمنح للغة حيويتها، ولكي يتحقق الاقتصاد في اللغة ينبغي أن يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال لا زائدا عنه فيكون إسرافا، ولا ناقصا عنه فيحدث إخلالا بالمعنى المراد توصيله، ويحصل التوازن حين يكون مردود الكلام مساويا للمجهود الفيزيولوجي المبذول لتحقيقه(5).

الانغماس اللغوي:

ويقصد بها أنّ المهارة اللغوية (الملكة اللغوية عند علمائنا القدامى) لا تنمو ولا تتطور إلا في بيئتها الطبيعية، وهذه البيئة هي التي لا يسمع فيها صوت ولا لغو إلا بتلك اللغة التي يراد اكتسابها، أما خارج هذا الجزء الذي لا يسمع فيه غير هذه اللغة فصعب جدا أن تنمو فيه الملكة اللغوية، فمن أراد أن يتعلم لغة من اللغات فلابد أن يعيشها وأن يعيشها هي وحدها لمدة معينة فلا يسمع غيرها ولا ينطق بغيرها، وأن ينغمس في بحر أصواتها لمدة كافية(6).

الانفراد:

يمثل طريقة النحاة السابقين في ضبط وحدات اللغة سواء جملا أو ألفاظ، والتبرير لها بالاعتماد على اللغة ذاتها، وليس بإقحام شيء مفترض كما هو الحال في النظريات اللسانيات الحديثة مثل التوليدية(7).

الانفصال والابتداء:

في النظرية الخليلية الحديثة لا ينطلق فيها من مفهوم الجملة المفيدة "الكلام المستغني" عند سيبويه، بل من مفهوم ما يسميه سيبويه "ما ينفصل ويبتدأ"، والمقصود بذلك هو يمكن بالنسبة إلى أي قطعة من الكلام أن ينطق بها منفردة لا يسبقها ولا يأتي بعدها شيء مثل: زيد،أ وأنا، أو كتاب في الإجابة عن الأسئلة: من هذا؟ ومن خرج؟ وما هذا؟ فالمنطلق هنا ينبني تحديده على مفهوم واحد هو الانفراد، ويوجد هذا المفهوم في مكان يتقاطع فيه الكلام كلفظ والكلام كخطاب؛ فهو لفظ مسموع له بنية وكلام مفيد لمعنى، فيصح أن ينطلق منه منه كمفهوم واضح ومعقول ومدرك حسيّا. (8)

ومعنى هذا أنّ كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عما قبلها أو ما بعدها من الوحدات، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط في اللسان العربي:

وحدات يُبتدأ بها فتنفصل عما قبلها ولا يوقف عليها مثل: إلى.

وحدات لا يُبتدأ بها ويوقف عليها؛ أي أنها تنفصل عما بعدها، مثل: الضمير المتصل بالاسم أو الفعل.

وحدات يُبتدأ بها فتنفصل عما قبلها، ويوقف عليها فهي منفصلة عما بعدها، مثل: سعيد في جواب سؤال: من دخل؟(9)

الباب:

في النظرية الخليلية الحديثة هو مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة؛ وهو لا يخص مستوى من مستويات اللغة فحسب، بل يشمل المجموعات المرتبة من الحروف (ض ر ب) (ر ب ض)، وأوزان الكلمة (باب فعل)، وكذلك مستوى التراكيب مثل باب (حسبك به) لدى سيبويه(10).

التعبير الإجلالي الترتيلي:

ويستعمل في حالات ومناسبات معينة إذ تقتضي حرمة المقام من المتكلم العناية الشكلية لما يتلفظ به من كلمات، وما يصوغه من عبارات، وهو المستوى الذي يعقد فيه المتكلم تلك العفوية وهي حال أطلق عليها باسم "انقباض المتكلم[11].

التعبير العفوي الاسترسالي:

يتم توظيف هذا المستوى في التعبير عن الحاجات اليومية داخل المنازل، وفي وقت الاسترخاء والعفوية، ومن مميزات هذا المستوى أنه يراعي ما يتطلبه المقام من إدغام وحذف واقتصاد وتخفيف الهمزة واختلاس للحروف وقلب وإبدال وغيرها(12) .

الرصيد اللغوي الوظيفي:

ويهدف إلى ضبط مجموعة المفردات والتراكيب العربية الفصيحة أو الجارية على قياس كلام العرب التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من جهة، ومن جهة أخرى للتعبير عن الألفاظ الحضاري والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة من التعليم(13).

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

العامل:

في النظرية الخليلية الحديثة يرتبط مفهومه بالبنية التركيبية للجملة، فالعامل هو المحرك الرئيس لعناصرها والموجه لعلاقاتها ولإسناد الحركات الإعرابية المناسبة لها؛ كما في هذا المثال:

Ø	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيداً	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائماً
حسبت	زيداً	قائماً
أعلمتُ عمراً	زيداً	قائماً
1	2	3

ففي العمود الأول يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا وله تأثير على بقية التركيب، ولذلك سمي عاملا(14).

العلامة العدمية:

في النظرية الخليلية الحديثة ترتبط بالموضع، إذ تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وهي تقابل المجموعة الخالية في الرياضيات، ورمزها (Ø)؛ مثل: Ø زيدٌ قائمٌ(15).

الفرع:

في النظرية الخليلية الحديثة هو الأصل مع زيادة؛ أي مع شيء من التحويل؛ إما بالانتقال من الأصل إلى الفرع فيكون التحويل طرديا، وإما برد الفروع إلى الأصل فيكون التحويل عكسيا.

ويشمل مفهوما الأصل والفرع في النحو العربي جميع المستويات اللغوية؛ فللكلمة أصول وفروع، وللفظة أيضا أصول وفروع، وكذلك مستوى التركيب نجد فيه أصولا وفروعا(16).

القياس:

في النظرية الخليلية الحديثة هو بناء كلام أو كلام باستعمال مواد أولية هي كالمعطيات، واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث، وهذا العنصر لا يجوز إلا إذا اطرد الباب، وإذا لم يطرد فيقاس على الأكثر(17).

وهو بصيغة أخرى المعقول من الوضع؛ أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى فروع)(18).

اللفظة:

في النظرية الخليلية الحديثة هي المستوى الأوسط في الترتيب؛ ويقصد به الوحدات التي تندرج فيها الاسم والفعل مع ما يقترن به لزوما من أدوات مخصّصة له، ثابتة وغير ثابتة، وهكذا فإنّ عبارات رجل، الرجل، رجل الغد، مع الرجل، الرجل الذي قام أبوه أمس، الرجل الطويل القامة الذي قام أبوه أمس في الصباح الباكر... الخ لفظة لا كلمة(19). **المثال:**

في النظرية الخليلية الحديثة هو مفهوم منطقي رياضي (Sheme) بمثابة حد إجرائي تتحدد به العناصر اللغوية، وترسم فيه جميع العمليات التي بها يتولد العنصر اللغوي في واقع الخطاب؛ ففي مستوى الكلمة مثلا يمثل مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه(20).

مستوى أبنية الكلام:

هو مستوى تركيبي أعلى من من مستوى البنى التركيبية، ويمسى بمستوى التصدير وما فوق العامل، ولاحظ النحاة الأوائل إن لهذه المواضع الصدارة المطلقة ومن ذلك أدوات الاستفهام في مقابل العلامة العدمية(Ø) لعدم الإثبات(21).

مستوى البنى التركيبية:

وهو أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد، مما هو أكثر من لفظة، وتبنى هذه الألفاظ على بعضها بمقاييس معينة، والبناء هنا مفهوم صوري نحوي غير مرتبط بالإفادة(22).

مشروع الذخيرة اللغوية العربية:

وهو ما يعرف بـ"الانترنت العربي"(23)، وهذا المشروع القومي في حقيقته هو "بنك آلي من النصوص القديمة والحديثة (من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر)، يعتمد على وسائل التكنولوجيا الحديثة (الحاسوب، شبكة الإنترنيت..)، بحيث يتم تخزين، وحيازة الكتب، والمؤلفات العربية القديمة، والحديثة التي لها صلة بالتراث اللغوي العربي بواسطة الحواسيب، وبعد ربطها بمحرك بحث يتم وضعها تحت تصرف كل باحث، ومتطلع عبر موقع في الإنترنيت، وأهمّ صفة يتصف بها هي سهولة حصول الباحث على ما يريد وسرعته، ثمّ شمولية المعلومات التي يمكن أن يتحصّل

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

عليها، وأهمّ من هذا أيضا هو اشتمالها على الاستعمال الحقيقي للغة العربي عبر العصور وعبر البلدان العربية المختلفة"(24).

الموضع:

وهو ما يمثل المحل الذي يمكن أن يوضع فيه عنصر من العناصر المؤثرة، فإذا لم يحمل ذلك المحل عنصرا سمي علامة عدمية، وتكمن أهميته في تنظيم الكلام وتصرف بُناه، وليس الموضع موقعا في مدرج الكلام بالضرورة بدليل خلوه أو تقديمه وتأخيره مع محتواه، وتنتظم اللغة كلها على أساس قسمة المواضع كما تصورها الخليل وسيبويه لا كما يتصورها المتأخرون من النحاة ولا يعرفها بلومفيلد وبايك وتشومسكي وبالأحرى البنويون(25).

النحو التعليمي:

ويمثل الميدان التطبيقي الذي يدخل فيه تعليم اللغة واكتساب المهارة في استعمالها، ولعل هذا الأمر أغفله كثيرون قديما، بما فيهم النحاة، لكن ينبغي التنبيه على أنّ تعليم اللغة يجب أن يضم الجانب النحوي والجانب التبليغي معا من جهة، وأن تكون غايته إكساب مهارة لغوية خطابية؛ أي بصنع قدرة غير شعورية على إنشاء الكلام السليم بحسب ما تقتضيه قوانين التخاطب، ويحتاط ألاّ يحول هذا التعليم من إكساب المهارة إلى إكساب المعرفة النظرية(**26**).

النحو العلمي:

ويتمثل في البحث النظري والدراسات المتعلقة بالنحو كما هو في كتاب سيبويه وشروحه وكتب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني؛ والغاية الأولى والأساسية التي كان يقصدها الواضعون للنحو هو أن يكون لغير المتقنيين للعربية من أبناء العرب والمسلمين وغيرهم مجموعة من الأصول اللغوية والضوابط النحوية يرجعون إليها لا كطريقة لاكتساب الملكة بل كمرجع من الضوابط لم يسبق أن جمع وألف من ذي قبل في شكل من مدونة من القواعد المستخرجة من كلام العرب(27).

النظرية الخليلية الحديثة:

وهي نظرية اتجهت إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي الأصيل، والبحث في خفاياه، ليس انتصارا للقديم، ولا هدما للحديث في ذاته، ولكن بغية التنبيه إلى الطفرة التلقائية المفاجئة التي أحدثها "سيبويه"، وشيوخه، وتلاميذه في تاريخ علوم اللسان البشري بعد أن تحامل عليهم كثير من الدارسين المحدثين الذي تأثروا بالمناهج الغربية الحديثة، ونظروا إلى النحو والصرف العربيين بمنظار قاصر بدعوى أنهما "معياريان"، وأنهما بعيدان عن التصور العلمي للغة.

كما سعت النظرية الخليلية منذ ظهورها إلى بعث الجديد عبر إحياء المكتسب، فتجاوزت بذلك مرحلة الاقتباس السلبي عند نقلها عن الغرب، أو عند نشرها عن العرب، وبنت قراءتها للتراث وتأصيل أفكاره علميا، بعيدا عن العاطفة على أساسيين:

أولهما: أن التراث العربي لا يفسره إلا التراث العربي، فكتاب "سيبويه" على سبيل المثال لا يفسره إلا كتاب "سيبويه"؛ لأنه من المحال أن نُسقط على التراث مفاهيم، وتصورات لا تأخذ في الحسبان خصوصياته.

وثانيهما: أن التراث العربي في العلوم الإنسانية عامة، واللغوية خاصة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع.

وتعلقت النظرية الخليلية الحديثة بالتراث العلمي اللغوي الأصيل الذي خلفه أولئك العلماء العرب المبدعون الذين عايشوا الفصاحة اللغوية الأولى، وشافهوا فصحاء العرب، وجمعوا اللغة، ودونوها خدمة للنص القرآني المقدس الذي كان يحتاج إلى الفهم، والتفسير، والتعليل في ضوء اللغة العربية النقية.

الوضع:

ويقصد به أن اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية تتدرج فيها، إذ أنّ اللسان نظام من الأدلة الموضوعة لغرض التبليغ؛ وهكذا تكون قوانين الاستعمال غير قوانين النحو والقياس، وهذا ما تجاهله النحاة المتأخرون، واكتساب اللغة يقتضي اكتساب الملكة اللغوية النحوية والملكة التبليغية في آن واحد(28).

خاتمة:

حاولت من خلال هذه المداخلة بسط الحديث عن أبرز المصطلحات المفتاحية في الفكر اللساني للعلامة عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله تعالى)؛ من خلال تقديم شروح شافية وافية عنها ضمن سياقاتها المعرفية التي أنتجتها، ليكون هذا المسرد زادا معرفيا، وأداة إجرائية للباحثين تساعدهم على فتح آفاق علمية رحبة، تسمح بترقية اللغة العربية، والنهوض بها في ضوء الثورة الرقمية، وتطور التقنيات الحاسوبية.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

الإحالات:

(1) ينظر، المعجمات العربية وموقعها من معجمات اللغات العالمية المعاصرة، محمود فهمي حجازي، ندوة تاج العروس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط:1، 2009م، ص:307.

(2) ينظر، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، ط:1، 2007م، ج:1، ص: 175-176.

(3) ينظر، المصدر نفسه، ص:218-219.

(4) ينظر، المصدر نفسه، ص:321-322.

(5) ينظر، المصدر نفسه، ج:1، ص:68.

(6) ينظر، المصدر نفسه، ص:193.

(7) ننظر، المصدر نفسه، ص: 219-221.

(8) ينظر، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، ط:1، 2007م، ج:2، ص:82-83.

(9) ينظر، مقالات لغوية، صالح بلعيد، دار هومة الجزائر، ط:1، 2004م، ص:46-47.

(10) ينظر، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج:1، ص:317-321

(11) ينظر، المصدر نفسه، ص: 176-178.

(12) ينظر، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(13) ينظر، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج:2، ص:144.

(14) ينظر، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج: 2، ص: 73-76، ص:87-90، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج:1، ص:222-225.

(15) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج:1، ص:221-222.

(16) ينظر، المصدر نفسه، ص:324-326.

(17) ينظر، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج: 2، ص: 77-78.

(18) ينظر، بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، ط:1، 2007م، ص:195.

(19) ينظر، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج:1، ص:321-322.

(20) ينظر، المصدر نفسه، ص:251252.

(21) ينظر، المصدر نفسه، ص:327-332.

(22) ينظر، المصدر نفسه، ص:324-326

(23) طُرحت الفكرة لأوّل مرّة في مؤتمر التعريب بعمّان سنة 1986م، ثمّ عرضت على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1988م، فتمّت الموافقة عليه وعقدت ندوتان لمناقشة الموضوع الأولى بالجزائر عام 1991م، والثانية بالخرطوم سنة 2002م.

(24) ينظر، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ج:1، ص:409.

(25) ينظر، المصدر نفسه، ص:221-222.

(26) ينظر، المصدر نفسه ص:182.

(27) ينظر، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(28) ينظر، بحوث ودراسات في علوم اللسان، عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 195.

المصادر والمراجع:

(1) أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، محمد القطيطي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 1431هـ- 2010م

(2) الإشكالات في المعجم المدرسي، عبد العزيز قريش، ندوة المعجم العربي العصري وإشكالاته، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، 2004.

(3) صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط1998م

(4) القاموس اللغوي والمعجم ا المدرسي الإشكالات الابستيمية والتطبيقية، عبد العزيز قريش، الصحيفة ، شعبية مستقلة شاملة، المغرب، 2006 م

(5) المتقن المدرسي الوجيز المصور (عربي- فرنسي)، طلعت قبيعة ورفاقه، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، ط2014.

(6) المصطلحية وعلم المعجم، إبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، تونس، العدد8، 1992م

(7) المعجم العربي بين الماضي والحاضر، عدنان الخطيب، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ-1994م

(8) معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م

(9) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2003م

(10) Gaonac'h, D. 1991, Théorie de l'apprentissage et acquisition d'une langue étrangère, CREDIF, Hatier, Didier, Paris

على الرابط: www.elsaheefa.net

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

العلامة العدمية في اللسانيات العربية
من خلال كتابات عبد الرحمن حاج صالح

أ.د مسعود بودوخة
كلية الآداب واللغات/جامعة سطيف2

العلامة والقيمة في النظام اللساني:

قام الفكر اللساني الحديث على مجموعة من المبادئ لعل من أهمها النظر إلى اللغة بوصفها نظاما من العلامات، حيث تكتسب العلامات قيمتها من هذا النظام الذي تكون هوية كل عنصر فيه مرتبطة بالعناصر الأخرى، وهذا المبدأ بنى عليه دوسوسير نظريته اللغوية فرأى أن الآلية اللغوية بمجملها تعمل وفقا لما تحويه من تشابهات واختلافات، ومن هذه الاختلافات تستمد العلامة قيمتها، ويغدو الاختلاف ذا وظيفة إيجابية بالنظر إلى أن العلامة لا تستمد قيمتها إلا منه، ذلك أنه لا وجود في اللغة إلا للاختلافات.(1)

ويرتبط مبدأ التشابه والاختلاف بما يسميه دوسوسير التقابل opposition ، حيث نظر إلى الأصوات بوصفها وحدات متميزة تندرج ضمن تقابلات صوتية مختلفة.(2).

ولكن التقابل لا ينحصر في الأصوات، وإنما يعم الوحدات الدالة أيضا، ويترتب على هذا المبدإ من الناحية المنهجية أننا لا ينبغي أن نركز اهتمامنا في دراسة العلامات اللسانية على مضامينها الذاتية، أو أصواتها المادية، أو ما تحيل إليه في الواقع الخارج عن المجال اللغوي extralinguistique، وإنما نركز في دراستها على ما تتضمنه من اختلافات تصورية وأخرى صوتية، أي أن قيمة العلامة تعتمد على العلاقات القائمة بينها وبين العلامات الأخرى .(3)

. مفهوم العلامة العدمية:

إذا كانت قيمة العلامة اللسانية لا تتحدد إلا بالتقابل بينها وبين الوحدات الأخرى التي تناظرها ضمن النظام اللساني، فإن الخلو من العلامة يمكن أن يكون في ذاته علامة ذات وظيفة لا تقل أهمية عن وظائف العلامات المقابلة لها والمتحققة لفظيا، ومن هنا وجد مصطلح العلامة العدمية أو العلامة الصفرية التي عرفها معجم اللسانيات لجون ديبوا بأنها "غياب سمة شكلية أو دلالية ضمن بنية تعرّف عناصرها بحضور أو غياب هذا العنصر، وغياب السمة في هذه الحالة ذو دلالة لا تقل عن دلالة حضورها".(4)

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

وجاء في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: " في تعريب وتعريف لفظ zero : صفر: فراغ له دلالة معينة. (5)

فالعلامة العدمية تعني وجود العنصر اللساني بمعناه ووظيفته واختفاءه في مظهره اللفظي المحسوس، ويظهر ذلك عند مقابلة العنصر بغيره حيث يظل موقعه فارغا، (6)

وهو مفهوم رياضي، اقتبسه اللغويون برأي بعض الدارسين من المجموعة الفارغة المستعملة في الرياضيات الحديثة. (7)

ويقوم الأساس النظري لمفهوم العلامة العدمية على أن الدارس قد تدفعه الحاجة إلى تأسيس عنصر غير ذي مضمون نطقي أو سمعي في نظمه اللغوية المختلفة، الصوتية والصرفية والنحوية، إذ يعينه ذلك على الوصول إلى حقائقه ونتائجه بصورة سهلة ودقيقة، وهذا العنصر اللغوي هو الذي سموه الصفر (zero). (8)

لقد عرف مصطلح العلامة العدمية في التراث العربي عند الفلاسفة والمناطقة خاصة، ولكن الدرس اللساني الحديث اقتبس هذا المفهوم الرياضي وتم استخدامه في التحليل اللساني، يقول عبد الرحمن حاج صالح:" إن خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو "الخلو من العلامة" أو تركها، وهو ما نسميه نحن بالعلامة العدمية، وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر".(9)

ومن أمثلة العلامة العدمية في اللغة الفرنسية ما نجده في التقابل بين التذكير والتأنيث في الفرنسية؛ فهو يظهر من خلال حضور مرفيم مع المؤنث (دون المذكر)، ويمكن القول في هذه الحالة بأن المذكر تمثله العلامة "صفر".(10)

وكذلك نظام أزمنة الفعل في الفرنسية حيث يظهر التقابل على سبيل المثال بين علامة الماضي (ait) وعلامة المستقبل (ra) وعلامة فعل الشرط (rait) ، وفي هذه الحالة يأخذ الحاضر العلامة "صفر".(11)

فلكل من الماضي والمستقبل علامة مميزة، ولكن الحاضر لا يتميز بعلامة لفظية ظاهرة على مدرج الكلام، فنقول إذن إن علامة الحاضر علامة عدمية (12)

je chante Ø

je chant ais

je chante rai

. العلامة العدمية في اللسان العربي:

إن مفهوم العلامة العدمية موجود في اللسان العربي، ويبرز في أنماط شتى، في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية؛ ومن أهم تمظهرات العلامة العدمية في اللسان العربي:

1. السكون
2. علامات المعاني الصرفية الأصول
3. علامة الحرف
4. بعض صور الإضمار والحذف
5. الابتداء وتجرد المضارع عن عوامل الجزم والنصب
6. علامة الإثبات في الجمل

وسنتناول هذه الأنماط بشيء من التفصيل فيما يأتي.

1. **السكون**:

السكون إمكانية من إمكانيات البناء في اللغة العربية، حيث تجيء كلمات لازمة الفتح، وأخرى تظهر بالضم وثالثة تختص بالكسر، وعدد آخر منها يلزم السكون. (13)

ولكن السكون يتميز عن الحركات بعدم تحققه صوتيا، فهو يمثل علامة عدمية في اللسان العربي، لها كل خصائص العلامات العدمية كما تعارفها اللسانيون، من حيث عدم الوجود الصوتي والوظيفة التي تؤدى اعتمادا على التقابل بينها وبين الوحدات أو العناصر الأخرى المتحققة في النظام اللغوي، وهذه العناصر المقابلة للسكون هي الحركات.

فإذا كان السكون هو عدم الحركة أو هو لاشيء (صفر) من الناحية النطقية، فإن هذا العدم له دور وظيفي في اللغة يظهر بصفة خاصة في الإعراب، وعلى هذا يمكن لنا عده عنصرا من عناصر النظام الإعرابي في اللغة العربية. (14)

غير أن السكون يتميز عن العلامات العدمية بامتلاكه رمزا كتابيا، فهو ليس فراغا محضا من هذه الناحية، ومثله في ذلك مثل الصفر في الرياضيات، يمثل العدم أو اللاشيء، ولكنه يمتلك رمزا في الكتابة، وهذا بخلاف أغلب العلامات العدمية التي يقابلها في الكتابة فراغ أو بياض يعبر عن عدم تحققها المادي (اللفظي)، وقد رجح بعض الباحثين كون رمز السكون مستمدا من رمز الصفر في الرياضيات. (15)

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

إن السكون . كما ذكرنا . يؤدي وظيفته بتقابله مع الحركات (الفتحة والضمة والكسرة)، فهو يختلف عنها في عدميته، ولكنه يشترك معها في أداء الوظائف التمييزية على المستوى النحوي خاصة، ولعل هذا ما جعل بعض اللغويين القدماء يترددون في شأن السكون؛ فمنهم من عامله على أنه حركة ونعته بذات المصطلح (حركة)، وجعله قسيما للحركات، كابن عقيل وابن هشام، وحفني ناصف وإبراهيم مصطفى من المحدثين، ومنهم من لم يسم السكون حركة ولم يصفه بهذا المصطلح، ولكنه عامله على أنه شيء ينطق ويتلفظ به تحقيقا كقولهم "السكون أخف الحركات" أو "أخف من الحركات" أو "الفتح أقرب الحركات إلى السكون".(16)

وأغلب الظن أن هذا التردد عند بعض اللغويين مرده إلى التباس مفهوم الحركة عندهم بمفهوم العلامة، فإذا ذكروا الحركات وعدوا السكون من بينها قصدوا بها الحركات كعلامات للإعراب، إذ السكون أحد تلك العلامات، ومما يؤكد هذا أن الحركات ينوب بعضها عن بعض، وتنوب عنها الحروف، مما يجعل العلامات أعم من الحركات.

1 . 1 الدلالات الصرفية والنحوية للسكون:

إن السكون . شأنه شأن الحركات . ذو دلالات صرفية ونحوية عديدة، ولكنه لا يمكن أن يؤدي هذه الدلالات بمعزل عن الوحدات اللسانية المختلفة والسياقات التي يرد فيها.

ومن دلالات السكون كونه علامة بناء فعل الأمر مع المخاطب المفرد المذكر؛ فهو يقابل الياء (الكسرة الطويلة) مع المخاطبة، والواو (الضمة الطويلة) مع جماعة المخاطبين، والألف (الفتحة الطويلة) مع المخاطبَين (المثنى).

ويمكن توضيح هذا التقابل الوظيفي بهذا الشكل:

اكتبْ اكتبِي

اكتبُو اكتبَا

فعلامة بناء فعل الأمر مع ضمير المخاطب المفرد المذكر علامة عدمية هي السكون.

ومن وظائف السكون أيضا كونه "علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر" (17)

فهو بذلك يقابل الضمة (علامة الرفع)، والفتحة (علامة النصب)، ويمكن توضيح هذا التقابل الوظيفي المخطط:

يكتبُ

لن يكتبَ

لم يكتبْ

فعلامة الجزم في هذه الحالة عدمية أيضا هي السكون.

ويلاحظ أن السكون علامة أدت وظيفة إعرابية واضحة على هذا المستوى النحوي مثلما أدتها الفتحة والضمة، فإذا كانت الفتحة في إعراب المضارع هي مورفيم النصب، والضمة مورفيم الرفع، فإن السكون هو مورفيم الجزم. (18)

ومن الوظائف النحوية للسكون أنه علامة بناء الفعل الماضي في بعض الحالات؛ ففي الفعل الماضي يقابل السكون مع ضمائر المتكلم والمخاطب الفتح مع ضمائر الغيبة (سوى جماعة الغائبات هن)، و لإيضاح التقابل بين السكون والفتح في الماضي يمكن المقارنة بين:

نحن كتبْ نا

أنت كتبْ ت

هو كتبَ Ø

فالفتحة مع الضمير (هو) يقابلها السكون مع الضميرين (نحن) و(أنت). ولذلك فعلامة بناء الفعل في الحالتين الأخيرتين علامة عدمية، أما علامة الفاعل فهي ظاهرة ومتحققة مع الضميرين (نحن وأنت)، ولكنها عدمية مع الضمير (هو)، وهي نمط آخر يختلف عن السكون، وسنعود إليها عند تناول الأنماط الأخرى للعلامة العدمية.

وهكذا فإن السكون علامة عدمية تقابل الحركات، وتؤدي وظائف خاصة تعدل وظائفها، إنه حركة سالبة نطقا، إيجابية قيمة ووظيفة، يتبادل المواقع والوظائف مع الحركات المعروفة، وله دور في بناء الصيغ وفي الإعراب والبناء، ولذلك فهو يمثل أحد أنماط العلامة العدمية في اللسان العربي.

2 . علامات المعاني الصرفية الأصول:

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

يقصد بالمعاني الصرفية الأصول، الإفراد والتذكير والتنكير والتكبير بالنسبة إلى الجمع والتثنية والتأنيث والتعريف والتصغير)، فكثيرا ما يستعمل النحاة كلمتي الأصل والفرع فيقول سيبويه مثلا إن الأسماء كلها أصلها التذكير، ويقول عن المفرد إنه أصل للمثنى والجمع، وذلك لأن المؤنث يتحصل بزيادة شيء على المذكر، وكذلك المثنى والجمع بالنسبة إلى المفرد.(19)

وعلامة تلك الأصول هي علامة عدمية في الغالب، أما الفروع المقابلة لها فتتميز بعلامة لفظية متحققة.

وهكذا ففي الثنائيات: النكرة والمعرفة، والمذكر والمؤنث، والمفرد إزاء المثنى أو الجمع، يتقابل الطرفان تقابلا سلبيا بأن يكون الأصل معدوم العلامة اللفظية في الموضع، ويقابله الطرف الثاني بعلامة لفظية في الموضع نفسه، أي تدخل العلامة اللفظية في الموضع الذي يقابلها في الأصل فيخرج الفرع منه بهذه الزيادة . (20) وفيما يأتي تفصيل ذلك:

2 . 1 علامة الإفراد:

يذهب سيبويه إلى أن "الواحد أشد تمكنا من الجميع لأن الواحد أول، ومن ثم لم يصْرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح".(21)

ويعني بذلك أن المفرد أصل للجمع، فكانت العلامة العدمية (خلو الموضع من اللفظ) التي تأتي بعد الاسم المذكر علامة دالة على المفرد، أما الجمع فله علامة لفظية في ذلك الموضع تقابل العلامة العدمية في الأصل (المفرد)، ويتميز بها عنه، وهذا الجدول يوضح ذلك:

الاسم	موضع العلامة
معلم	Ø
معلم	ون
معلم	ات(22)

2 . 2 علامة التذكير:

يقول سيبويه:" واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه، والشيء ذكر..."، (23)

فتفريع المؤنث عن المذكر إنما يكون بتمييزه عنه بعلامة هي غير علامة الأصل، فإذا كان للأصل العلامة العدمية، وهي الموضع الفارغ الذي يخلو من اللفظ بعد الاسم المؤنث، فإن الفرع يتميز عنه بعلامة لفظية تدخل في هذا الموضع، وهي علامة التأنيث، وخروجها من الموضع يرد الاسم إلى أصله، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الاسم	موضع العلامة
معلم	Ø
معلم	ــة(24)

3 . 2 علامة التنكير:

يقول سيبويه :" واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به".(25)

ويظهر من كلام سيبويه أن التمييز بين الأصل والفرع ههنا إنما يحصل بكون الأصل له العلامة العدمية، والفرع له العلامة اللفظية، وهو موضع تحتله علامة لفظية، فقولك: رجل فيه موضعان، موضع فارغ أو خانة بيضاء قبل (رجل)، وموضع تحتله كلمة "رجل" يقابلهما موضعان أيضا في الاسم المعرفة "الرجل"، موضع الألف واللام وموضع (رجل)، ويمكن توضيح ذلك في هذا الجدول:

موضع العلامة	الاسم
Ø	رجل
الـ	رجل

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

فللأصل العلامة العدمية وهو موضع فارغ، تقابله في الفرع العلامة اللفظية، فالتقابل بين الفرع والأصل أدى إلى اكتشاف العلامة العدمية، " وهي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر". (26)

2 . 4 علامة التكبير:

لا يختلف التكبير والتصغير عن الثنائيات الأخرى من حيث وجود أصل يتفرع عنه فرع، ويمثل التكبير أصلا للتصغير، ولذلك كانت علامة التكبير عدمية، أما التصغير فعلامته لفظية هي الياء في الغالب، ولكننا نلاحظ أن صيغة الكلمة لا تبقى محافظة على بنيتها اللفظية عند التصغير، ويمثل هذا الأمر عائقا أمام استخلاص وعزل علامة التصغير عن الكلمة الأصلية، والصيغة المثلى لتحقق علامة التصغير اللفظية هي صيغة (فُعَل) وذلك لعدم تغير بنيتها الأصلية عند التصغير حيث تصير (فعيل)، ومثال ذلك:

عُمَ Ø ر

عُمَ ي ر

فإذا كانت الياء علامة التصغير فإن علامة الأصل (التكبير) هي علامة عدمية تقابل تلك الياء.

3 . علامة الحرف:

من أنماط العلامات العدمية في اللسان العربي علامة الحرف بالنسبة إلى قسيميه: الاسم والفعل؛ حيث حدد النحاة علامات الاسم وعلامات الفعل، وجعلوا علامة الحرف أن لا يقبل أيا من علامات الاسم والفعل.

قال محمد بن صالح العثيمين شارحا قول صاحب الآجرومية: "والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل": "فإذا وجدت كلمة عرضت عليها علامات الاسم ولم تقبل، وعرضت عليها علامات الفعل ولم تقبل، فهي الحرف، فإذا قال قائل: كيف تجعلون علامة الحرف عدمية والعلامة علم لا بد أن يكون أمرا وجوديا؟ فالجواب: أنه إذا كان الشيء محصورا صح أن تكون العلامة عدمية، فعلامة الاسم هنا معلومة، وكذلك علامة الفعل، فإذا لم يدخل الحرف في علامات هذا ولا ذاك صار معلوما. (27)

ونظير ذلك الجيم والحاء والخاء، ثلاثة حروف كتابتها واحدة، تتميز الجيم بالنقطة من أسفل، والخاء بالنقطة من فوق، والحاء ما لها نقطة، إذن إذا وجدنا صورة صالحة للجيم، والحاء والخاء لكن ليس بها علامة هذا ولا ذاك عرفنا أنها حرف الحاء. (28) .

إن أشكال بعض الحروف العربية تتشابه رسما ولذلك جعلت نقط الإعجام للتفريق بينها، فهذه النقط لا توجد إلا في الأحرف التي لها نظائر في الرسم، وقد خولف بين نقط الإعجام من خلال اختلاف الموضع، أو العدد، أو اختلاف الموضع والعدد جميعا، ويمكن القول بأن علامة كل من الحاء والدال والراء والسين والصاد والطاء والعين هي علامة عدمية بالنسبة إلى نظيراتها التي جعلت علامتها نقطة واحدة، فعدم وجود النقطة في تلك الأحرف هو ذاته علامة لها، بناء على مقارنتها بذوات النقطة.

لكن ما ينبغي التنبيه عليه هنا أن علامة الحرف العدمية مختلفة عن العلامات العدمية في الوحدات اللسانية الأخرى؛ وذلك من حيث أن العلامات العدمية مع غير الحرف علامات احتمالية؛ بمعنى أن تلك الوحدات قابلة نظريا لأن تتناوب عليها مختلف العلامات، لفظية وعدمية، أما الحرف فهو لا يقبل هذا التناوب، بل لا يقبل أي علامة أصلا، وتناوب العلامات هنا لا يتم مع الوحدة نفسها، وإنما بين وحدات مختلفة (الاسم والفعل والحرف)، ولذلك فإن علامة الحرف وإن كانت عدمية فهي مختلفة في طبيعتها عن أنماط العلامات العدمية الأخرى.

والمثال الذي جاء به الشارح ليس مسعفا فيما نحن بصدده؛ وذلك أن الجيم والحاء والخاء تناوبت فيها العلامة (النقطة) على العنصر نفسه، (وهي شكل الحاء بوصفه الشكل الخالي من العلامة)، فعلامته عدمية، ولكن العلامتين الأخريين (النقطة السفلى والنقطة العليا) تتناوبان على ذلك الشكل نفسه... بخلاف الحرف الذي لا يقبل تناوب العلامات.

4 . بعض صور الإضمار والحذف:

إن بعض العناصر النحوية قد لا تكون متحققة باللفظ ولكن يأتي موضعها فارغا فتقدر فيه بناء على التقابل بينها وبين وحدات لفظية متحققة في سياقات مشابهة، وقد كان هذا الأمر معتبرا لدى بعض اللغويين وهم يعرفون الكلمة، من ذلك أن السيوطي عرفها بقوله:" قول مفرد مستقل أو منوي معه"...فقوله "أو منوي معه" أشار به إلى الضمائر المستكنة وجوبا كـ "أنت" في فعل الأمر "قم" أو جوازا في مثل (ذهب). (29)

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

4 .1 حذف ضمير الفاعل:

يقدر ضمير الفاعل في عبارة مثل (كتب) بناء على المقارنة بينها وبين عبارات مشابهة، ويمكن توضيح هذا التقابل بما يأتي:

نحن كتب نا

أنت كتب ت

أنتما كتب تما

هو كتب Ø

فنلاحظ أن موضع العلامة الدالة على الفاعل مع المفرد الغائب فارغ، يدل على عدمية العلامة في هذه الحالة.

ومثل هذا حذف ضمير الفاعل في فعل الأمر، فهو يقدر بعد الفعل ولا يظهر،

اكتب Ø

اكتبـ ي

اكتبـ ا

اكتبـ و

اكتبْ ن

فعلامة الفاعل مع المفرد المذكر وردت علامة عدمية أيضا، في مقابل العلامات المتحققة لفظيا.

4 .2 حذف النون:

يمكن اعتبار حذف نون الأفعال الخمسة نمطا من أنماط العلامة العدمية في اللسان العربي، وذلك في حالتي جزم الفعل المضارع ونصبه في مقابل علامة رفعه التي تأتي على الأصل بظهور النون.

فالجزم والنصب يشتركان في العلامة العدمية (حذف النون)، وفي هذه الحالة يسهم السياق والأدوات المستعملة مع الفعل في التمييز بين دلالتي الجزم والنصب، ويمكن توضيح التقابل الحاصل بين علامة الرفع (اللفظية) وعلامتي الجزم والنصب (العدمية) بالشكل الآتي:

Ø يكتبو ن Ø يكتبا ن Ø تكتبي ن

لم يكتبو Ø لم يكتبا Ø لم تكتبي Ø

لن يكتبو Ø لن يكتبا Ø لن تكتبيØ

فعلامة الرفع وردت لفظية، بخلاف علامتي الجزم والنصب اللتين كانتا عدميتين، وهذا الأمر يتعلق بعلامات الإعراب، أما العامل فأمره مختلف؛ فعلامته لفظية في الجزم والنصب (الأداتان لم ولن) وعدمية في الرفع. وهذا يمهد لنا السبيل للحديث عن نمط آخر من العلامات العدمية يتعلق بالعامل.

5 . الابتداء وتجرد المضارع عن عوامل الجزم والنصب:

يذهب عبد الرحمن حاج صالح في تعريف العامل إلى أنه العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه، وأنه المحور الذي ينبني عليه.(30)

والعوامل عند النحاة – كما يقول عبد الرحمن حاج صالح – منها عوامل لفظية وعوامل معنوية، فأما اللفظية فقد تكون كلمة مفردة مثل "كان" و"إن" وأخواتهما، وقد تكون لفظة (اسم وفعل ولوازمهما)، وقد تكون تركيبا كاملا مثل: "أعلمت خالدا/ زيدا منطلقا".(31)

وأما العامل المعنوي عندهم فهو الابتداء، ينضاف إليه تجرد الفعل المضارع عن العوامل. وهذا النوع من العوامل غير اللفظية هو الذي يمثل العلامة العدمية في مستوى العوامل، يقول عبد الرحمن حاج صالح: "لاحظ النحاة القدماء أن المجموعة التي تمثل النواة تحتوي على عنصرين يتحكم فيهما عنصر آخر لفظا ومعنى، سموه عاملا، وتفطنوا إلى أن العامل في هذا المستوى لا يتقدم عليه المعمول الأول أبدا، ثم لاحظوا أن موضع العامل قد يكون فارغا، ويسمونه الابتداء." (32).

ويمكن تمثيل تناوب العوامل على الجملة النواة كما يأتي:

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

Ø	زيد	قائم
إن	زيدا	قائم
كان	زيد	قائما
حسبت	زيدا	قائما
أعلمت عمرا	زيدا	قائما(33)

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا، وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمي عاملا... وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ، وهو الذي يسمونه بالابتداء.(34)

وقد حمل النحاة التراكيب التي تتكوّن من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنه يؤثر في التركيب، وأن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به، وذلك في نحو:

Ø	أن تصوموا	خير لكم
رأي	ت	زيدا
رأي	ت	ك[35]

ومعنى هذا أن الفعل كعامل يقع موقع الابتداء، وأن المفعول به يقع موقع الخبر، وأن الفاعل يقع موقع المبتدأ.(36)

6 . علامة الإثبات في الجمل

تعد الجملة المثبتة أو التقريرية نوعا يقابل الأنواع الأخرى المتفرعة عنه كجمل الطلب والاستفهام والنفي وغيرها، ولذلك نجد التحليل اللساني يقوم في أحيان كثيرة على المقارنة بين النوع الأول والأنواع الأخرى المقابلة له لاستكشاف علامات كل نوع وخصائصه.

لقد قارن مارتيني بين العبارتين: (nous courons) (نحن نركض) و(courons) (لنركض) فلاحظ أنهما تشتركان في الدلالة على "الركض" و"جمع المتكلم"، لكن الأولى تختص بالدلالة على

الإثبات، وهو ما يجعلها على النقيض من الأخرى التي تدل على الأمر، فاستنتج أن (nous) هي العنصر الدال على الإثبات من خلال تقابله مع العلامة (صفر) الدالة على الأمر.(37)

nous courons

Ø courons

وبهذا يمكن أن نعد علامة الإثبات أوالتقرير في اللسان العربي علامة عدمية في مقابل علامات الاستفهام والنفي، فهي علامات لفظية.

وقد أشار عبد الرحمن حاج صالح إلى عدمية علامة الإثبات عند حديثه عن مفهوم التصدير، فذهب إلى أن مستوى التصدير أعلى من مستوى العامل والمعمول، وأن أدوات التصدير (التي لها الصدارة مطلقا) تتجاوز العامل والمعمول، وتتحكّم في كلّ ما يوجد تحتها، ومن ذلك أدوات الاستفهام فهي تقابل الصفر كعلامة للإثبات كما تقابل أدوات التوكيد. (38)

ويمكن إيضاح هذا النمط من العلامة العدمية بالمثال الآتي:

Ø الطالب مجتهد

هل الطالب مجتهد

إن الطالب مجتهد

فعلامتا الاستفهام والتوكيد (الهمزة وإن) قابلتهما العلامة العدمية في حالة الإثبات بوصفه أصلا.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى النفي فعلامته لفظية تقابل علامة الإثبات العدمية، ومثاله قولنا: (نجح الطالب) فهذه الجملة المثبتة هي أصل للجملة المنفية، والجملة الاستفهامية، وعلامتها عدمية بالنسبة إليها.

Ø نجح الطالب

ما نجح الطالب

متى نجح الطالب

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

وهكذا فإن مفهوم العلامة العدمية مفهوم ثابت التحقق في اللسان العربي، وهو يبرز في أنماط شتى ضمن المستويات الصوتية والصرفية والنحوية؛ وأهم أشكالها في اللسان العربي: السكون، وعلامات المعاني الصرفية الأصول، وعلامة الحرف، وبعض صور الإضمار والحذف، والابتداء، وتجرد المضارع عن عوامل الجزم والنصب، وعلامة الإثبات في الجمل.

الإحالات:

(1) فردينان دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986، ص145

(2) الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص85

(3) المرجع نفسه، ص86

(4) Jean dubois et autres, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, larousse,paris,1999, p513.

(5) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 2002م، ص 172

(6) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000م، ص:92

(7) المرجع نفسه، ص91

(8) كمال بشر، كمال بشر ، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، 1998م،ص:181

(9) عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر،2007م، ص36

(10) Jean dubois et autres, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, larousse,paris,1999, p513.

(11) ibid, p513.

(12) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص:91

(13) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 192

(14) المرجع نفسه،ص203

(15) المرجع نفسه، ص 144

(16) المرجع نفسه ص 147 . 164

(17) محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، 1416هـ، 1996م، ص40

(18) كمال بشر، دراسات في علم اللغة ص: 189.

(19) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، ج1، ص321

(20) مخلوف بلعلام، مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مجلة الآداب واللغات، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، العدد الثاني، جوان، 2007م، ص: 130

(21) سيبويه الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط:3. 1416هـ/1996م، ج:1، ص:22

(22) ينظر: مخلوف بلعلام، مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، ص 130،131

(23) كتاب سيبويه، ج1،ص: 22

(24) المرجع نفسه، ص: 129

(25) كتاب سيبويه، ج1، ص: 22

(26) المرجع نفسه، ص: 129

(27) ينظر: محمد بن صالح العثيمين، شرح الآجرومية، دار البصيرة، الإسكندرية، 2002م، ص: 41

(28) المرجع نفسه، ص: 41

(29) حلمي خليل، الكلمة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص22

(30) عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ،ص: 89

(31) عبد الرحمن حاج صالح، النحو العربي والبنوية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، العدد الأول، محرم 1423هـ/ أفريل 2002م، ص:7

(32) المرجع نفسه، ص:7

(33) عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، ص:80، 81

(34) المرجع نفسه، ص: 37

(35) المرجع نفسه، ص: 38

(36) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1 ،ص297

(37) آندري ماتيني، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984م، ص:100

(38) عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، ص:39

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

مراجع الدراسة:

1. آندري ماتيني، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984م
2. حلمي خليل، الكلمة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م
3. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، 2000م
4. سيبويه الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط3. 1416هـ/1996م

5. الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001م
6. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر،2007م
7. عبد الرحمن حاج صالح، النحو العربي والبنوية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، العدد الأول، محرم 1423هـ/ أفريل 2002م
8. عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر،2007م
9. فردينان دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986م
10. كمال بشر، كمال بشر ، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، 1998م
11. محمد بن صالح العثيمين، شرح الآجرومية، دار البصيرة، الإسكندرية، 2002م
12. محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، 1416هـ، 1996م
13. مخلوف بلعلام، مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه، مجلة الآداب واللغات، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، العدد الثاني، جوان، 2007م
14. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 2002 م
15. Jean dubois et autres, dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, larousse,paris,1999

مصادر البحث اللساني
عند عبد الرحمن الحاج صالح

د/ محمد كمال بلخوان
المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -
kamel.belkhawane@univ-mosta.dz

تفرض معادلة البحث العلمي على الباحث الغض أو المتمرّس على السواء استيعاب المادة العلمية التي يتناولها ثم البحث في مظانها المعرفية بالإضافة إلى التّحكم في مجالها الإجرائي أو علاقتها بواقعها ، وبذلك يكتمل استيعاب المعرفة العلمية.

وإذا سلمنا منهجيا أنّ مصادر البحث عند عالم من العلماء تمثّل في جوهرها اللّبنة الأولى والأساسية في صياغة المعرفة العلمية لديه، فإنّها في نفس الوقت تحيل إلى وعيه بالأصول الأولى والمنابع الأصيلة لهذا العلم.

نحاول في هذا البحث أن نقف عند المصادر والمنابع العلمية التي أطّرت التفكير اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح إذا تأكدنا مبدئيا بأصالة بحثه اللساني كما أسس هو ذاته مفهوم التأصيل.

التأصيل اللساني ومصادر البحث العلمي:

أفرزت في مرحلة التلقي العربي للسانيات الغربية مقولةُ التراث اللغوي العربي إشكالية منهجية ومعرفية في البحث اللساني العربي عامة، فانحاز تيار للتراث وآخر للسانيات الغربية بكل ثقلها المعرفي والمنهجي، وتيار ثالث حاول التوفيق بينهما، ومع ذلك اختلف التعاطي مع التّراث من جهة ومع اللسانيات الغربية من جهة ثانية، فيمثل الأول ميراث أمّة تشكّل من خلال استنطاق نصها المقدس، ويمثّل الثاني رافدا من روافد التفاعل الحضاري الذي وصلنا عن طريق التّرجمة، فظهرت في الساحة العلمية والثقافية العربية ثنائية " الأصالة والمعاصرة "، فأضحت معادلة البحث العلمي تترنّح بين إذا كنت تراثيا فإنّك بالضرورة ترفض الدرس اللساني الغربي، أو كنت لسانيا معاصرا فإنّك بالفطرة مشكّكا في إمكانات التّراث اللغوي العربي.

وعليه فقد رفض البروفيسور عبد الرحمن الحاج صالح معادلة "الأصالة والمعاصرة" التي تداولها الفكر اللساني والنقدي العربي يقول: ((فأمّا الأصالة فإنّنا لا نشاطر نظرة الكثير من المثقّفين عندما يقابلون هذا المفهوم بالحداثة أو المعاصرة فإنّ الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيًّا كان المقلَّد المحتذى به سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين.))(1)، بهذا النقد

يؤسّس الدكتور الحاج صالح لمنهج علمي يمحّص التّرات اللغوي العربي والتفكير اللساني الحديث من ما خالطهما من الشوائب المعرفية غير الدقيقة، ولا تدفعه جدّة النظرية إلى اعتبارها النموذج العلمي الأمثل الذي لابد من اتباعه، ولا قدم الفكرة إلى رفضها وتجاوزها، بل لا بد أن ننظر إلى التراث اللغوي والبحث اللساني بعين التأصيل.

وإذا حاولنا أن نرصد علاقة مفهوم التأصيل عند الحاج صالح بمصادر البحث نلفي النّص التالي: ((...أنّ الباحث الأصيل وهو الذي إذا طرق موضوعا قصد منابعه الأصيلة وأمعن النّظر في مظانه الأولى أي فيما تركه المعني بهذا الموضوع نفسه لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون.))(2)، وفق هذا النّص فالباحث الأصيل هو الذي ينقّب عن المعرفة الأصيلة باستحضارها ومن منابعها الأولى، لا اعتمادها منقولة من مراجع أو مدونات وقد آل إليها التصحيف والتحريف والتزييف.

ولهذا التّوجه في جوهره إطار نظري يؤسسه وآخر إجرائي، نحاول الكشف عن هذه الملامح النظرية والإجرائية من خلال منجزات الحاج صالح.

من المبادئ النظرية التي اعتمدها الحاج صالح في قصد المنابع الأصيلة هي:

1. **عدم الاكتفاء بالمطبوع والاعتماد على المخطوط:**

من المزالق المعرفية التي وقع فيها مختلف الباحثين هو الاكتفاء بالمصادر والمراجع المطبوعة دون محاولة للبحث عن المخطوط أولا والبحث فيه ثانيا، ممّا ولّد فكرا خديجا بعيدا كل البعد البحث العلمي الدقيق. يقول: ((وتتّصف الكثير من البحوث أيضا بعيب آخر وهو عدم الشمولية فيما يخصّ المراجع فقد يكتفي البّاحث بالعدد القليل من المراجع ويبني عليها نظرية كاملة بل قد يكتفي بما هو مطبوع ولا يذكر من المخطوطات إلّا القليل.))(3)

يرى الحاج صالح أنّ الرجوع إلى المخطوط قد يوجه الباحث توجيها صحيحا نحو الحقيقة العلمية - أو ما تمّ تحقيقه - حديثا ويفصل في بعض القضايا الشائكة والخطيرة التي تتعلق بالبحث اللساني. ومن القضايا التي استعان فيها بالمخطوط لبحثها؛ قضية التأثير الأرسطي في نشأة النحو العربي وذلك بالرجوع إلى المخطوطة التي تأكد الباحثون من نسبتها إلى ابن المقفع يقول : ((سبق أن ذكرنا ما حدث منذ زمن غير بعيد عن العثور على ثلاث نسخ مخطوطة تحتوي على تلخيص لثلاثة كتب في المنطق لأرسطو باللغة العربية وهي: كتاب المقولات " قاطيغوريا" والعبارة "باري أرمينياس" والتحليلات الأولى (أنا لوطيقا الأولى) .... لابد أن يكون هو المرجع لكل ما عساه أن يقوله الباحث في التأثير المبكّر أو عدمه))(4)

وقد استعرض الحاج صالح ما جاء في المخطوط والتحقق منه، باعتباره الطريق الوحيد الذي يمكن أن يلج الفكر الأرسطي في النحو العربي وبخاصة في هذه المرحلة أي بوفاة ابن المقفع في 139هـ.

2. الاعتماد على الكتب العلمية لا شبه العملية:

من الهنات التي يقع فيها بعض الباحثين أثناء إعداد بحوثهم العلمية هو الاعتماد على كتب شبه علمية - حسب تعبير الحاج صالح- ويقصد بها كتب الآمالي والمجالس مثل كتاب الأغاني، التي ألفت عادة للتسلية والسمر في ذكر الأخبار والنوادر، ولا يتقيد صاحبها بتحري الدقيق من المادة المعرفية التي يوردها يقول عبد الرحمن الحاج صالح: ((وينبغي أن نلاحظ أنّ هذا النّوع من الحديث غايته التسلية وليس العلم إلا القليل ولذلك فلا يمكن أن نثق بما تحكيه هذه الكتب من الأخبار والمُلَح والطُّرف وقد اتبعهم في ذلك الكثير من مؤلفي الآمالي والمجالس. وأدل دليل على ذلك هو الشكل القصصي الذي تتّصف به غالبا الحكايات المنسوبة غالبا إلى الأصمعي))(5) وقد تتبع عبد الرحمن الحاج صالح بعض التشوهات المعرفية والتاريخية التي جاءت في كتاب الأغاني للأصفهاني والتي أثّرت في توجيه البحث العلمي منها قوله: ((وهذا من فضائح صاحب الأغاني فعكرمة هذا قرأ عليه أبو عمرو القرآن والحارث أخوه وقد ولد أبو عمرو حوالي 70 فكان في سنة 75 حين ولي الحارث بن خالد مكة ابن خمس سنين ! ولو فرضنا أنّه ولد قبل ذلك فكيف يمكن أن يكاتب شاب لا شأن له والي مكة ويسأله عن الحروف - وهو شاعر وليس من القرّاء - وقد روى هذا الحادث ابن مجاهد مثل ما رواه صاحب المراتب.))(6) ويرتبط هذا الهامش في سياق حديث الحاج صالح عن التّحري بالمراسلة التي كان يلجأ إليها أبو عمرو، وقد احتج الرجل بمصادر علمية أخرى أثبت خطأ ما ذهب إليه صاحب الأغاني منها "مراتب النحويين" لأبي الطيّب اللغوي وكذلك كتاب " السبعة لابن مجاهد" ونورد النّص لأهميته برغم طوله: ((وكان أبو عمرو يلجأ أيضا إلى التحري بالمراسلة، فقد حكى أبو حاتم قال:" وكان أبو عمرو يكتب إلى عكرمة بن خالد في مكة ويسأله عن الحروف" (مراتب،35) والمشهور عن "الحروف" أنّها القراءات القرآنية ... وهذا أولى لأنّ أبا عمرو ممن عرضوا القرآن على عكرمة وقد توفي في 115 وتلاعب صاحب الأغاني بالحقيقة جعله يخلط بين عكرمة وبين الحارث بن خالد العاصي ولي مكة وهو أخوه.))(7)

وبرغم هذا التحفظ في توظيف المصادر نجد في سياقات أخرى الأستاذ الحاج عبد الرحمن يعمد إلى هذا النوع من المصادر ومنها كتاب " الإمتاع والمؤانسة" للتوحيدي، باعتبار هذا المصدر كما يصرّح بذلك عنوانه لا يتقيّد بالضوابط العلمية المحضة، ذُكر الكتاب في سياق حديث عبد الرحمن الحاج صالح عن تأثر النحاة بالمنطق الأرسطي، حيث ذكر المناظرة التي جرت

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

بين أبي سعيد السيرفي النحوي وأبي بشر متّى المنطقي. ولم يكتف بهذا المصدر بل ذكر ما قاله الشافعي وابن تيمية والسيوطي في كتابه "صون المنطق" حول أثر الفكر اليوناني في النّحو العربي، وقد استشهد الحاج صالح ببعض النّصوص من كتاب " الامتاع والمؤانسة" ما نصّه : ((بتصفح الأخير قول الأول واستيلائه على ما فاته)) في سياق حديثه عن النظريات العلمية التي لا يمكن أن تصمد أمام الزمن، إذ النظرية هي التي تتكيّف مع التطور المعرفي فتغيّر من منهجها أو تطوّر مصطلحاتها.

3. توظيف المعاجم:

لقد أشار عبد الرحمن الحاج صالح في مواضع مختلفة في دراساته وبحوثه إلى عدم التعويل على الدلالة الوضعية في المعاجم، وقد يؤدي الاعتماد عليها في التأسيس العلمي إلى الابتعاد عن الصواب، جاء في الهامش ما نصّه: ((والغريب أن أكثر المستشرقين- كما قلنا في مقدّمتنا - يهتمون دائما بالمدلول اللغوي الوضعي (المعجمي) للمصطلحات حتى جعلوه الأساس في بناء أقوالهم ولا يحاولون أن يكشفوا عما قصده بالفعل العلماء العرب في استعمالهم لمصطلحاتهم. فهذا منهج غير موضوعي ومن ثمّ غير علمي))(8)، وقد أورد الحاج صالح أمثلة علمية في عدم تفريق الباحثين بين الفصاحة اللغوية والفصاحة البلاغية، إذ لا تقدم المعاجم مهما اختلفت أي فرق بين المصطلحين، فلذلك نجد القدماء استشهدوا بكلام المنتج بن نبهان السدي ولم يستشهد بكلام بشار بن برد، فالأول فصيح فصاحة لغوية والثاني فصيح فصاحة بلاغية. يقول الحاج صالح عن هذا الخطأ: ((والأمثلة بهذا الصدد كثيرة جدا وبهذا يتّضح أن تحليل النّصوص لا يبنى على البحث عن معاني الكلمات في المعاجم، بل على البحث عمّا قصده بالضبط منها أصحاب هذه النّصوص بالرجوع إلى ما قالوه هم أنفسهم لا ما قاله غيرهم، وذلك لأنّ المعاجم لا يسعها أن تدلي بكل ما يمكن أن تدل عليه المفردات لأنّ من وراء المعاني الوضعية المقاصد الخاصة ولا سيّما المعاني الخاصة بعلم من العلوم أو بنظرية من النّظريات))(9)

وقد أسس الحاج عبد الرحمن منهجا يستطيع من خلاله تجاوز هذا الخلل في التعامل مع دلالة الألفاظ ونعتها بـ " المقابلة الدلالية " وهو أخذ المعنى المصطلح من النصوص العلمية بعد القيام بمسح كلي للنص لاستخراج المقصود الأساسي من المصطلح. وقد وظّف هذا المنهج في تحديد مفهوم الفصاحة، يقول:((فيمكن أن نمثّل لذلك بلفظة " فصاحة" ويشتق منها فما هو الغرض من الفصاحة عند سيبويه ومن عاصره إلى عصر الجاحظ؟ نبدأ أوّلا باستقراء الكتاب ومسحه كما قلنا مسحا كاملا حتى نجمع كل السياقات التي وردت فيها هذه المادة بمشتقاتها

))(10) وبعد استقراء المادة من الكتابين - "الكتاب" و"البيان والتبيين" - تبيّن له الفارق المفهوم في المصطلح بين زمنيين.

عدم الاعتماد على الكتب والبحوث المترجمة:

شكّلت الترجمة منذ زمن غير قريب مصدرا من مصادر هجرة النّصوص عبر الحضارات والأزمنة، وهي سمة من سمات الانفتاح العلمي والحضاري، وعن طريقها تسلل المفاهيم والعلوم، الباحث في أي علم من العلوم يستوجب عليه وهو يشرح المعرفة أو يؤسس لها أن يتقن اتقانا لغات أخرى ينتقي منها معرفته، وإذا قام بفعل الترجمة بأنّه يقوم بذلك انطلاقا من وعيين علميين وهما التحكم في آلية الترجمة بالإضافة إلى المعرفة الدقيقة بمجاله العلمي، والمتتبع للمنجز اللساني المترجم يجد تعدّدا واختلافا ومزالق ترجمية تشوّه عادة البحث العلمي، ويتلقى بذلك المتلقي معرفة مشوّهة.

أمّا بالنسبة للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح فإنّه أتقن لغات أخرى وبها تلقى المعرفة اللسانية الغربية، وعلى أساسها شرح وقدّم ونقد وأشاد بكل فكر لساني وجده متميّزا، وقد ذكر الحاج صالح نصا استجلبه من مصدر باللسان الفرنسي وهو كتاب: " *A. Dauzat, La Philosophie du Langage.*" وجاءت ترجمته كالتالي: ((لكل علم نهج يتميّز به عن غيره على حسب موضوعه ووسائل البحث التي أتيحت له. ويصير هذا النّهج شيئا فشيئا معلوما به عندما يصير العلم - وقد خرج من طور التّحسس - مالكا لعنانه محصّلا على جملة من النتائج يمكن أن يضمن له قيمة أساليب بحثه. وللأخصائي في كل فن من فنون المعرفة أن يستكشفه ويجمله وذلك بعد أن يستخبر الفلاسفة.))(11).

وتوظيفا للمبدأ الذي أقرّه الحاج عبد الرحمن والمتمثل في العودة إلى المنابع الأصيلة للبحث، عدنا إلى المصدر الذي ذكره والنص الذي ترجمه، يقول: ((*Chaque science a une méthode distincte, suivant son objet et ses moyens d'investigation; cette méthode devient consciente peu a peu, lorsque la science, sortie de la période de tâtonnements, et définitivement maitresse d'elle-même, et a obtenu une somme de résultats qui permet de cautionner la valeur de ses procédés de recherches. C'est au technicien, dans chaque ordre de connaissances, qu'il appartient de la dégager et de la synthétiser, après s'être instruit auprès des philosophes.*))(12)

قد لا ندعي في هذا المقام العلمي المعرفة المطلقة بأصول الترجمة كما صاغها أهلها، ولكن أيَّ مقاربة لفظية أو أسلوبية بين النّصين تسمح لنا بالكشف عن براعة الحاج صالح في

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

نقل النّصوص من مصادرها محافظا على دلالة اللفظ في سياقه المعرفي، ومحاولة إيجاد صياغة أسلوبية عربية تنقل المضمون بأمان وصدق. وإذا تأملنا لفظ " *tâtonnements,* فإنّه يحيل في دلالته الوضعية على التلمّس لمعرفة الأشياء في الظلام أمّا في مجال المعرفة العلمية فقد وظّف الحاج صالح لفظ التّحسس الذي لا يحمل تلك الدلالة المادية للفظ التّلمس. كما فضل كمعادل ترجمي للتركيب الفرنسي "*définitivement maitresse d'elle-même* " قوله: " مالكا لعنانه " .

والمتتبّع لهامش الحاج صالح في منجزه اللساني يلفي عددا غير قليل من البحوث والمقالات العلمية وبلغات مختلفة رجع إليها الأستاذ قصد تتبّع المسار التّطوري للمعرفة وكذا استجلاب المعرفية العلمية من مظانها الأصلية والأصيلة ومنها: ((انظر ما كتبه *J.P. Désclés* في مجلة *Informatique* نوفمبر 1982 العدد: 164، ص: 66-77، العنوان: *Traduction automatique*: *respecter d'abord la linguistique*.))(13) وغيرها كثير يمكن الرجوع إلى كتب عبد الرحمن الحاج صالح - رحمه الله –

الخاتمة:

تبيّن لنا من خلال هذا البحث أن البروفيسور الحاج صالح استطاع بكل وعي صياغة مفاهيم تأصيلية أطّر بها بحثه اللساني، ويعتبر الرجوع إلى النّصوص الأصلية والأصيلة كما جاء بها أصحابها لا كما نقلت عنهم مسلكا علميا متميّزا تقي البحث العامة من مزالق التأسيس المشوّه للبحث اللساني العربي القديم، فالاستعانة بالمخطوط والبحث في دلالة الألفاظ والمصطلحات في بيئتها المعرفية وسياقتها اللغوية واستجلاب المعرفة بلغتها الأصلية ونقلها إلى اللسان العربي بكل وعي معرفي ومنهجي هو في جوهره نقطة الارتكاز في التفكير اللساني عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح.

الإحالات:

(1) الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج:1، موفم للنشر، الجزائر 2012، ص:11.

(2) الحاج صالح عبد الرحمن، نفسه، ص: 17.

(3)الحاج صالح عبد الرحمن، نفسه، ص: 16.

(4)الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، ص:58 -59.

(5)الحاج صالح عبد الرحمن، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2007 ص: 380

(6) الحاج صالح عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 388.

(7) الحاج صالح عبد الرحمن، نفسه، ص: 388.

(8) الحاج صالح عبد الرحمن، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص: 175.

(9) الحاج صالح عبد الرحمن،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج:1، ص: 19.

(10) الحاج صالح عبد الرحمن،نفسه، ج:1، ص: 18.

(11)الحاج صالح عبد الرحمن،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج:1، ص: 51.

(12) Albert Dauzat , La Philosophie de Langage, Paris, Ernest Flammarion, Editeur, 1917, p: 199 - 200.

(13) الحاج صالح عبد الرحمن،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج:1، ص: 232.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

المَنطق واللِّسانيات: بين التَّماهي والمفارَقة

ـ من خِلال تجربة عبد الرحمن الحاج صالح ـ

يوسف مقران
أستاذ التعليم العالي
المركز الجامعي مرسلي عبد الله ـ تيبازة

. الملخص

العلاقة بين المنطق واللسانيات ذات خطورة ومخاطر في آن. يكفي أن نعرف موقف فرديناند دي سوسير من القضية لكي نحذر الخوض فيها بالتخليط الذي شد ما حذّر منه عبد الرحمن الحاج صالح أيضاً. كما تنبع جلّ التحفظات الأخرى الداعية إلى تحري الدقة، من الألفاظ نفسها: لفظة (منطق) شديدة التعقيد " نطق / عقل / لغة / كلام / فكر / نحو "، فليس أمراً سهلاً أن تتخلّص منه اللسانيات أو تستوعبه. أما علم المنطق كأرغنون تُحمل عليه الأشياء والأفكار والعلاقات فهو أبسط في التعامل معه، ولكن لا سبيل إلى ترجمته من غير التوفيق إلى لغة رياضية خالصة. ثم ليست القضية مجرد اضطرار اللسانيات إلى هذا العلم أو التخلي عنه: التاريخ يشهد أنّه سادت حقبة حيث تلاصق العلمان .. وهو ما شكّل عند دي سوسير عقبة في طريق تأسيس علم جديد بعيداً عن شبهات مغالطة نجمت بعضها عن سوء تصريف علاقة اللغة بالمنطق من جهة، وعلاقة علوم اللسان بعلم المنطق من جهة ثانية. ناهيد عما يُسقَط عادة على هذا المبحث مِن السجال القائم في خصوص التمييز بين (النحو) و(علم النحو) ..

سنتعرض لحدود هذه الإشكالية بمزيد من الاستقصاء في نص المداخلة التي ستُعنى بالمنظور الأصيل الذي انطلق منه عبد الرحمن الحاج صالح وهو يستعين بعُدّة المنطق وعتاده، ويخوض في علاقات التماهي التي تقتضيها تقاطعات الاهتمامين اللساني والذهني من جهة، كما يستبصر بعلاقات المفارقة التي لا تبقي أثراً للتناقض بقدر ما تعمق خصوصيات كل فرعٍ؛ وذلك برجوع أستاذنا إلى علماء النحو العربي وأصوله القدماء، وباستناده إلى نظرة المحدثين الغربيين أساساً، ولاسيما الذين استخلصوا من ديكارت وغيره دروساً في الموضوع.

وقفنا عند هذا المنظور الأصيل من خلال قراءاتنا للعديد من مقالات البروفيسور عبد الرحمن الحاج صالح منذ عقود، وكذا من خلال كتابه " منطق العرب في علوم اللسان ".

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

الكلمات المفاتيح /

المنطق . اللسانيات . الحد . القياس . التماهي . المفارقة . اللغة . الكلام . الخطاب . علوم اللسان.

مقدمة

تَرمِي هذه المداخلة إلى إمداد عيّنة مختصرة ممّا يُبرِز ثراء المفاهيم التي ينطوي عليها اجتهاد عبد الرحمن الحاج صالح في مجال *علوم اللسان* الذي بزغ مؤخَّراً . في السّاحة العربية . من باب الموضَة للأسف الشديد(1)، وذلك بعدما أرسى عالِمُنا قواعده واشتغل على جمع شتاته منذ عقود وتصفّح أهم مفاهيمه التي يقول عنها: « نفرغ جهدنا في تفسيرها والتعليق عليها وذكر أقوال العلماء فيها مع توجيه انتقادنا لها إن اقتضاه الحال وأوجبه علينا المنطق السليم »(2). ومن خلال هذه العينة نعرّج على المنطق الذي يعنينا هنا بوصفه ذا مساسٍ باللّغة وباللسانيات، أي المنطق وعلم المنطق. مع العلم أنّ كلّ مَن خاض في هذه الثنائية فرغ إلى ضرورة إخراج اللسانيات من دائرة الدرس المحايِث المفروض عليها منهجيّاً وتحرير اللّغة مِن أغلال المنطق ذاتِه. وقد تجلت هذه الثنائية مرفَقة بهذا الهمّ في كتابات عبد الرحمن الحاج صالح في أوضح أشكالها، ولكن علينا أن نبحثها بمزيدٍ من التحليل كي نتعرّف على أهمّ النتائج التي أسفرت عنها تأمّلاته في الموضوع. وفي سبيل أداء هذا الواجب فقد اشتهر عالِمُنا بتفنيده لأطروحة تأثّر النّحو العربي بالمنطق الأرسطي والفلاسفة، ومع ذلك فهو من أولئك العلماء الذين جعلوا من المنطق معياراً لجملة المفاهيم التي صاغها طيلة مسيرته الأكاديمية والعلمية. وذلك ليس لكونه يصدُر مبدئيّاً وتقليدياً عن المنطق الأرسطي، فهو ما فتئ ينتقده ويكشف قصوره؛ ولا بوصفه لم ينفتح على هذا المنطق، فجل كتاباته تنم عن تحكمه به. ولكن ما انفرد به عالمنا هو بحثه في التاريخ عن شكل آخر من المنطق الذي يرى أن العرب سبقوا إليه مع أنه منعكس في الطبيعة الإنسانية جمعاء. وهذه المفارقة في حدّ ذاتها هي ما يسم النظرية الخليلية الجديدة التي انتصر لها وقعّد أسسها. نبحث خلال هذه الورقة في مميزات هذا المنطق وأصالة الأفكار التي ساقها العالم في هذا الخصوص من باب استجلاء علاقته بما أطلق عليه " اللسانيات العربية " على الخصوص. ويهمنا أيضاً أن نقف عند تسخير العالم للمنطق في بحثه معضلة شائكة تتعلق بالإبستمولوجيا، يعني بحثه أسباب خفوت نور اللسانيات العربية، ولاسيما أنّ بعد استقرائنا لنصوصه نزعم أن العالم لم يكتف بالبحث النصوصي يعني ضمن المدونات بل خاض في الاستدلال المنطقي في حد ذاته وتتبع تفاصيله واقتفى آثاره دون أن يختف شخصُه. ذلك أنّ للحاج صالح خصوصيات في بحثه علاقة اللغة بالمنطق، هذا لا شك فيه، وبحثه علاقة اللسانيات بالمنطق من جهة ثانية هو ما

يستثير التعجب والإعجاب، حيث وضع الإصبع على أهم التصورات الخاطئة التي سادت هذا الموضوع.

لهذا تجدر الإشارة، قبل ذلك، إلى أنّ خِطاب عبد الرّحمن الحاج صالح يتميَّز بالدِّقة والإيجاز، فلُغتُه لُغةٌ عِلميّةٌ خاصّةٌ بِاللِّسانيّات، لا تَنزاحُ عنها إلى غيْرِها إلاّ بِما يَقتضي المقامُ، وتتميَّز بِحُضور لُغةُ التُّراث المُتمثِّلة في جُهود العُلماء الأجلاّء في عُلوم اللِّسان، مِثلَ: الخليل، وسيبويْه والمبرد وابن جنّي والفارابي والرضيّ الاستِرابادي وعبد القادر الجُرجاني وابن خلدون..الخ »(3). « وتبرز أصالة عبد الرحمن الحاج صالح أيضا في تحكمه في المصطلح العلمي إلى حد كبير من ذلك مثلا مصطلح *le bain linguistique*. فقد ترجم هذا المصطلح في أغلب الكتابات العربية بـ(الحمام اللغوي)، وهي ترجمة حرفية قاصرة عن أداء المعنى كما ينبغي، فترجمه هو بـ(الانغماس اللغوي)، وهو مصطلح عربي أصيل »(4).

1. تماهي الدّرس اللساني مع المنطق

1.1 الكلام بنية وخطاب

مِن آيات التّماهي مع المنطق التي لاحظناها في الخطاب اللساني لعبد الرحمن الحاج صالح ما ورد في سياق تفريقه بين *الكلام* بوصفه خطاباً و*الكلام* باعتباره بنية، حيث يستدعي إعمال العلاقات التي تخضع للتفكير المنطقي (المجرد) في حال " الكلام بنية " الآيِل إلى الصياغة الرياضية المحضة، بينما يكتفي بتمثُّل الفائدة الإبلاغية . أو ما أسماه (الوظيفة الدلالية الإفادية) . في عناصر السياق والمتخاطبين في حال " الكلام خطاب "، ضارباً عرضَ الحائط مقتضيات التعليل المنطقي والتحليل الخاضع لعقلنة الكلام طبقاً لمسلماتٍ ومقدماتٍ منطقية. ويوضِّح ذلك بقوله: « إنّ الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة هو أقل ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف، ويمكن أن يحلّل إلى مكوّنات قريبة تكون خطابية لا لفظية صورية أي عناصر لكلّ واحد منها وظيفة دلالية إفادية »(5). وهذه العناصر . كما يرى الحاج صالح . في الحقيقة تختزَل إلى عنصرين: المسند والمسند إليه(6.) وبالنسبة لهذا التحديد لا نستطيع أن نجزم بأن المنطق الأرسطي قد استبعد نهائياً، ذلك . كما يشهد الدارس ذاتُه . « أنّ أرسطو عرض بإسهاب لنظرية الإسناد في كتابيْ المقولات والعبارة »(7). ونحن نشاهد أن حصر مكونات الجملة " العمدة " في هذيْن العنصريْن هو أحد تجليات التفكير المنطقي الذي يقضي بتكريس مفاهيم التناظر والتبويب والتفريع التي هي من تبعات ثنائية (اللغة والفكر). نشير في هذا السياق إلى ما غلب عند النحاة مِن استعمال مصطلح (نظير) إلى جانب مصطلح (باب)، والعلاقة القائمة بينهما هي أن أحدهما فرع على الآخر أي أن النظير هو العنصر المكون للباب، أي الباب هو ما يجمع أفرادا تندرج في حكم النظائر. فمثلاً، نلفيه في مقاله القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه « إن

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

الكثرة والقلة وما وصفوه من العبارات بأنه أكثر أو أقلّ يرتبط ارتباطا وثيقا جدا بمفاهيم لغوية عربية هامة جدا تدلّ عليها المصطلحات الآتية: " الباب " و" النظير " و" الاطراد والشذوذ " و" القياس " وهو أهمها. فالمدلولات التي تدلّ عليها لها مساس بمفهوم الكمّ والتقدير الكمي وبما ينتمي، بالتالي، إلى ميدان الرياضيات. وقد يتجاوز ذلك مفهوم الكم إلى ما هو أوسع منه وهو البنية »(8).

ويتجلّى الطموح نفسه ـ مرّةً أخرى ـ في جلّ كتابات الحاج صالح المتعلّقة بتعليمية العربية، إذ لا ينفكّ الدّارِس يعقد علاقة التقابل بين مستوى العربية المطلق عليه (الأداء الفصيح المسترسل) ومستواها المنقبض(9). وذلك في قوله مثلاً: « [...] إنّ اللّغة إذا صارت تُكتَسَب الملَكة فيها بالتلقين إذا اقتصر هذا التلقين على صحّة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفّة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ تقلّصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبيّة محضة وعجزت حينئذ أن تعبّر عمّا تعبّر عنه لغة التخاطب الحقيقيّة سواء كانت عامة أم لغة أجنبيّة.

ونعني بالاقتصاد ههنا ما كان يعنيه العلماء العرب قديمًا من كلمة الاستخفاف؛ وهي عبارة عن نزعة المتكلِّم الطبيعيّة إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض. فكلّما كان المقام مقام أُنسٍ كان المتكلِّم إلى حذف ما هو غنيٌّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذات ما يمنح للّغة حيويّتها [...] »(10).

ويحصل أن تنتقِل الأساليب الشائعة في التعبير الكتابيّ إلى التعبير الشفاهيّ، مع تمايُز الكتابي عن الشفهيّ وما يخفِّف من حدّته إلى جانب الهوة التي تضيق بين التعبيريْن قد يُفسَّر بما يُمعِن فيه التعبير الكتابيّ باعتباره مقامًا غير عفويّ من التهذيب والتنميق، لكن ورغم ذلك فلا يمنع الناس من استئناس الأساليب التي تعوّدوا على سماعها عبر الإعلام المسموع والتي نشأت في أحضان التعبير الكتابيّ رغم ما يقال عن **الخطاب المحرَّر** . إذا أردنا استعمال مصطلحيّة عبد الرحمن الحاج صالح . مِن أنّه « يلقى على الناس وتأديته ترتيليّة في أصلِ وضعه »(11)؛ بل إنّ مميّزاتٍ مثل (**الإلقاء**) الذي هو عنصر تصنيفيّ لأنماط التعبير و(**التأدية الترتيليّة**) كلّها تؤكِّد التماس الحاصِل بين التعبيرين.

ولما كانت اللغة مفهوماً عاما يستغرق نظائر صار المنطق قدراً محتوماً لا ينفصل عن اللغة، لكن لكلّ لغة خصوصياتها يأمل الفرد أن يدرك منها حظّه كالاشتقاق في العربيّة ونظام الزوائد (السوابق واللّواحق) في الفرنسيّة، هذا أمرٌ غير مستعصٍ لكنّه سهلٌ وصعبٌ في آنٍ واحد، فهو سهلٌ لأنّ وراء اللّغة (لسان) يقول بإمكان تعلّم أيّ لغة باعتبار تلك القدرة على التواصل

(اللّسان)، وصعبٌ لأنّ الفرد منذ نشأته لا بدّ أن يكون قد اكتسب ملَكة لغويّة واحدة (لغة) على الأقل ليتمّ التواصل والتفاهم والتفكير. وهذه الملكة تسهّل عمليّة التعلّم في حدود المشتركات اللّغويّة الكاشفة (بالنسبة للّغة الأجنبيّة)، ومن جهة أخرى نجد الملكة اللّغويّة تعرقل تلك العمليّة، لكن بصورة نسبيّة (يرجع تفاقم العرقلة أو خفوتها إلى عوامل نفسيّة واجتماعيّة كالاستعداد(12) ..الخ) وذلك نظرًا لإمكانيات تسليط نظام تلك الملَكة على اللّغة التي يقبِل ذلك الفرد على تعلّمها. ثمّ إنّ عمليّة اكتِساب عادات جديدة قد لا يُسهّلها أمرُ تزامُن لُغتيْن(13). فعِند *أرسطو (384 - 322 ق. م)* المعنى يولّد الكلام بِاعتِباره يُشغِل النّاسَ. وكذلِك يُعتبَر الحديثُ صِيَّاغةً لِلدّلالة ولا بدّ مِن إحقاقِ هذه الأخيرة بحدودٍ تعريفيّةٍ لكي يُبلغَ تمامُ الأوّل. ثمّ « إنَّ كلَّ خبرٍ مَحصولٍ عليه عن طريق البَرْهَنَة ناتِجٌ عن مَعرفةٍ سابِقة الوجود »(14) وَإنْ كان صاحبُها مِن شأنِه أنْ يتوسّلَ بِاللُّغة . وهو يُستفسَر عن الدّلالة المَقصودة . تُعِدُّها وتَبنيها وَتُنظِّمها وَتُجسِّمها. عِلمًا أنّ « الاستِعمالَ الأرِسطيّ لِلُّغة كنِظامٍ لِلتّصنيف الصّحيح لِلمَعرفة، بِما أنّ اللُّغة لا تُجسِّد العِلاقات وحسْب، بل وتَكشِف النِّقابَ عنها أيضا »(15)؛ فنِظاميّةُ اللُّغة عند دي سوسير متَّصِلة نسبيًّا بِنظرة أرسطو هذه، غير أنّ ذاك ذهبَ مذاهِبَ شتّى في تصوير علاقة الفكر باللُّغة إذْ قصَّر وجودَ الأوّل على توفُّر الثّانية فعِندَه لا فكرَ بِدون لُغة. والأوّلُ مَرهونٌ بشروط الثّانية وقد عارض فكرةَ وُجود الفِكر بِدون اللُّغة وعبّر عن ذلِك بِالضبابية الّتي ستشغُل ذلِك الفِكر الّذي يُزعَم وُجوده خارِج اللُّغة. وقد انساقَ خلفَ هذا الاعتِقاد جُمهورٌ مِن المُفكِّرين بل هناك مَن سبق إليه مِن أمثال *ف. هومبلت(16)*. والفكرة عِند العرب في الحقيقة متأصلة وقف عِندها الحاج صالح(17). وترديد المحدثين لهذه النّظريّة يسودها الإحالات إلى *دي سوسير* من ذلك ما عمد إليه إميل بنفنيست. بيد أنّ روح الصّنافة هي التي أوحت إلى عبد الرحمن الحاج صالح بأن يقرأ في أعمال القدماء في ضوء اللسانيات الحديثة قراءة لم تتخلّص من المنطق وسيطرته على دراسة اللغة مهما تكن الناحية التي ينظر إليها من خلالها. ففي معالجته ـ مثلاً ـ لمفهوم الحرف / الصوت بكونه أصغر مكوّن للكلام، بحيث يعتمد حدود النحاة(18).

2.1 تفاوت المنظور وعدم تناهي الموضوع

في هذه الحالة التي وصفنا من خلالها نزعة التماهي مع المنطق نرى أنّ كلّ تغيير ينال من تحويل زاوية الدراسة والمنظور يؤدي إلى إبعاد اللسانيات من المنطق أو تقريبها منه. وهو ما ناشده الحاج صالح في معالجته للكيفية التي قارب بها النحاة الأولون لمفهوم الكلام كما سبق عرضه، أي وفق متغيرات تتصل بالمنطق بطريقة أو بأخرى، هكذا يمكن أن يطلق الكلام على لفظ دال له بنية (اللفظ الدال في حدّ ذاته): من هنا فإنّ « الكلام المستغني له عند سيبويه والنحاة الأولين

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

صيغة لفظية خاصة وليست هي الصيغة الخطابية المتكونة من المسند والمسند إليه »(19). وهذا التماهي جارٍ في كثير من الأوصاف التي حظيت بها اللغة في مختلف الثقافات، إذ نلفي ـ على سبيل المثال ـ هوبز يستبدل مفهوم المعاني الكلية بالأسماء، وهذا يندرج في إطار فلسفته الاسمية التي تعاملت مع الفكر على أنّه " حساب الأسماء "، وحصر نشاطه في الجمع والطّرح(20).

إزاءَ مفارقة عدم تناهي موضوع اللِّسانيات لا يُستساغ التغاضي عن ارتباط ذلك الموضوع بالمشاهدة مباشرةً؛ ولا إبقاء هذا الأمر على حياده وعلى هامش المسؤوليّة في مسألة **تماهي الدرس اللساني مع المنطق**. يصف عبد الرحمن الحاج صالح عملَ دي سوسير بأنّه قائم على المشاهدة والتحليل ثمّ التنظير الذي يرافقه جهد في تجديد التسميات إن لم نقل يقتضي ثورة مصطلحيّة، فيقول: « إنّ النظريّة التي وضعها وجرّدها سوسور تشتمل على عدد مِن المبادئ والاعتبارات العامة استخرجها من مشاهدته وتحليلاته لظاهرة التخاطب اللّغويّ وأداته التي هي اللّسان والنظر في تلك الأداة وعناصرها وتركيبها من جهة ومن مقارنته بين مختلف النظريات اللّغويّة وطرق البحث التابعة لها التي عرفها الغربيون في زمانه من جهة أخرى، ويمكن أن نحصر أصالتها في:كيفيّة تحديده للعلاقة القائمة بين الدال والمدلول في الأذهان وفي الأعيان وبنائه بذلك نظريّة الدليل اللّغويّ (Théorie du signe linguistique) تفسِّر ماهية الدلالة اللّغويّة إلى حدٍّ ما وإشارته بعد هذا إلى وجود علمٍ أشمل من علم اللّسان يتضمّنه ويتضمّن الأنظمة الدلاليّة التبليغيّة الأخرى، يسميه Sémiologie أي علم الأدلّة (أو علم السيمياء) »(21). وقد أشار أندري مارتيني (1908 ـ 1999) André Martinet مِن جهته، إلى ذلك الارتِباط بالمشاهدة وعدم التناهي، ونتائجهما الابستيمولجيّة الفوريّة واللاّحِقة معاً، في تناغُمٍ كليٍّ بينها؛ حيث يقول: « يتأسّس كلُّ علمٍ على المشاهدة، لكن، ما دام التعقيدُ القائمُ يتعلّق فعلاً بعدم تناهي موضوعه، فلا مجالَ للمشاهدة أن تُعتبَر متناغمة ومستقصية إلاّ إذا اقتصرت على جانبٍ ما من الموضوع »(22). وإذا علمنا، علاوةً على مضمون هذا القول، أنّ دي سوسير كان سبّاقاً إلى الإصرار على كون المنظور هو الذي يخلق الموضوع ـ وهو ما يفرض على الدارِس اختيار المنظور الذي لا بدَّ أن يتموقع فيه ويوجّه منه مشاهدتَه ـ فنخلص إلى نتيجة مفادها أنّ المشاهدة الآيِلة إلى عدم تناهي الموضوع، هي مصدر تنويع المنظورات، ومِن شأنها أن تؤسِّس للتَّفريع ضرورةً ابستيمولجيّة ولوضع ثبتٍ مصطلحيٍّ خاصٍ قفزةً نوعيّة: لهذا السبب بالذّات فإنّ بعضَ العلماء يركّزون النظر على الجانب الذي يُراد مشاهدتُه في اللّغة واعتبارُه فيها والرنو إلى ما يبدو عليها من المظاهر. وهو ما يسايِره أندري مارتيني حين يواصِل بقوله: « إنّ القيمة التمايُزيّة الوظيفيّة في اللِّسانيات هي التبليغ. إنّما تطبيق مبدأ التمايز، بوعيٍ أو بدون وعيٍ، هو ما خوّل للِّسانيات أن تقترب من مقام العلوم الدّقيقة، وليس تطبيق التقنيات الرياضيّة لحلّ بعض المشكِلات اللِّسانيّة كما يُعتقَد في غالب

الأحيان. فلم يكن مِن الممكِن بالتمام، تطبيق هذه التقنيات إلاّ بعدما تمّ، بفضل تطبيق مبدأ التمايز، عزل الوحدات التي يُمكِن رَقمَنَتُها وإخضاعُها للمعالجة الرياضيّة »(23). وقد سُمِّيَ الاتّجاهُ الذي تشكَّل بناءً على هذه القيمة التمايزيّة بالمدرسة الوظيفيّة لأنّ أصحابَها يرون بأنّ دراسة اللّغة تتمثّل في البحث عن الوظائف التي تقوم بها عناصِر الملفوظ في عمليّة التواصل انطِلاقاً من رؤية جديدة كان سوسير قد أرسى دعائمَها وهي إقرارُه بأنّ **الوظيفة الأساسيّة للّغة هي التَّبليغ**. فاللّغة البشريّة كما ينصّ مارتيني تتيح لكلِّ إنسانٍ **تبليغ خبرته الشخصيّة** إلى نظائره، ويشمل مفهوم *الخبرة* كلَّ ما يشعر به الإنسان أو يلاحِظه سواء أخذت هذه الخبرة صيغة يقين أم شكّ أم رغبة أم حاجة. لكن سرعان ما يستأنِف مارتيني قوله السابق موضِحاً إياه ثمّ مستدرِكاً عليه: « ففي علوم الطبيعة، إنّما طبيعة الموضوعات المشاهَدة هي بالذات ما فرض مختلف القيم التمايزيّة التي سمحت بإقامة فروق بين مختلف المواد العلميّة. ولم يميِّز الفيزياء عن الكيمياء إلاّ طبيعة الموضوعات. وعلى مستوى آخر، إنّما طبيعة الموضوعات هي ما ميّز بين السمعيات والبصريات. الأمر يختلف في حال علوم الإنسان. فلا يمكن أبداً تشخيص الوقائع الفيزيائيّة القابلة للمشاهدة من خلال الحقيقة الإنسانيّة. إنّ الحقيقة الإنسانيّة في هذه الحالة تقوم على القيم »(24). وهذا الكلامُ جزءٌ مقتضَبٌ ممّا قاله مارتيني أحد المنظِّرين العارفين لطبيعة الصعوبات التي تَحُول دون تحديد أيّ علمٍ تحديدًا دقيقًا من غير الإلمام بطبيعة موضوعه وتمييزه تمييزًا جامعًا ومانعًا. وكان ذلك بمناسبة أحد مواقف المناقشة والمُساءَلة المُراجِعة لخطوات اللّسانيات ومقامها الراسِخ، ولاسيّما بعدما احتلّت الصدارة في مجتمع العلوم الإنسانيّة جمعاء، وإثر التألّق الذي عرفته البنويّة اللّسانيّة وما بلغته من أوج كان يُخشى عليها أن تسقط من أعاليه. والحالُ إنّ الدِّراسات المتعلِّقة بنظريّات اللّغة وبطرائق تحليلها قد طالها التنويعُ إلى درجةٍ صار يحقّ لنا معها التساؤلُ عمّا يُتيح إمكانية جمعها تحت تسمية واحدة: فما هي تلك التسميات المشتركة، ذات الدلالة الكافية التي تقربها من بعضها البعض وتضمّها في مجموعة واحدة متميزة بحيث يُطبَّق عليها مبدأ التمايُز المشار إليه أعلاه؟(25) ويمكن ـ مُراعاةً للبعد التّداولي والتواصلي أن نضع جواباً مبدئيّاً على هذا التساؤل مؤدّاه أنّ النّظريات هي نتاج علاقة تفاعلية (تواصلية) مع ما ينتجه الآخر في نفس الموضوع، ونعني بالآخر هنا فروعاً لسانيّة أو غيرها: هذا ما يحول على المستوى المصطلحي دون مناعة الحدود القائمة بين المجالات، فما بالك بين فروعٍ تابِعة لنفس الاختصاص؛ وهو ما يكرِّس كذلك إمكانية إقامة علاقة تبادل المصطلحات بين تلك المجالات وداخِل هذه الفروع. ثم هناك مركزيّة بعض المصطلحات: ما يخوِّل لها شيوعاً كاسِحاً في أكبر عددٍ ممكِن مِن المجالات. إنّ تَمييزَ مَوضوع اللِّسانيات أشبه ما يكون بعمَليّة إسناد إلى *وحدة صوتيّة وظيفيّة* قيمة تفاضليّة (تَمييزيّة) كما يتّضح مِن الجدول أدناه الذي اقتبسناه مِن مُؤلَّفٍ لشارل بيار بوتون26 (Charles-Pierre Bouton) الذي طوّعه هو الآخر لأغراضٍ تعليميّة.

هذا، ناهيك عن كون « اللّغة هي نفسها معرفة تقنيّة وفي نفس الوقت الأداة التي يحلّل الإنسان بها وعلى مقاييسها الواقع، ومنذ أن خُلق الإنسان احتاج إلى أن يضع لهذا السّبب نفسه الألفاظ الفنّية الخاصّة، وكثر ذلك بتكاثر المسمّيات المستحدثة على ممرّ الأيّام بل القرون »(27). وهو ما يؤكّد عليه من خلال المقتبَس الآتي: « إنّ اللّغة إذا نظرنا إليها باعتبارها ظاهرة مِن ظواهر هذه الدنيا فهي كسائر الظواهر الطبيعية قابلة للرصد والتحليل والتقنين والتعليل. فلا يُستغرَب أن يدخل في تحليلها وتفسيرها التكميم والمعادلات الرياضية؛ إذ العلم الصحيح يُبنى كما هو معلوم على الاستقراء والاختبار من جهة واستخدام الوسائل العقلية من جهة أخرى »(28). وستظلّ اللّغة موضوعاً مشتركاً بين هذه العلوم كلّها كما يرى عبد الرحمان الحاج صالح قائلاً: « هذا والذي جمع بين العلميين كالفيزيائي والإلكتروني وغير العلميين للدراسة النظرية والتطبيقية هو اهتمام بعض هؤلاء وأولئك بظاهرة اللسان البشري وشعورهم بعدم اكتفائهم بما تمدّهم لهم مادّتهم حول هذه الظاهرة المعقدة العويصة (وإن كانت أقرب الظواهر إلى الإنسان) وبحاجتهم المسيسة إذن إلى التعاون مع غيرهم للخوض في مثل هذه الدراسة. ولم تكن اللسانيات الحديثة بغريبة في هذا التقارب والتعاون إذ أقبل عليها الكثير من المهندسين وغيرهم يسألون أصحابها عن بنية اللغة ومجاريها. وهكذا تكوّنت الفرق من الباحثين المختلِفي الاختصاصات يجمعهم اهتمام واحد هو الاهتمام بظاهرة اللسان البشري والبحث عن مجاريها وقوانينها وأسرارها »(29). وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّه رغم التّخصّص الّذي التزم عبد الرحمن الحاج صالح بالاشتغال في حدوده، ألا وهو اللّسانيّات، فهو حليف الاعتدال عندما اقتضى الأمر أن يبرز الرّقعة المخصّصة للّسانيّ حينما يستدعى إلى المشاركة في عمليّة وضع المصطلحات، إذ وجدناه يصرّح قائلاً: « وهكذا توضع المصطلحات في البلدان التي بلغت مستوى عاليا من العلوم والتّكنولوجيا، فعامّة الخبراء في علم أو فنّ مخصوص هم الذين يصوغون الألفاظ التي يحتاجون إليها عند ظهور الشّيء المحدث لا اللّغويّون. إلاّ أنّ هؤلاء قد يوجّهون الواضعين بل ويرشدونهم إلى بغيتهم »(30). ومِن النتائج العَمليّة التي يغنمها المحلِّل الفطِن هو إيجاد الحلّ الشافي لمعضِلة تيسير النحو العربي التي أخذ عددٌ كبير مِن الباحِثين يخوضون فيها(31). حيث يبيّن بناءً على ذلك التّميز أنّ المقصود من التيسير هو النحو العلم (علم النحو) وليس النحو اللّغة . أي سمت اللّغة. فاللّغة وضعاً واستعمالاً لا سبيلَ إلى تيسيرها أو تعسيرها بقدر ما يستدعي الأمر الطبيعي اكتسابها وتعليمها . أو تعليم نحوها . بنحوٍ (علمٍ) ميسَّر لغةً (من ناحية المصطلحات وطرق تقديمها) أي من حيث اللّغة الواصِفة إذن. ثمّ علينا أن نستحضر دائماً أنّ « القواعد بمثابة الأداة أو الآلية الّتي تُتيح للإنسان أن يتكلّم اللّغة، والّتي تُحدّد شروط التّواصل والتّفاهم وضوابطهما بين أبناء اللّغة الواحدة »(32). ومِن هنا فلا يفتأ كلٌّ مِن عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر الفاسي الفهري يذكِّران

بضرورة الفصل بين الشيئين (المفهوم الأوّل والمفهوم الثاني): إذ أنّ « **النحو التّعليمي غير النحو العلمي وكذلك هي البلاغة**: وعلى هذا فالنحو كهيكل للّغة . وهو بذلك صورتها وبنيتها . شيء والنظريّة البنويّة العربيّة التي هي علم النحو شيءٌ آخر وكذلك هو الأمر بالنسبة للبلاغة، فهي تقابِل النحو في أنّها كيفية استِعمال المتكلِّم للغة والنحو فيما هو مخيَّرٌ فيه لتأدية غرض معيَّن»(33). إنّ استلهام النحو في خطواته البحثيّة الأولى والمتطوِّرة ضِمنَ مسارها التاريخيّ مِن: (1. وصف اللّغة واستقرائها، 2. التنظير، 3. تأكيد الوظيفة الإبلاغيّة من خلال تداخل النحو والبلاغة، سوَّغ للّسانيات قدرًا كبيرًا من المبرِّرات الرّامية إلى تجديد مصطلحاتها. ألا يغلب على عبد الرحمن الحاج صالح اعتباره البلاغة امتِداداً للنّحو ويستعين بهذا البعد ليُسقِط على البلاغة ما يراه سليماً بالنسبة للنّحو من ضرورة التمييز بين علم النحو وكيفيّة استعمال المتكلِّم للغة . كما أسلفنا ويعبّر عنه المقتبَس الآتي: « لها [البلاغة] مثله [النحو] قواعِد وسنن معروفة فالبلاغة بهذا المَعنى شيءٌ والنظريّة التحليليّة لكيفيّة تخيّر المتكلِّمين للألفاظ بغاية التأثير شيء. فالذي يقصده المربّي هو إكساب المتعلِّم القدرة على إجراء القواعِد النحويّة والبلاغيّة »(34).

2. مفارقة اللسانيات للمنطق

من الغايات التي التمسها الدارس عبر تفنيده تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، هو رغبته في استرجاع المفاهيم الأصيلة التي مسها غزو منطق أرسطو الذي شمل الفكر العربي ما حدا به إلى أن يمتزج بالنحو العربي(35).

1.2 رفض فكرة تجانس المنطق

لقد وقف عبد الرحمن الحاج صالح موقفاً مستنكِراً للالتفاف الذي عرفه منطق أرسطو على حساب المنطق الذي أبدعه العرب رغم أن هذا الأخير أكثر أصالة من منطق أرسطو، كما يعتقد اللساني أن الاقتصار على منطق أرسطو تعتيم لفضل العقل البشري، ذلك أن التفكير ملكة لا يمكن تحجيرها في ضوء نمط محدد منذ قرون، بل عرف التاريخ البشري بزوغ أنماط أخرى من التفكير العلمي الأصيل الذي لا يمت بصلة إلى منطق أرسطو، وهذا إذا بدا مستحيلاً للبعض، فهو أمر طبيعي جدا، بل واقع تارخيا، « لأن اقتصار الباحث . أيا كان . في معرفته للمنطق العلمي على منطق أرسطو وحدَه قد يمنعه من فهم كلّ منطق لا يمت بسبب إلى أرسطو »(36). وفي هذا الشأن يقول في موضع آخر: « والواقع أنّ الاستئناس الذي تُسبِّبه العادة هو مِن أكبر العوائق التي تعترض طريق المعرفة العلميّة »(37). من هنا يعمد الدارس إلى دحض فكرة تطور العلوم على خط مستقيم، وهي الفكرة الموروثة عن التقاليد العلمية والوضعية أو الإيجابية كما يسميها التي تؤل إلى أوغست كونت القائل بثلاثية الأطور (الديني والميتافيزيقي والإيجابي)، وبالتالي

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

استحالة ظهور حقائق علمية بارزة قبل العهد الإيجابي، وهذا خطل بحسب اللساني، مع أنه يستعمل المنطق في تكذيبه لهذه المقولة.

بناء على ما سبق، فمن المفارقات الحاسمة التي يصادفها كلُّ قارئ لكتابات عبد الرحمن الحاج صالح قوله بعدم تجانس المنطق بين الأمم. وهي فكرة صعبة المراس لأنها تفنِّد زعماً استقرّ في الأذهان مؤدّاه أنّ المنطق خصلة بشرية بامتياز، والحال أننا نلفي مؤسس اللسانيات العربية بمفهومها الحديث، يبطل هذا المذهب منذ الصفحات الأولى من كتابه منطق العرب في علوم اللسان، بحيث يرى أن « لتدخل العقل أكثر من طريقة وإن كان يتّفق جميع البشر من العلماء خاصة في الاعتماد على أصول عقلية أولية »(38). وهو يذهب في ذلك إلى أنّ النظرة العقلانية لا تؤكد تجانس الحقائق العلمية. ذلك أنّ الوسائل التحليلية تعتمد العقل، لكن اهتم العالم بأن يبيّن أنّ لتدخل العقل أكثر من وجه . كما قلنا، وعلى الرغم من أنّ هناك أصولاً عقلية أولية في متناول جميع الناس، وليس كما قال ديكارت الذي يرى أنّ الحس العقلي أعدل الميزات قسمة بين البشر، ومع سلامة هذه المقولة إلى حد بعيد فإنّ تحصيل العلم . كما يذهب إليه الحاج صالح . يختلف من قوم إلى آخر، يستشهد بالمؤرخين ولاسيما مؤرخي العلوم والصنائع الذين توغلوا في البحث حتى في المصادر المصرية والفينيقية القديمة(39). ومع ذلك فإنه قد اشتهر القول المنسوب إلى الكسائي بأن " النحو معقول من منقول ". أي ما أدرك بالعقل مما سُمع من الكلام فيما انتظم منه وصار العقل بذلك قادراً أن يفسره »(40). من هنا يمكن أن يتساءل المرء: كيف كان تعاملهم بالمنقول حتى يصير معقولا ؟ وهل يستقي العقل شرعيته من الأسس العلمية التي تكون قد صارت تقليداً، أم أن العلوم اكتسبت شرعيتها نسبةً إلى العقل ؟ أم أن العقل هو من قبيل الميتافيزيقا وليس أكثر. إن مثل هذا التساؤل قد راود كانط منذ قرون في *نقد العقل المحض*(41.) وأبرز ما يمكن أن ينضاف إلى هذا الموضوع هو عناد عبد الرحمن الحاج صالح على بحث الكيفية التي اهتم بها القدماء بعملية إلحاق المنقول بالمعقول عن طريق صناعة التعريف.

2.2 رفض مفهوم الإدراج واقعاً لا منهجياً

وبإعمال الحاج صالح للفحص الابستمولوجي يبين حقيقة قيام علوم اللسان الحديثة حيث يقول: « ليس الغرض من علوم اللسان الحديثة، كما هو معروف، أن نتخير في تناولنا العلمي للظواهر اللسانية الخاصة بلغة من اللغات معياراً معيّناً لهذه اللغات بتحكم كامل فليس لنا أن نفضّل كيفية خاصة في تأدية لفظ منها على غيرها »(42). ويراجع الدارس المعيار نفسه في انتقاده لمفهوم الإدراج ونقده التصور اليوناني المؤسس له، فحينما نعرّف مفهوم " الإدراج " على أنه التسلسل المتداخل للحروف الذي تحدثه الحركة، فإنه يستنتج أنّ مفهوم " المقطع " الذي

قال به اليونان لا وجود له. وكما هو معروف يوصف الحرف بأنه متحرك أو ساكن. بيد أن الذين تأثروا بالفلسفة اليونانية « يكتفون في تحديدهم لهما بقول مثل هذا " الحرف لابد وأن يكون إما ساكنا أو متحركا ولا نريد به حلول الحركة والسكون فيه لأنهما من صفات الأجسام بل المراد أنه يوجد عقيب الصامت صوت مخصوص " [...] »(43). وليس الأمر بهذه البساطة . كما يعلِّق الحاج صالح44. « فهذا التسلسل المتداخل للحروف الذي تحدثه الحركة هو الذي يسمونه بالإدراج، يقول ابن جني " أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سببا له وعونا عليه [...] ويعني اللغويون العرب بذلك أن الكلام الطبيعي متصل بعضه ببعض ولا انقطاع فيه ولا مقاطع تحصل فيه (إذا كانت تأدية الحروف عادية) كما يتصوره اليونانيون ومن تبعهم، وعناصره مدرجة فيه بحيث تصير مثل سيلان الموائع »(45). غير أنه حينما ننظر إلى سبب التفنيد هذا سنجده غير قائم على رفض المفهوم بقدر ما يمثل مسألة خلافية تتعلّق بالمصطلح . أي التسمية . وليس بالمفهوم. ويبدو أن التماهي هو ما أدّى بالدارس إلى هذا التضييق. والحال أنّ العلاقة نفسها قد أدت إلى عكس ذلك تماماً أي آلت إلى توسيع دائرة الدراسة اللغوية لتشمل كلاً من المرجع والإحالة والمعنى؛ إذ يتقاسم المتحدِّثون . من وجهة نظر عنصر المرجِع . معلوماتٍ عن العالَم إن لم تكن مشتركة بينهم لتفاوت الأفهام وسيادة الأوهام وقصور الإفهام فهي تؤدّي دورًا تنظيميًّا معدِّلاً، وتعالج المقاربة التقريبيّة التي لا تمتنع عنها أيُّ لغة ترد على الألسنة المعبِّرة، كما اكتِساب عادات جديدة قد لا يُسهِّل هذه العمليّة أمرُ تزامُن لُغتيْن(46). وجه التميز بين المعنى والإحالة ولهذه الأخيرة عبارات تدعى " العبارات الإحالية "(47).« لقد بدأ " فريجه " مناقشته للدّلالة والإحالة بالتمييز بين المعنى والإحالة. كما أقرّ بأنّ كلَّ علامة لسانية تمثِّل معنى وإحالة في نفس الآن، وبالتالي فالدّلالة ناتِجة عن حدوث تلازم بين المعنى والإحالة مع أسبقيّة هذه الأخيرة باعتبارها هي التي تحدِّد القيمة الصدقيّة للقضايا. لقد قاده موقفه هذا إلى الجزم بأنّ كلَّ تعبير لا يتوفّر على إحالة هو لا صادق ولا كاذب »(48).

وفي بحث الحاج صالح لأسباب ظهور النحو في الثقافة العربية، نعثر على إشارات كثيرة تدل على اهتمامه بعلاقة المنطق بالنحو، وهو لا يترك فرصة تتاح له لكي يعمد فيها إلى تفنيد أي تأثر بالمنطق الأرسطي والفلاسفة، كما يظهر من المقتبس الآتي: « أما القول بأنّ " النحو الكوفي كان أبعد ما يكون عند الأخذ بأسباب المنطق والتعلق بأساليب الفلاسفة "، فهذا إن كان يقصد منه منطق أرسطو فقط فهو لا يخص الكوفيين بل ينطبق على كل النحاة القدامى وعلى كلا المذهبَيْن إلى نهاية القرن الثالث »(49). وهو يرى أنّ أهم ما أشكل فيما يخصّ النحو العربي « هو مِن أين نشأ وكيف ومتى نشأ. ويرى أنه من الواجب التحقّق مما يدّعيه بعضهم من اقتباس النحاة . لشيء قليل أو كثير . من منطق أرسطو(50)؛ وهو في طريقه إلى البحث عن حقيقة ما نسبوه مما جاء في النحو إلى المنطق الأرسطي وإعماله للمقارنة الدقيقة بين ما هو موجود منه في

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

هذا المنطق في النصوص الموثوقة . لا عما يروى من ذلك فقط . وبين ما يقال أنه مقتبس في النصوص الموثوقة أيضا(51). وبينما كان في صدد تعرّضه للمناهج التي سارت عليها اللسانيات العربية . بحسب تعبيره . وقف على أهمّ ما تقوم عليه من أركان العلمية خصوصاً، على غرار المشاهدة وتدوين اللغة والأسس النظرية التي بنيت عليها، وذلك على إثر تصفّحه لكلّ ما وصل إلينا من كتب النحو القديمة وما قاله العلماء الذين تطرّقوا على ميدان أصول النحو وخاصة الزجاجي وابن جني. غير أنه سرعان ما انتقل إلى اعتماد وسائل عقلية اعتبرها في ذاتها أي كعمليات استكشافية استدلالية؛ منها المفاهيم الأساسية كالباب والنظير والقياس النحوي(52).

وكلما عنَت هناك محاولة لضبط اللغة ووصفها بناءً على تجلياتها الاجتماعية وتحليلها وفق معطيات الشكل التي تستدعي العمل بالقرائن الموضعية كلغة طبيعية ذات غرض تواصلي في الأساس، إلا وعرضَت له محاولة أخرى ترنو إلى إعادة الأمور إلى مجاريها الاصطناعية أي بوصفها قائمة على وحدة الجملة التي تتحقّق فيها الاستقامة النحوية التي تتمثّل في مطابقة الجملة لقواعد اللغة وهي التي يقابلها بـ " الاستقامة الدلالية " التي سرعان ما نلاحظ أنها بوصفها توفّر المعنى الموجود في الذهن. وهو مَن صرّح في أكثر من مناسبة بأن « للاستعمال اللغوي أسراراً وقوانين خاصّة به، غير قوانين اللغة في ذاتها »(53)، فهو يبرّر أهلية " الاستعمال " وقدرته على فرض لغة تحت إشراف وصاية ما تكون ذات سلطة التأثير بالمثل والمثال وليس بقرار وتشريع يدافع عن هذا المصطلح أو ذاك الاستعمال، وتتمثل هذه الوصاية النافذة في التعليم والإعلام(54). ثم من المعروف أن نحاة الإسكندرية اليونانيين اعتمدوا على مفهوم الأنالوجيا . أو التمثيل في اصطلاح المنطق . اعتماداً واسعاً، ولجأوا إلى ذلك كعلماء إذ لم يكونوا من الفلاسفة. فالذي كان يهمهم هو تفسير الظواهر اللغوية وخاصة انتظام دواليبها واطراد قواعدها، فكانوا يبحثون قبل كلّ شيء عن هذا الانسجام الباطني للغة. ومن المعروف أن الرواقيين (وهم الفلاسفة الذين جاؤوا بعد أرسطو ونقضوا أقواله في المنطق الفلسفي خاصة) يرون رأيا مخالفا تماما لهذا، وأكّدوا كثيراً على أن اللغة يكثر فيها الشذوذ والخروج عن القواعد وأن لا اطّراد فيها إلاّ القليل، وقد تطرّق عبد الرحمن الحاج صالح هذا عند كلامه عن مدرستيْ البصرة والكوفة(55).

يكاد العاملون في إطار علوم اللسان يجمعون على أن النحو ينصرف على اللغة أكثر من انصرافه على الكلام، فبمجرد ما نتذكر نظامية اللغة وكونها وضعا (Code) نتيقّن من صحة هذا الإلحاق، غير أن عبد الرحمن الحاج صالح . وهو ليس بدعاً في ذلك . يرى أنّ النحو هو أقرب ما يكون إلى الكلام. بل يفسِّر النحو على أنّه ضرب من الكلام، وهو ما يبدو من قوله: « فالكثير من النُّحُوّ أو الأنحاء العربية . أي الضروب من الكلام . التي سمعت من كلام العرب ودوّنها اللغويون

يعتمد النحويون في تفسيرها على مفهوم الموضع »(56). وأهمّ ما يفسِّر ذلك هو ما يراه من كون النحو يمثل ما استقرىء من الكلام وجمع من اللغة، غير أن ما يمكن أن يلاحَظ من شيء من التضارب مع الثنائية التي ثبتناها أعلاه (اللغة / الكلام) هو من قبيل تغيير وجهة نظر التي أشرنا إليها سالفاً.

مع تجاوزنا لكثير من الأحكام التي يبدو أن الحاج صالح قد فرغ منها منذ أمد، على غرار الرد على اتهام سيبويه بأنه عقّد النحو، بقوله « فهذا عند عاقل بمنزلة من يعيب الباحِث في الرياضيات من المستوى العالي بأنّه لا يفهمه من يريد أن يتعلّم الحساب تعلُّماً رياضيّاً وشتّان ما بينهما: فذاك علمٌ وبحثٌ علميٌّ وهذا اكتساب مهارة»(57)، فلابد أن نشير في هذا السياق إلى أن للحاج صالح نظرة أصيلة في هذا الموضوع حيث يتعقب نشأة النحو الذي يرى في أسبابه الأولى أسبابا عملية تعليمية في الأساس وهو ما يوعزه إلى عوامل نظرية بحتة، ويدعو إلى التماس مسلكا معاكسا هذه المرة أي النظر في هذا الصرح القائم وقبول أغلبه ثم الانتفاع به لأغراض عملية(58). وهو ما نتبيّنه من قوله: « وفيما يخصّ النحو في القديم فقد كان القصد العملي منه في الأول " إلحاق مَن ليس بعربي في الفصاحة (أي في المهارة اللغوية العربية) بمن كان فصيحاً ". وكان النحو عند نشأته علميا وتعليميا في الوقت نفسه. فقد كان علميا لأنه كان تدوينيا ـ لأول مرّة في التاريخ ـ للأصول العربية ولكن الذين وضعوه قاموا باستقراء النصّ القرآني، لاستنباط هذه الأصول بالموضوعية اللازمة. وبدئ بتعليم هذه الأصول بمجرَّد ما تمّ إثباتُها بهذه الكيفية. ثم احتاج الباحث فيه أن يبرر ما يجيزه الكلام فاضطرّ أن يأتي بأدلة علمية من قبيل التفسير العلمي. وظهر ذلك في زمان عبد الله ابن أبي إسحاق حتى بلغ الغاية في كتاب سيبويه. وما جاء في هذا الكتاب يدلّ على وجود نشاط علمي سابِق واسِع وعميق استمرّ ثمانين سنة بعد انتهاء الفترة الأولى وهي فترة تأسيس النحو [...] أما النحو التعليمي فما كان يعلم الصبيان وكلّ من كان يرغب في تحسين مهارته اللغوية وكان لهم اهتمامٌ كبير جدّاً بتعليم أبنائهم اللغة العربية »(59). وقد كان الحاج صالح يسميها (مهارة) لأنها صناعة بالنسبة إليه، أما الملكة فتنم عن القدرة الكامنة التي لا تظهر في الأحوال كلّها. وميزة هذا التدليل تكمن في كونه يسند المنطق إلى الكلام وليس إلى اللغة، وفي هذا المجال ما ينم عن وجاهة نلفيها عند كثير من علوم اللسان التي انصرفت إلى ما يدعى عناصر خارج لغوية، التي لها شأن في التواصل أو الإبلاغ كما استعمل الحاج صالح ، وليس هذا فحسب بل التفكير والترميز وغيرها من الوظائف التي ينطلق منها كوجهات نظر في تحديد مجال الدرس اللساني.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

خاتمة

لقد كان العالم عبد الرحمن الحاج صالح شديد الاقتناع بأن العقل هو سند العلماء الأوائل. ومع اقتناعه بأن اللغة تحتكم إلى العقل الذي هو " أعدل الأشياء قسمة بين الناس "، وأنجع الأدوات لوضع التصورات ونقل الأحاسيس، وخلق الحوار؛ فإن نقطة قوة تعليله القائل بخصوصية المنطق العربي تكمن في كون العقل تابع للتصور كما الحكم تابع لتصوره. من هنا يظهر حرص اللساني الشديد على توطين النظريات اللسانية الحديثة وتأصيلها. ويعد التحليل المفهومي الذي أقامه العالم الأمريكي شانك، أحد مظاهر صحة ما يذهب إليه عالِمنا الجليل، حيث قال بما يدعى (التحليل المفهومي). ودنو اللسانيات من المنطق أو ابتعادها لا يتناقض مع احتمال وجود تعريف شامل لها يحصرها في دراستها **اللّسان** بوصفه ظاهرة بشريّة، وتسعى إلى **الإحاطة بخصائصها العامّة**، وذلك بدراسة اللّغات المتنوّعة الّتي تُستعمَل في مختلف المجتمعات **كأداة تواصل، وكأنظمة من الأدلّة** الّتي تُعقد بينها **علاقات** تتميّز بها كلّ لغة عن الأخرى.

من هنا نستشِّف عند عبد الرحمن الحاج صالح انشغالاً منصبّاً على تعليل الخيارات التي يستلهمها من اللّغة في حدِّ ذاتها وتصريفاتها العديدة. ويتضمّن خطابُه اللِّساني لوماً فيما يخصّ غياب التفكير حول ما تتيحه اللّغة الطبيعيّة من إمكانيات التصرّف في المصطلحات اللِّسانيّة بهدف تحقيق الاتّساق الدّاخلي بين هذه الأخيرة، على غرار الفقرة الآتية:

« ونرى أن تخصص هذه الكلمة لهذا الغرض وأن نقول (علم اللسانيات) مثلا كما نقول علم الرياضيات أو البصريات وأن تخصص كلمة (لغة) إذا أضيفت إلى العلم للدلالة على دراسة أوضاع المفردات. أما إذا أفردت عن العلم فلا بأس باستعمالها، مع كلمة لسان، للدّلالة على المفهوم العام. أمّا إذا نسبنا شيئًا إلى اللّغة الدّالة على مجموعة المفردات اللّغوية فالأحسن أن نقول مثلا: الظواهر الإفرادية أي الخاصة بالمفردات (Lexicologique) وتقابلها الظواهر التركيبية أي الخاصة بالتراكيب وهي الظواهر النحوية (النحو بمعناه الخاص أي علم الأبنية التركيبية (structures syntaxiques)أما الكيفيات الأدائيّة المحليّة أو القبليّة فيُمكن أن تسمَّى بِالأداء اللّهجيّ أو التّنوُّع اللّهجيّ (variante dialectale). وتستعمل كلمة لغة أيضا بهذا المعنى لكن بشرط أن توجد هناك قرينة يرتفع بها اللّبس. وإذا كان الأداءُ راجعا إلى الشّخص لا إلى الجماعة فيسمَّى (لثغة) (variante individuelle) وإذا كان مسببا عن عوارض التركيب (وهو جماعي) فهو (بدل) (variante combinatoire) »(60).

فعبارات: *مِن الأحسن*، *قرينة يرتفع بها اللّبس*، التي يمكن لكلٍّ أن يلتقِطها من هذا النصّ، تدلّ على استعمال منهج لساني في عرض الأفكار حول الخيارات، وعلى الاهتمام بتكريس الإفادة

في الخطاب وعلى تيقّن عبد الرحمن الحاج صالح من أنّ القضيّة في اللِّسانيات لا تنحصِر في المصطلحات لكن تتعدّاها إلى وحدة أعظم منها لذا يذكِّر بأهميّة تسخير **القرائن** اللّفظيّة وكذا المقاميّة لكي يُدرك المعنى ولا يضيع المفهوم ويتحقّق الاتِّساق ويسود الانسِجام.

الإحالات:

(1) مِثلما وُجِد مَن استأنس بتفريع اللِّسانيات إلى فروعٍ واستحسنه وُجِد مَن استخفّ ببدعة (علوم) اللّسان (بصيغة الجمع)، التي تَصدُر عنها تلك الفروع أو ما صار يُسمّى عن جدارة في ظرف إنشاء تكوينٍ جامعيٍ بـ (Les sciences du langage).

(2) عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1): تحليل ونقد لأَهمّ مَفاهيمه ونتائجه، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص11.

(3) ينظر: بشير أبرير، الخِطاب اللِّسانيُّ بين التُّراث والحداثة، ص92.

(4) المرجع نفسه، ص92.

(5) عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية: مفاهيمها الأساسية، مركز ، الجزائر، 2007، ص.102.

(6) ينظر: المرجع نفسه، ص.102.

(7) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص.41.

(8) عبد الرحمن الحاج صالح، القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، مجلة مجمع اللغة العربية، ع.09، الجزائر، يونيو 2009، (ص.09 . 28)، ص.10.

(9) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، اللغة العربية الفصيحة ودورها في المجتمع العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع.13، الجزائر، جوان 2011، (ص.09 . 31)، ص.15 . 20.

(10) يُنظَر: عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحرير (بحث قدِّم لمؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة في عام 1990، ونُشِر في محاضِر هذا المجمع سنة 1992)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.64 . 83)، ص.68.

(11) يُنظَر: عبد الرحمان الحاج صالح، تأثير الإعلام المسموع في اللّغة وكيفية استثماره لصالح العربيّة (بحث قدِّم لمؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة في عام 2001)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.2، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.97 . 106)، ص.103.

(12) يُنظَر فيما يخصّ أهميّة الاستعداد: أحمد حساني، دراساتٌ في اللّسانيّات التّطبيقيّة: حقل تعليميّة اللُّغات، ديوان المَطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2000، ص.53.

(13) يُنظَر: عبد الرحمن الحاج صالح، الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة (قدم في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1990)، ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، موفم للنشر، الجزائر، 2007، (ص.175 . 228)، ص.177.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

(14) Franco Lo Piparo, Aristote : La syllabe comme modèle de signification et de la définition, in La définition, actes du colloque « La la définition » (organisé par le CELEX de l'univ. Paris-nord, les 18 et 19 Nov. 1988), Librairie Larousse, Paris, 1990, p.24.

(15) يوجين أ. نيدا، نَحْوَ عِلم التّرجمة، ترجمة ماجد النجار، سلسلة الكُتب المُترجمة (32)، مطبوعات وِزارة الإعلام، العِراق، 1976، ص.77.

(16) Wilhem Von Humboldt, Introduction à l'œuvre sur le Kavi et autres essais, Trad. et intoduction de Pierre Caussat, Coll. L'ordre philosophique, Ed. du Seuil, Paris, 1974.

(17) يُنظَر: عبد الرحمن الحاج صالح، البحث اللُّغويّ وأصالة الفِكر العربيّ، الثّقافة، ع.26، وِزارة الثّقافة والسّياحة، الجزائر، 1975.

(18) يُنظَر: André Martinet, Le parler et l'écrit, in « de la théorie linguistique à l'enseignement de la langue », Publié sous la direction de Jeanne Martinet, Coll. SUP, Ed. PUF, Paris, 1974, p.53-54.

(19) عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية: مفاهيمها الأساسية، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (سلسلة كراسات المركز 4)، الجزائر، 2007، ص.102.

(20) ينظر: أحمد يوسف، السميائيات الواصفة: المنطق السميائي وجبر العلامات، ط.1، منشورات الاختلاف (الجزائر) والمركز الثّقافي العربي والدّار العربيّة للعلوم (بيروت)، 2005، ص.59.

(21) عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (3)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان، ص.154.

(22) A. Martinet, Sciences du langage et sciences humaines, p.91.

(23) Ibid., p.91.

(24) A. Martinet, Op. cit., p.91-92.

(25) ويسمّى أيضاً *قواعِد الملاءمة*؛ يُنظَر: أزروال إبراهيم، حضور التحليل النفسي في المتن البارطي: نموذج (لذة النص)، فكر ونقد، س.2 / ع.15، الرباط، يناير 1999، (ص.31 . 44)، ص.31.

(26) C.-P. Bouton, L'acquisition d'une langue étrangère, p.24.

(27) عبد الرّحمن الحاج صالح، الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، اللّسان العربي، ع.27، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1986، ص.45.

(28) عبد الرحمان الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، ضمن بحوثٌ ودراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص265 . 289)، ص.267.

(29) المرجع نفسه، ص.269.

(30) عبد الرّحمن حاج صالح، الذّخيرة اللّغويّة العربيّ، ص.47.

(31) خالد عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص.57 ـ 84).

(32) ميشال زكريا، مباحث في النّظريّة الألسنيّة وتعليم اللّغة، ص.75.

(33) عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4): أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربية، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان، (ص173 ـ 243)، ص182. وكذلك: عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربية، (ص58 ـ 73).

(34) المرجع نفسه، ص182.

(35) عبد الرحمن الحاج صالح، الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة (قدم في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1990)، ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، موفم للنشر، الجزائر، 2007، (ص.)، ص.270.

(36) عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب ..، ص.09.

(37) عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1)، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص30.

(38) عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص.07.

(39) ينظر: المرجع نفسه، ص.07.

(40) عبد الرحمن الحاج صالح، التعريف العلمي وماهيته عند سيبويه وأتباعه، مجلة مجمع اللغة العربية، ع.14، الجزائر، ديسمبر 2011، (ص.09 ـ 33)، ص.09.

(41) ينظر: Michel Meyer, Science et métaphysique chez Kant, Ed. PUF, paris, 1988, p.05.

(42) عبد الرحمن الحاج صالح، الخلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة: محاولة جديدة لتوضيح ما حصل من ذلك، مجلة مجمع اللغة العربية، ع.10، الجزائر، ديسمبر 2009، (ص.09 ـ 40)، ص.24.

(43) عبد الرحمن الحاج صالح، الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة (قدم في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1990)، ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، موفم للنشر، الجزائر، 2007، (ص.175 ـ 228)، ص.181. يحيل على: الرازي، التفسير، ج.1، ص.38.

(44) ينظر: المرجع نفسه، ص.181.

(45) المرجع نفسه، ص.181 ـ 182. يحيل على: ابن جني، الخصائص، ج.1، ص.58

(46) يُنظَر: André Martinet, Le parler et l'écrit, in De la théorie linguistique à l'enseignement de la langue (publié sous la direction de Jeanne Martinet), Coll. SUP, Ed. PUF, Paris, 1974, p.53-54.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

(47) حسان الباهي، اللّغة والمنطق: بحثٌ في المفارقات، المركز الثقافيّ العربيّ (الدار البيضاء) . دار الأمان (الرباط)، 2000، ص.182 . 191.

(48) المرجع نفسه، ص.182 . 183.

(49) عبد الرحمن الحاج صالح، الخلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة: محاولة جديدة لتوضيح ما حصل من ذلك ..، ص.24.

(50) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص.32.

(51) ينظر: المرجع نفسه، ص.32 . 33.

(52) ينظر تأكيده لهذا المسلك: المرجع نفسه، ص.33.

(53) عبد الرحمن الحاج صالح، الألفاظ التراثية والتعريب في عصرنا الحاضر، اللسان العربي، ع.55 . 56، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 2003، ص.129

(54) يُنظَر: عبد الرحمن الحاج صالح، تأثير الإعلام المسموع في اللغة وكيفية استثماره لصالح العربية (قدم في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2001)، ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، موفم للنشر، الجزائر، 2007، (ص.97 . 106)، ص.98 . 99.

(55) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص.306.

(56) يُنظَر: عبد الرحمن الحاج صالح، " أقائم أخواك " وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي بالاعتماد على مفهوميْ الوضع والمثال (عرض في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1996)، ضمن بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، موفم للنشر، الجزائر، 2007، (ص.09 . 22)، ص.09.

(57) عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب ..، ص.13.

(58) ينظر: المرجع نفسه، ص.13 . 14.

(59) ينظر: المرجع نفسه، ص.14.

(60) عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1): تحليل ونقد لأَهمِّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص30.

رؤية عبد الرحمن الحاج صالح للتّحليل اللّغوي لدى النّحاة العرب القدامى

د/نسيمة نبي

إنّ جلّ الدّراسات الحديثة حول فكر العرب القدامى في النّحو كانت دليلا على أنّه لا أحد يضاهيهم في ذلك؛ حيث أدرك العرب أنّ وحدات التركيب ظاهرة مستأنسة لنظم اللّغات الإنسانية عامّة، وبها تصدر الأحكام على ما يعرف بالقيمة وبالخصوص ما له صلة التّراكيب جدير بنا أن نعرف أو نحدّد المقصود من التّركيب عند العرب وهو (التّركيب الاسنادي)؛أي أدنى تركيب يقوم عليه القول، أو القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر وهو منطلق الجملة، وقد حدّدها ابن جني قائلا: "كل لفظ مستقل بنفسه مستقل بمعناه وهو الّذي يسميه النّحويون الجمل، وأنّها في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي الّتي يسميها أهل الصّناعة الجمل على اختلاف تراكيبها" (1) ، هذا باختصار مفيد دون التّعرض لاستخدام مصطلح الجملة عند القدامى أم لا، كونه يثير أو يطرح إشكالية أخرى، وهو ما اهتمّ به النّحاة وعلماء اللّغة عامّة على المستوى النّحوي.

لقد بلغ النّحو العربي مكانته حينما سادت العربية، واتّسعت رقعة المتكلمين بها وكان بذلك النّحو العربي العلم الّذي يسعى إليه العلماء على الأيدي الأولى من نحّاة البصرة والكوفة، غير أنّ دعاة تجديد النّحو، وتيسيره، عملوا على تخليص النّحو ممّا علق به طيلة عصور من الزّمن، على أساس أنّه خالطته بعض الآراء الفلسفية في كثير من مسائله فكثرت فيه التّأويلات، والتّقديرات، الّتي زادت من تعسيره، علما أنّ فكرة التّجديد ليست وليدة العصر، بل سعى إليها كثيرون من علماء النّحو في عصور خلت أمثال: ابن مالك وابن هشام وابن مضاء القرطبي وغيرهم، والّذي يختلف في الأمر هو أنّ علماء العصر الحديث شنّوا حركة التّجديد ساعين لمحو كلّ مزية للّغويين العرب القدامى، على أساس أنّ اللّغويين القدامى من العرب ما قدّموا مادة علمية غنيّة، أو تأسيسات لغوية؛ بحيث يمكن اعتبارها قاعدة، أو أسس البحث اللّغوي الحديث، ويعود هذا بطبيعة الأمر لتأثّرهم باللّسانيات الغربية الحديثة؛أي نتيجة تأثّرهم بالفكر اللّغوي الأوروبي،لهذا كانت معالجة علماء اللّغة، أو النحاة القدامى للّغة قائمة على المفهوم الشّامل للنّحــو أي إنّها تهتمّ بالمتعلّم، وبالمادّة العلمية في الآن ذاته، لهذا عمد علماء اللّغة حديثا إلى وضع نموذج جديد للّغة العربية طبقا لمستوى لغوي غير الّذي حدّده القدامى، سعيا إلى بلورة المناهج والممارسات وحمل التّراث على المنظور المتجدّد، ولكن الّذي يؤخذ عليهم هو أنّهم استندوا في ذلك على مقولات لسانية غربية؛حيث قام هؤلاء بتبني أحكام مستوحاة من مناهج البحث اللّغوي الحديث، وتمّ إسقاطها على التّفكير اللّساني القديم، ليفضي ذلك إلى الحكم على التّراث

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

بالفوضى المنهجية المطلقة على أساس مبدأ الشّمولية لا التّخصص، لكن واقع الدرس اللّساني عند العرب أثبت العكس؛حيث "إن الدراسات النّحوية العربية بلغت مستوى علميا رفيعا وتوصّلت لنضج فكري إذ نجد أنها جمعت بين كلّ من العقل والنقل، والوصف، والتّحويل، وكذلك وجود عدّة ميادين مثل المورفولوجيا، والتّركيب، والدّلالة، والصّوتيات، وصناعة المعاجم"(2)،وهذا يثبت وجود "مسائل لغوية تمّ علاجها من طرف القدماء، ولجأ إليها علماء اللّغة في العصر الحديث واعتمدوا عليها في دراساتهم وبحوثهم"(3)،بهدف تقديم وصف للّغة العربية اعتمادا على النّماذج اللّسانية الحديثة من خلال صلتها بالموروث اللّغوي العربي، بتأليف كتب تحمل من البساطة واليسر ما يسهّل على متعلّميّ اللّغة العربية الأخذ بها دون تكلّف، أو تقيّد بالابتعاد عن التأويلات المنطقية، والفلسفية وإلغاء العامل، والعلّة، والقياس المنطقي، متأثّرين في ذلك بمحاولة ابن مضاء القرطبي (ت592ه) الحاج عبد الرحمن صالح:عالم فذّ، متميّز في فكره، صارم في علمه، متمكّن في علوم اللّسان، لقد جمع بين الأصالة والمعاصرة، تمكّن من المقارنة الموضوعية بين البنوية الغربية والنّحو العربي زمن الخليل وسيبويه، منتقدا المنهج البنوي في نزعته الوصفية من حيث عدم إقرارها بالمعيار، ورفض التّعليل قائلا:"الاعتداد به، وهو هذا المجموع المنسجم من الضّوابط الّتي يخضع لها بالفعل كلّ الناطقين أو أكثرهم"(4) وأنّهم بالغوا في اعتمادهم الوظيفة التّمييزية، حتّى "جعلوا بنية اللّغة كلّها متوقفة عليها ومتولّدة عنها"(5)سعيا منه لإبراز علمية النّحو العربي.

كما أقرّ بتقبّل أفكار من النّظريات الأوروبية كآراء وافتراضات سواء بالموافقة أو المخالفة لتفادي الخلط بين المفاهيم القديمة،وبين ما ظهر من الأفكار، والمناهج في اللّسانيات الحديثة حيث أقّر بضرورة الأخذ بعين الاعتبار عامل الزّمان، ودوره في تحوّل رؤية العلماء، وتصوّراتهم ومفاهيمهم، حتّى في مجال النّحو واللّغة.

كما ردّ على المستشرقين، حيث عمل على تفنيد وإبطال الزّعم القائل باحتقار العرب للّهجات واعتبارها لغات فاسدة، تمسّكا بفكرة الصّفاء، كما سعى إلى بيان دقّة النّظرية النّحوية عند النحاة القدامى من خلال:"تتبّع تاريخ علم اللّسان من أقدم الإشارات إليه، وحتّى العصر الحديث"(6) و"تحديد الأصول الّتي بنى عليها نحّاة العربية نظرية النّحو العربي كالقياس، والعامل والعلة"(7) معتمدا في ذلك أساليب التّفكير النّحويّ النّاقد، القائمة على الاستنباط، والتّفسير، والتّقويم وذلك نتيجة لانفتاحه على النّظريات الغربية الحديثة لا الانصهار فيها؛ حيث انتهى إلى الرّبط بين الفكر النّحوي العربي الأصيل، والفكر اللّساني المعاصر، فعمد بذلك إلى إبداع حداثة نحوية عربية جذورها عربية أصيلة وأكثر ما تمّيز به، اهتمامه بما يسمّى بتكنولوجية اللّغة في

البحث العلمي اللّساني منذ سبعينات القرن الماضي؛ حيث كان حريصا على ترقية استعمال اللّغة العربية وتطوير تدريسها وفق معطيات اللّسانيات التّربوية، ويمكن تلخيص مجمل جهوده في النقاط التالية:

- نقد الواقع اللّغوي والوضع الرّاهن للّغة العربية.
- الحرص على إصلاح الملكة اللّغوية ،وإعادة النّظر في طرق التّدريس، وتكوين المعلّمين.
- الاهتمام بالمعاجم بإنشاء معاجم موحّدة.
- مشروع الذخيرة اللّغوية: الّذي استهدف منه وضع قاموس الكتروني، جامع للألفاظ العربية المستعملة، يلبي حاجات المتعلّم، والفرد العربي.

لقد ركّز على فكرة الإلمام بما جدّ في صعيد البحث اللّساني، مستثمرا ما اغترفه من علوم اللّسان قديما وحديثا، وسنتطرق لجهوده بالتفصيل في الفصل التّالي، الّذي سيحظى فيه بدراسة(النظرية الخليلية الحديثة) الّتي تتمحور حول منهج (سيموندك)، والوظيفة الّتي أسّس لها أحمد المتوكّل، نظرا لما له من فضل في تجديد الرّؤية، من خلالها للدّرس اللّساني العربي عامّة والمناهج التّربوية خاصّة.

يمكننا القول من خلال ما سبق ذكره؛ وبالخصوص ما يتعلّق بالمستشرقين؛ حيث إنّهم تحدّثوا عن الشّرق، وترجموا النّصوص، وفسّروا الحضارات، والأديان، والثّقافات، والعقليات مع تباين مشاريعهم وآرائهم، فمنهم من حقد وكره العرب فابتعد بذلك عن المنهج العلمي، ومنهم من أعجب بالإسلام كشريعة ودين، فحاول الالتزام بالرّوح العلمية رغم الأخطاء الّتي وردت، أو صدرت منهم ومنهم من كان صادقا، كتب بروح علميّة صادقة، هذا الّذي يكشف لنا أنّ العرب كانوا أصحاب الفضل الأوّل في تطبيق العلوم، والاكتشافات من خلال ما نقله روّاد الفكر المستشرقون من العلم الزاخر من العالم العربي إلى أوربا، الّتي" جعلت الأوروبيين يفيقون من الظّلمات والجهالة الّتي عاشوا فيها قرونا طويلة، ويقبلون على الدّراسات العلمية الجديدة في شغف ونهم..."(8)؛ حيث كانت العلوم القديمة، مجالا لأروبا،استفادت منه، وحقّقت به تقدّما فكريا وحضاريا، واقتصاديا إلاّ أنهّم لم يعترفوا بذلك، ليسواهم وحدهم وحسب، وإنّما حتّى من قبل علماء اللّغة العرب أنفسهم؛ حيث صرّح بهذا عبده عبود قائلا:" ...إحياء التراث العربي وتعريف العالم بالثقافة العربية في صفوف الأجانب، وكتابة تاريخ الأدب العربي، ودراسة اللغة العربية... هي أمور تقع على عاتق الطّرف العربي في المقام الأوّل، لا على عاتق المستشرقين، لذا فإنّ النّقد واللؤم على كلّ تقصير يقع في هذه المجالات، ينبغي أن يوجّه إلى الجانب العربي أولّا، ولا يجوز أن يتحوّل الاستشراق إلى مشجب يعلّق عليه، ذلك الجانب من مشكلاتنا وإلى كبش فداء ننحره تكفيرا عن خطايانا، وذريعة نبرّر بها تقصيرنا، بحق ثقافتنا ومجتمعنا، أمّا المستشرقون

فيجب أن يشكر لهم جهودهم أوّلا لتدوين اهتمامهم بالثّقافة العربية ويشكرون مضاعفا لأنّهم أدّوا خدمة لتلك الثقافة"(9)؛ حيث اعترف لهم بالجانب الإيجابي، وذلك على أساس أنّهم أسهموا في خدمة اللّغة العربية من خلال:

- إنشاء مجلاّت اهتمت بالدّراسات اللّغوية العربية، إذ تحوّلت فيما بعد إلى مصادر أصلية للّغة العربية.
- حفظ المخطوطات من الضّياع.
- التّأليف في الدّراسات العربية الإسلامية، وفي مجال اللّغة سواء ما يتعلّق باللّهجات، أو قواعد اللّغة فتحوّلت بذلك نظرتهم النّاقمة تجاه اللّغة العربية،ومن جحود لعلمائنا الأوائل إلى نعمة قدّمت خدمة للّغة، فنّدت بذلك أهداف المستشرقين، ودعاة التّغريب المتمثلة في جعل اللّغة الفصحى قاصرة،أو أنّها لغة الدّين فقط.
- ويتضّح مع جهود المعاصرين أنّ:

- قواعد النّحو العربي وأحكامه لم تكن جميعا تأويلا، أوتقريرا، أوتعليلا، وإنّما كانت وفق استخدام العرب المطّرد في أغلب القضايا النّحوية، وقد وردت أساليب كثيرة في كتاب سيبويه تدلّ على ذلك من نحو "فأجريه كما أجرته العرب واستحسنته" وهذا الأمر من صميم المنهج الوصفي.
- فكرة القياس أيضا من صميم المنهج الوصفي، ومن ذلك قوله "...لأنّ هذا كثر في كلامهم" وهو القياس.
- المظهر المنطقي للنّحو أضحى مهمّا في النّحو التّوليدي التّحويلي، الّذي تبلور على يدّ تشو مسكي في السّتينات من القرن الماضي من خلال:

- الصّورة المسموعة المنطوقة، والمكتوبة، والمقروءة، وأطلق عليها البنية السطحية (Structure de surface).
- البنية العميقة (Structure profond) وقصد بها عناصر القدرة اللّسانية لذهن المتكلم في تشكيل الجمل والتراكيب طبقا للقواعد التّوليدية التّحويلية، الّتي تتمّ في الجملة بواسطة التّرتيب أوالزيادة، أوالحذف، أوالتنغيم.

النظرية الخليلية الحديثة:

تعتبر النظرية الخليلية الحديثة قراءة جديدة للتراث النحوي وقد سعت إلى بعث الجديد عبر إحياء المكتسب، وإليها يرجع الفضل في الاهتمام بشخصيات علمية فذة في تاريخ الفكر اللّغوي العربي، وتمّ من خلالها إحياء مصطلحات أصلية إلى جانب اقتراح مصطلحات

جديدة، كما تميّزت بتعمقها في تفسير مفاهيم نحوية وبلاغية...الخ متبنية بذلك منهجا علميا دقيقا يضاهي مناهج البحث عند علماء اللّسانيات الغربية، يُثبت عبد الرحمن الحاج صالح من خلالها سبق العرب إلى تلك المبادئ التي اعتمدوها في دراساتهم وأبحاثهم اللغوية؛ حيث يؤكد أنّهم أخذوا ذلك كلّه عن النحو العربي الأصيل، وأشاد بفطنة ودهاء علماء العرب القدامى فيما يتعلّق بالدراسات اللغوية، ويرى في ذلك أنّ علماء اللّسانيات الغربية تداركوها عن طريق ما كتبه المستشرقون عن بنية اللغة العربية، وقد استطاع من خلال الأسس التي اعتمدها في نظريته الكشف عن خطوات تلك المناهج التي اعتمدوها وأفضلية سبق العرب إليها، وفيما يلي عرض مبسط لما ذهب إليه في هذا الصّدد:

أ) **المنهج البنوي:** فيما يخص التحليل المعتمد لدى البنويين، رأى أنّه يقوم على استخراج الوحدات التي يتمّ إدراجها في نظام تقابلي بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصّوتية في الفنولوجيا؛ حيث تنتهي بالحكم على القطعة فيما إذا كانت تدخل في نظام معيّن أو أنّها وجه من وجوه الأداء، وهذا التّحليل يعتمدونه كذلك بالنسبة للدوال؛ حيث يقطعون الكلام إلى أصغر أجزائه ما يدلّ على معنى ثم تصنّف الدوال إلى أصناف... وقد أثبت من خلال هذا التحديد أنّ البنوية نزعت في ذلك منزع الفلسفة الأرسطو طالسية قائلا: "هو مبدأ الهويّة الذي يكتفي أساسا بتشخيص العناصر والوحدات، بانيا كلّ ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصّوتية، وهو أساس النظرة التشخيصية التي ينظر أصحابها دائما إلى الأشياء كأشياء وكذوات ولو كانت أحداثا وهي نظرة تأملية محضة"(10)؛ حيث يقوم الباحث بوصف العناصر الصّوتية محاولا الوصول إلى تكوين الوحدات المورفولوجية لتكوّن بدورها العبارات أو الجمل، ويبرز بذلك العلاقة بين المعنى والمبنى، وقد كان هذا هدف النحاة وعلماء اللغة في التراث العربي؛ حيث أدركوا العلاقة بين المبنى والمعنى، فبدأوا من أصغر الوحدات وتتمثل في الأصوات والحروف في حين تمثل الجملة أكبر الوحدات بناء، فاهتمامهم بالصّواب والخطأ لم يشغلهم عن هذه العلاقات؛ أي فكرة التضام والتركيب التي تتجلى بوضوح مع نهاية القرن الرّابع الهجري مع ابن جني والجرجاني الذي يقول: "ومعلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها بسبب من بعض: والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، والتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام، تعليق اسم باسم، وتعليق اسم بفعل وتعليق حرف بهما..."(11) فتحديد المكونات الكبرى للجملة من خلال الاعتماد على علاقات خاصة بين كلمة و أخرى في داخل الجملة حفلت بها كتب النحو العربي وتآليفه، رغم أنّ تحليلات اللغويين القدامى "جاءت في إطار تحديد نوع العلاقة بين كلمات الضميمة، وسمّوها علاقة إضافة تارة أو علاقة وصل تارة أخرى

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

أو علاقة تبعية تارة ثالثة أو علاقة جواب تارة رابعة".(12) والتي تجسدها ظواهر مختلفة في اللغة.

لقد تفطنّ النحاة العرب إلى أنّ الأساس في توزيع الوحدات اللّغوية مرتبط بما يحيط بها أو بما يجاورها من وحدات أخرى، فاكتشاف الصّفات المميزة لم يكن همّهم الوحيد ولم يقع اهتمامهم على الوحدات اللّفظية في ذاتها بغرض تشخيصها بأوصافها بل تجاوزوا عملية الاشتمال أو التّضمن، بإجراء الشيء على الشيء أو حمل عنصر على عنصر آخر (القياس).

والقياس كما عرّفه عبد الرحمن الحاج صالح: هو "ما يثبّته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية، والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي من الأصول إلى الفروع"(13) حيث إنّ (القياس) في النحو العربي الذي ظهر إلى الوجود في زمن الخليل، لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل؛ أي اكتشاف اللغات المميزة كما هو عند البنويين، وعليه فإنّ "الفكر البنوي الذي يرى اللغة بنية منظمة متكاملة، فيُعنى بتصريف الكلمات، وصلاتها الاشتقاقية وصورها الإسنادية والإضافية من حيث الفصل والوصل مع إبراز الطابع العضوي لأنماط اللّغة، وما يترّتب عن ذلك من فكرة المعاقبة في الموقع، ثم الرّبط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة في النظام"(14) ليس بالأمر الغريب على النحاة العرب ولم يكن خفيا على أذهانهم فقد أدركوها وعالجوها بحسب تصوّراتهم.

ب) المنهج التوليدي التحويلي:

إنّ المتأمل في القواعد النحوية التي أرساها العلماء العرب بالنظر إلى الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التّوليدية المتمثلة في تحديد صيغة القواعد اللّغوية التي تقوم على قدرة المتكلّم على إنتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل وفهمها؛ حيث توصل إلى أنّ البنية العميقة تستمد مقبوليتها من البنية السطحية التي تمثل الأداء الكلامي المنطوق لم تكن بعيدة عن فكرة أعلام تراثنا العربي، فلم تكن فكرة التفسير العقلي وقواعدها بعيدة عن إدراك عبد القاهر ووعيه، شأنها في ذلك شأن النظرية التوليدية التحويلية "فنجده قد سبق تشومسكي إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجمل، حين فرّق بين النّظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم للمعاني في النفس، وهو تماما البنية العميقة عند تشومسكي، أمّا البناء فهو البنية السّطحية الحاصلة بعد التركيب بواسطة الكلمات كما أنّ التعليق هو الجانب الدّلالي من هذه الكلمات التي في السّياق"(15) وهذا ما بيّنه عبد القاهر الجرجاني من خلال قوله: "ليس الغرض بالنظم أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على

الوجه الذي اقتضاه العقل... وأمّا ترتّب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظام الذي معناه ضمّ الشيء كما جاء واتفق"(16)، فقد ربط مسألة النظم وترتيب المعاني في النفس بسياق الحال أي الوضع الذي يكون فيه صاحبه.

لقد اهتم تشومسكي بالبنية التركيبية؛ أي أن تكون الجملة سليمة من حيث تركيبها النحوي بحيث تكون مقبولة من الناحية المعنوية؛ حيث تكون موافقة لمدلولات تلك اللّغة وهذا موجود لدى النحاة العرب القدامى، وهو ما ذهب إليه سيبويه في تصنيفه الكلام بناء على دلالته حيث جعله أنواعا وهي – بما معناه-:

- المستقيم الحسن: أتيتك أمس وسآتيك غدا.
- المحال، وهو أن تنقض أول كلامك بآخره : أتيتك غدا، وسآتيك أمس.
- المستقيم الكذب: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه.
- المستقيم القبيح وهو أن تضع اللفظ في غير موضعه نحو: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه ذلك.
- المحال الكذب: سوف اشرب ماء البحر أمس.

ويعتبر النّوع الأول هو النمط النموذجي للكلام الذي يحقق النحوية وشروط الصدق بمعناها المنطقي والأخلاقي، والنوع الثاني هو المحال؛ حيث يعد سيبويه شروط الصدق مع النحو بمعناه المنطقي، فلابدّ أن تكون الجمل على المستوى التركيبي (فعل + فاعل + مفعول + ظرف) إلا أنها تنتهك الصدق على مستوى علاقة الظرف الاستقبالي بالفعل الماضي وهي ما يسميه سيبويه بنقض آخر الكلام لأوله، وهو انتهاك لقيود الاختيار وهذا يطابق الرأي الأرسطي في قانون عدم التناقض، ويدخل هذا النوع ضمن نطاق المجاز، وأمّا النوع الثالث فإنّه لا ينتهك معيار النحوية لكنّه ينتهك معيار الصدق بمعناه الواقعي الأخلاقي وفق المسلمات المعروفة متّسما بالكذب والزيف، وينتهك شرط الصدق والنوع الرابع (المستقيم القبيح) بمعناه المنطقي والواقعي، والنوع الخامس لا ينتهك معيار النحوية لكن ينطبق عليه ما ينطبق على النوعين الثاني والثالث، ويعدّه داخلاً في نطاق المجاز بكلّ معنى الكلمة؛ بل منطويا على ما يمكن أن ندعوه تركيبا مجازيا.

وقد بيّن من خلال هذه الأمثلة أنّه رغم ورودها في تركيب محدّد إلاّ أنّها لا تخدم الناحية المعنوية لأنّها لا توافق مدلولات اللّغة، وقد أكدّ هذا الحاج عبد الرحمن صالح من خلال نظريته الخليلية الحديثة، ويتجلى ذلك عنده بوضوح في مبدأ الاستقامة والاستحالة (مفهوم السلامة النحوية والاستحسان) ومبدأ الانفصال والابتداء، والفرق يكمن في المنطلق "أمّا التوليديون التحويليون فيفترضون أنّ كل جملة تتكون من مكوّنين اسمي وفعلي ويمثلون هذه البنية

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

بمشجرين الأوّل للبنية العميقة والثاني للبنية السطحية"(17) ويشترط هو الآخر سلامة الجملة من حيث التركيب النحوي وأن تكون مقبولة من حيث الناحية المعنوية، في حين أنّ النظرية الخليلية الحديثة تنطلق من واقع الحدث الكلامي؛ أي من الخطاب نفسه وبمعيار الانفصال والابتداء يكوّن قطعة منفردة في السلسلة الكلامية المفيدة يقول في هذا الصدد: "كلّ ما ينفصل ويبدأ به هو مفردة أو كلمة؛ أي أصل تتولد فيه الفروع ومن هنا صار من الضروري أن يتّخذ مبدأ الانفصال والابتداء معياراً أساسياً لتحديد أقلّ ما ينطق به؛ أي الكلمة وقد سماها النحاة الأوّلون الاسم المفرد أو ما بمنزلته..."(18)، فالنحاة الأوائل انطلقوا في تحليلهم للغة من الاسم المفرد ونتبيّن ذلك من قوله: « ينطلق النحاة الأوائل في تحليلهم للغة من الاسم المفرد باعتباره النواة أو الأصل الذي تتفرع عنه أشياء أخرى، وقد أطلق الخليل على هذا المفهوم الاسم المظهر كما أطلق عليه ابن يعيش والرضي الاستراباذي مصطلح (اللّفظة)(19) ويقصد بذلك أنّ كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عمّا قبلها وما بعدها من الوحدات؛ أي إنّ كلّ وحدة لغوية يمكن الابتداء بها والوقوف عليها حسب موقعها في الكلام، فالتحويل بالزيادة والتعاقب هو الذي يحدّد الوحدات في النظرية الخليلية الحديثة وكل الوحدات محمولة بعضها على بعض بعمليات التحويل. وليس هذا بغريب على النحاة القدامى، وقد سمّيت لديهم هذه القابلية للزيادة (التمكن).

لقد أغفل الغربيون (البنويون بمن فيهم التوليديون والتحويليون) ضرورة الانطلاق في التحليل من اللّفظة، كونهم ينطلقون في تحليلهم من الجملة المفيدة لاعتمادهم الخطاب أداة التقطيع لاستخراج الوحدات بمعنى أنّ "النحاة العرب... ينطلقون من التحويلات لأجل تحديد الوحدات حيث يحملون القطع القابلة للإنفراد؛ أي للابتداء والانفصال بعضها عن بعض فتنعكس التبعية، ويدرك التابع من المتبوع، وتتجلى المواضع التي تختص بها كل وحدة ومجموع هذه المواقع يكوّن ما تسمّيه اللّسانيات الخليلية المثال أو الحد"(20)، وهذا يفسّر لنا وبوضوح إدراك العرب القدامى لهذا المنهج وللمناهج الأخرى في دراساتهم وأبحاثهم اللّغوية متجاوزين في ذلك هفوات هذه المناهج الغربية أو نقائصها.

ج- المنهج التداولي:

إنّ اهتمام النظرية الخليلية الحديثة بالعامل الذي يقوم على مبدأ التّبعية والحمل على الأوّل؛ أي حمل الشيء على الشيء، تلك العلاقات الإندراجية الموجودة بين الوحدة المعجمية؛ أي بين الألفاظ وهذه الخاصية تنعدم عند التوليديين حتى وإن حاولوا تمثيلها بواسطة التّمثيل

التّشجيري، ويتجلّى ذلك بوضوح في تمييز القدماء بين جانبين اثنين في تحليل اللّغة، كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح: يتمثل هذان الجانبان في:

"- الجانب اللّفظي الصّوري الذي يخصّ اللّفظ في ذاته وهيكله وصيغته؛ أي المعنى الموضوع له بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدّلالة الوضعية (دلالة اللّفظ).

- جانب الخطاب، ويتمثل في كيفية استعمال تلك الألفاظ ومدلولاتها في عملية الإفادة؛ أي الإعلام والمخاطبة..."(21)وباعتبار الخطاب ميدان استعمال اللغة فإنّ المعنى لا يتبلور إلاّ من خلال عملية قولية؛ أي التلفظ الذي يمنح اللغة طابعها التداولي بمعنى الاهتمام بالفعل الذاتي في استعمال اللغة؛ أي الانجاز اللغوي في سياق معيّن من خلال تجسيد تتابعات لغوية من وحدات صوتية وصرفية أو سياق موضوعي، فيتبيّن من ذلك أنّ العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة، وأنّ هناك عناصر أخرى أو زوائد (تدخل وتخرج) على النواة التركيبية، بمعنى أنّ تمييز النحاة الأوائل بين الجانب اللّفظي البنيوي وبين الجانب الوظيفي الإبلاغي لم يقتصر على المستوى الانفرادي فحسب، بل تعدّاه إلى المستوى التركيبي، فتدخل بذلك على الجملة النواة زوائد مثل التي تدخل في بنية الكلمة وتتنوّع بذلك المعاني (الدّلالات) حسب استعمالها أي إنّ لكلّ لفظ موضعا خاصا، ولا يتحدّد معناه إلاّ في الموضع الذي يمكن أن يكون فيه.

وتجدر الإشارة أنّ الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح نبّه إلى أنّ تفسير ظواهر الإفادة والتّبليغ بالاعتماد على اعتبارات تخص اللّفظ، هو اعتبار خاطئ، وقد اعتبره سببا لأوهام كثيرة يقول في هذا الصّدد "...لأنّ اللّفظ في الوضع اللّغوي يدل معناه الموضوع له على أكثر من معنى (أي أنّه متعدّد ومتغيّر خارج السّياق) أمّا في الخطاب الواحد الخاص فإنّ المتكلم لا يريد باستعماله إلاّ معنى واحدا"(22)، تحذيراً من الخلط في التحليل بين البنية اللّفظية (الهيكل البنيوي للجملة) وصيغة الخطاب التي تتكون من مسند ومسند إليه وفي خضم كل ما سبق قوله عن المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة نتبيّن أنّ عبد الرحمن الحاج صالح يولي اللفظة أهمية قصوى، وقيمة في مجال تحليل النظام اللّغوي العربي وتشخيص وحداته باعتبارها أصغر وحدة في الخطاب، والمستوى المركزي الذي اعتمده النحاة الأوائل في التحليل والتفسير إلى مستويات أخرى أكثر أو أقلّ من اللّفظة، ويتجلّى ذلك بوضوح من خلال الجدول الآتي:

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

المستوى 6	الحديث أو الخطاب
المستوى 5	↑ بنية الكلام أو البنى التركيبية
المستوى 4	اللّفظات (ج لفظة)
المستوى 3	↑ الكلم (الكلمات)
المستوى 2	↑ الدّوال (العناصر الدّالة كالصيغة والمادة)
المستوى 1	↑ الحروف
المستوى 0	↑ الصّفات المميّزة للأصوات

نلاحظ أنّه بيّن أنّ اللّغة نظام ذو مستويات، والمقصود بالمستوى مجموعة من الوحدات إذا ركّبت في بعضها عن طريق الإضافة تعطيها وحدات من المستوى أعلى، فمثلا نجد: مستوى الأصوات المكون من: الحروف، الحركات وعناصر المدّ والتضعيف والنبر، ثمّ مستوى الكلمات؛ أي المستوى الصرفي، ثم مستوى الجمل؛ أي المستوى النحوي، أمّا المستوى الصوتي فعناصره لا تحمل دلالة في حين أنّ المستويين الصرفي والنحوي عناصرهما تحمل دلالة، بدليل أن الدرس اللّساني يبدأ بالأصوات التي تشكل الكلمات؛ أي وحدات دالة ثم يلي ذلك بناء الكلمات من حيث الشكل والوظيفة، ثم تركيب الكلمات في جمل إسنادية فيبيّن قواعده ومعانيه النحوية، وأخيرا ينتهي عند درس المعنى.

وقد أشادت **خولة طالب الإبراهيمي** بقيمة اللّفظة في التحليل اللّغوي العربي بأهميّتها في مستوى التطبيقات التربوية بقولها: "إذ يمكن أن تستثمر نتائج هذا المفهوم عند اختيار المادة النحوية المراد تعليمها وكذلك عند تركيبها وتحديد الكيفية التي ينبغي أن تعرض بها على المتعلمين"(23) فقد حمل النحاة العرب الجمل بعضها على بعض، فاكتشفوا البنية اللّفظية الجامعة بينها والتي تشترك فيها العدد اللاّنهائي من الجمل ظهرت موازاة بين العناصر، وهو الّذي يسمّيه النحاة قياسا ومثالا، تبنى عليه وتتفرّع عنه الفروع حيث يتحكم في ذلك المستوى وبين بقية العناصر العامل، وقد انفرد النحو العربي بهذا العمل الإجرائي ولا نجده عند علماء اللّسانيات الغربية، وإن وجد لديهم فعن طريق تأثرهم بالدّرس اللّغوي العربي من خلال ما كتبه المستشرقون عن بنية اللّغة العربية، ومن خلال عرضنا لمبادئ النظرية الخليلية نتبيّن أنّ العرب تفطنوا بذكائهم الخارق إلى المناهج الغربية بما فيها البنيوي والتوليدي والتحويلي والتداولي مع

مراعاة التكامل الموجود فيما بينها، لكن دون فصل منهج عن الآخر حيث أدركوا ذهنيا التكامل الموجود فيما بينها.

وإنّ الوقوف على أسس النظرية الخليلية تكفي لتبين لنا أنّها تلخص مبادئ المناهج الغربية (الوصفي، التوليدي التحويلي والتداولي) وذلك يتجلى في:

- اهتمام العرب بتصنيف الوحدات وتحديد صفاتها الذي نجده لدى البنويين.
- اهتمامهم بالتّحولات باللّفظ والتركيب والتوليد الذي يحدث في سياقاتها المختلفة ومن خلال رتبتها في الكلام أو الجمل والذي اهتم به تشومسكي.
- ومن اهتمام بالسيّاق والمعنى وأثره في الكلام من خلال الاستعمال والذي تهتم به النظرية أو المنهج التّداولي الذي يحقق التكامل بالنسبة للمنهجين السالف ذكرهما (الوصفي والتوليدي التحويلي).

خاتمة:

وفي الأخير لا يسعنا القول إلاّ أن نقرّ أنّ محتوى المناهج اللّسانية (المنهج البنوي المنهج التوليدي التحويلي وكذا التداولي) في الدّراسات اللّغوية الغربية لا يقلّل من قيمة الجهود التي بذلها النحاة العرب في دراستهم للغة العربية وليست بالغريبة عنهم لأنّهم كانوا السّباقين إلى هذه الأصول، وقد أكّد ذلك بعض اللّغويين المحدثين ممّن اجتمعت فيهم صفة الدّراية العميقة بالنحو العربي، وكذا إطّلاعهم الواسع على ما تمّ تحقيقه في ميدان اللّسانيات وأذكر على رأسهم تمام حسان الذي ذهب في دراساته إلى أنّ كلّ تلك الاتجاهات التي نجدها في الدّراسات اللّغوية الغربية قد عرفها النّحاة العرب القدامى، وبيّن ذلك من خلال تعرّضه لمختلف الاتجاهات، وبذلك نصل إلى النتائج التالية:

- تمكّن العرب من التنظير لعلوم في مختلف المجالات العلمية والمعرفية في النحو والدلالة والصرف والبلاغة والفقه والمعجم.
- اعتمد العرب المنهج الوصفي في النحو العربي، فلم يكن منهجهم معياريا بحتا كما ذهب إلى ذلك معظم الباحثين، ونتبيّن ذلك من مفهوم النحو (انتحاء كلام العرب)؛ أي إتباع قواعد وأصول العرب في كلامهم من خلال استقرائها من مصادر أصلية وهي: القرآن الكريم الحديث النبوي الشريف، الشعر والنثر، كما اعتمدوا المنهج المعياري في تعليم القواعد وتلقينها لاعتنائهم بالصواب والخطأ في اللغة حرصا منهم على ما يجب أن نتكلّم به وليس ما هو موجود بالفعل في اللّغة، ولم يكن ذلك على حساب المناهج الأخرى أو إقصائها من الدرس اللّغوي.
- ظهور دراسات في مجال النحو في كلّ من مدرسة البصرة والكوفة.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

- بروز الإجراءات البنوية في الدّراسات اللّغوية العربية من خلال دراسة ظواهر لغوية مختلفة كالتقديم والتأخير والحذف والفصل والوصل ضمن الفصائل النحوية، متقصية حالات الوجوب والجواز وبيان وجوه الحسن والقبح والضعف وغير ذلك، لكن تبرز فيما بعد بشكل واضح مع الجرجاني الذي عالجها معالجة أسلوبية من خلال دراسته للظواهر الأسلوبية فعالجها بذلك معالجة أسلوبية في سياقات مختلفة من خلال ربطها بالأبعاد النفسية والثقافية والاجتماعية للأطراف المشاركة للحدث اللّغوي وبحثه عن الدواعي الدلالية التي اقتضت ذلك.

- اهتمام العرب بالعلاقات المعنوية واللفظية والرّبط بين الأصوات ودلالاتها إيمانا منهم بأنّ المفردات تكتسب قيمتها الدلالية والجمالية داخل السياق، ويتضح لنا هذا جليا عند عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم، وهي نفسها التي اهتم بها تشومسكي في النظرية التوليدية التحويلية، ويعتبر هذا دليلا على أنّ تشومسكي قد أفاد كثيرا من الموروث اللغوي العربي.

- اقتراب العرب من المحدثين في نواح كثيرة من دراساتهم وفي نظرتهم إلى اللغة من حيث اعتبارها بناء محكما متكاملا.

وبهذا يمكننا القول إنّ العرب عرفوا نظريات في دراساتهم اللّغوية، ولو لم يكن ذلك بنفس الطريقة التي اعتمدها المحدثون في دراساتهم اللّغوية وأشهرها: النظرية الخليلية النّحوية، نظرية النظم للجرجاني وحديثا نذكر: النظرية الخليلية الحديثة.

وقوفا على الدّلالة النّحوية، و إبراز دورها في بيان المعنى الدّلالي، مع تتبّع أراء اللّغويين العرب المحدثين فيما ذهبوا إليه نظرا لما فيها من تقارب من المحدثين الغربيين في نواح كثيرة، وباعتبارها بناء محكما متكاملا حيث استطاع العرب الإلمام بـ:

- الإجراءات البنوية: من خلال دراسته للظّواهر اللّغوية المختلفة من تقديم وتأخير وحذف ...الخ وطبعا هذه ليست حكرا على الجرجاني بل هي مبثوثة في أبواب النّحو العربي.

- الإجراءات التّوليدية التّحويلية: من خلال اهتمامه بترتيب الألفاظ في النّظم، بناء على الأنماط التّركيبية المختلفة في سبيل الكشف عن المعنى الذّاتي الظّاهر والباطن للألفاظ بمراعاة قواعد النحو، وأحكامه.

- قيمة المفردات داخل السّياق بناء على العلاقات القائمة بين الألفاظ من مجاورة، ووفق ترتيب معيّن، قصد الإلمام بكلّ أغراض المخاطب ومقاصده، وهو ما اهتّم به اللّغوي الفذّ أحمد المتوكّل في إطار نظرية (النّحو الوظيفي) حديثا في إطار اهتمامه بالنّظريات اللّسانية الحديثة'و نتبيّنها كالآتي:

مفهوم الدلالة النحوية: لقد قسّم اللّغويون الدّلالة النّحوية إلى قسمين:

1- دلالة نحوية عامّة: وتشمل المعاني المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، وتتمثل الأساليب الإنشائية من خلال استخدام الأدوات الّتي تؤدي تلك الأغراض، مثل الخبر والإنشاء، والاستفهام، والأمر، والنداء...الخ.

2- دلالة نحوية خاصّة: وتتعلّق بمعاني الأبواب النّحوية؛ حيث نتمكّن عن طريق الدّلالات المحدّدة لتلك الأبواب من التّمييز بين كلمات اللّغة فالأسماء، والصّفات، والضّمائر مثل تلك الّتي تقع فاعلا في الكلام، أو مفعولا أوحالا... الخ وقد عرّفها ابن جني: "الدّلالة الّتي تحصل من خلال العلاقات النّحوية بين الكلمات، الّتي تتخذ كلّ منها موقعا معيّنا في الجملة، حسب قوانين اللغة؛ حيث إنّ كلّ كلمة في التّركيب لابدّ أن تكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعهاإذ يتجلّى لنا من خلال قوله أنّه يركّز على الجملة بمعناها الأساس من خلال تحديد عناصر معناها، وكشف تركيبها، على أساس أنّ الجملة بمعناها هي الغاية الأولى لكلّ نظام نحوي، فالمعنى النّحوي إذن وحده لا يتمّ المعنى العام للجملة كون المعنى العام ثمرة ربط المعنى بعلم الدلالة، والمعنى الدّلالي يشمل المعنى النّحوي وطريقة التّركيب، ما يعني أنّ الدّلالة النّحوية تقع جرّاء التّفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.

الصّياغة النحوية:

هي الصّورة الّتي يختارها النّحاة لتقديم بياناتهم المستفادة من تحليل الجملة وهو ما يتقابل والعلاقات الرأسية والأفقية والمكوّن المباشر في الدّراسات اللّغوية الحديثة.

العلاقات التركيبية: هي عناصر الجملة الّتي يسجلها اللّغوي أثناء تحليله اللّغة، وهو ما يسمّى كذلك بالوظائف النحوية أو الدّلالات النحوية لقد حدّد اللّغويون المحدثون النّحو الوظيفي على أساس أنه ليس نحو جملة بالمعنى الّذي يأخذه هذا المفهوم في اللّسانيات الصّورية. ولا يمكن نظرا للتوجّه الوظيفي التّداولي إلاّ نحو خطاب، إلا نحوا يرمي إلى وصف،وتفسير الملفوظ اللّغوي بما فيه الخطاب الأكمل أي النّص، بمعنى أنّ النّحو بصفة عامّة يحمل توضيح المعنى، أو المسار الدّلالي والتّركيبي للجملة،من خلال إمكانات النّحو واحتمالاته داخل التّركيب؛ حيث إنّ ترتيب عناصر الجملة يخضع لأغراض المتكلّمين. وعلاوة على هذا فإنّه بتطوّر علم الدّلالة تجاوز اللّغويون الاهتمام بالدّلالة المعجمية إلى دراسة الجملة. ومع التّداولية أصبح يشمل التغيّرات الّتي تطرأ على بناء الجملة،ويؤثّر على معناها ثمّ تطوّر ليشمل دلالة النّص بكامله.

إنّ تحديد معنى الجملة يعتمد أساسا على معنى مكوّناتها؛ أي معنى الكلمات وذلك باعتبار الجملة وحدة نحوية، تعتمد على تنظيم الكلمات، وتحديد وظيفة تلك الكلمات في الجملة ممّا يعني أنّ الوظائف النّحوية، تسهم هي الأخرى في تحديد معنى الجملة؛ حيث يمثّل هذا الأخير

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

المعنى الوظيفي الّذي تضيفه الجملة إلى المعنى المعجمي للمفردات، ومن بين العلماء العرب الّذين تناولوا الدلالة النّحوية بالدّراسة عبد القاهر الجرجاني الّذي فتح بابا جديدا في إبراز علاقة النّحو بالدّلالة من خلال اهتمامه بنظرية النّظم ، مبيّنا أنّ الكلمة لا توصف بالحسن، أو القبح وهي مجرّدة، إنّما توصف بذلك حين تدخل في سياق، أو نظم وتكسب صفتها الّتي يصبح وصفها بها، وذلك بالنّظر إلى ما يجاورها من كلمات في السّياق.

الإحالات:

(1)- ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1. القاهرة: 1988، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص17.

(2)-أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ط1. الجزائر: 2008، المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، ص447.

(3)-المرجع نفسه، ص7.

(4)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر:2007، موفم للنشر، ص28.

(5)- المرجع نفسه، ص32.

(6)- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسانيات الحديث، ع1، الجزائر:1972، مج الثاني، مجلة اللسانيات معهد العلوم اللسانية والصوتية، ص67.

(7)- عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، دمشق: 1994، ندوة النحو والصرف، ص211.

(8)- محمد الخطيب، حضارة أروبا في العصور الوسطى، ط1. دمشق:2006، دار علاء الدين، ص208.

(9)- عبده عبود، الأدب المقارن مشكلات وآفات،ط1. دمشق: 1999، منشورات اتحاد كتاب العرب، ص7.

(10)- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، مقال منشور الكويت: 1989، ص 7.

(11)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 4.

(12)- تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مج المناهل، ط1. المغرب: 1967م، ص 112، 117.

(13)- عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي للغة العربية، مجلة اللسانيات العدد 4 ص 38.

(14)- تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، ص 114، 117.

(15)- تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، ص114.

(16)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 49)-51.

(17)- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، مؤتمر اللغويات الحسابية الكويت: 1989، ص230.

(18)- المرجع نفسه، ص14.

(19)- المرجع نفسه، ص379.

(20)- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، ص 245.

(21)- المرجع نفسه، ص 19.

(22)- عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، إصدار: المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، العدد2 ديسمبر 1993، ص17-18.

(23)- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، ط2. الجزائر: 2000، دار القصبة للنشر، ص99.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن جنّي، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ط1. القاهرة: 1988، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1.
2. أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ط1. الجزائر: 2008، المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية،.
3. محمد الخطيب، **حضارة أروبا في العصور الوسطى**، ط1. دمشق:2006، دار علاء الدين.
4. عبده عبود، **الأدب المقارن مشكلات وآفات**،ط1. دمشق: 1999، منشورات اتحاد كتاب العرب.
5. عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**،.
6. تمام حسان، **تعليم النحو بين النظرية والتطبيق**، مج المناهل، ط1. المغرب: 1967م.
7. خولة طالب الإبراهيمي، **مبادئ في اللّسانيات**، ط2. الجزائر: 2000، دار القصبة للنشر

المجلات:

1. عبد الرحمن الحاج صالح، **المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي**، مقال منشور الكويت: 1989
- **أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي للغة العربية**، مجلة اللسانيات العدد 4.
- **المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب**، مؤتمر اللغويات الحسابية الكويت: 1989.
- **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، الجزائر:2007، موفم للنشر,
- **مدخل إلى علم اللسانيات الحديث**، ع1، الجزائر:1972، مج الثاني، مجلة اللسانيات معهد العلوم اللسانية والصوتية.
- **الجملة في كتاب سيبويه**، دمشق: 1994، ندوة النحو والصرف.
-

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

أمراض الكلام بين مفاهيم اللسانيات العامة والنظرية الخليلية الحديثة: تأخر نمو اللغة عند الطفل أنموذجا

الدكتور أجـد محمد عربي

جامعة وهران 2

تعتبر اللسانيات من أهم الميادين التي يرجع إليها الباحث والممارس العيادي في علم أمراض الكلام(1)، فهي تمثّل من بين أهم المرجعيات النظرية التي تقوم عليها الأبحاث والدراسات في مجال دراسة لغة الطفل. إذ تتوقف فاعلية مقاربة العيادي المعالج لأمراض الكلام على مدى تحكمه في المفاهيم اللسانية الموضوعية واستخدامها الإجرائي على مدى مراحل التكفل اللغوي بداية من الوصف والتشخيص، مرورا بتفسير الآليات اللسانية المضطربة، ووصولا إلى تسطير برنامج علاجي مناسب مع الملمح اللساني العيادي لدى الطفل. من هذا المنطلق، تعتبر النظرية اللسانية التي يرجع إليها و يستعملها الباحث أوالممارس ذات أهمية بالغة كونها هي عماد تأويل المعطيات اللغوية العيادية لدى الحالات واستثمارها اللاحق في العلاج. ضمن هذا السياق، نعرض من خلال محتوى هذه الورقة العلمية تـأخر نمو اللغة الشفهية ومختلف المميزات العيادية التي يتصف بها الأطفال المُتأخرين لغويا على المستوى اللساني بين النظريات الغربية والنظرية الخليلية الحديثة.

تأخر نمو اللغة الشفهية في النظريات اللسانية الغربية

يرتكز التصنيف اللساني الوظيفي لاضطرابات اللغة والكلام على مبدأ التقطيع المزدوج (la double articulation)، إذ يوضح لنا Martinet أن المدونة اللسانية تقسَّم إلى مستويين من التحليل (**أنظر الشكل رقم 15**)، وهما: **التقطيع الأوَّلي** (Première articulation) الذي يقع على مدارج الكلام (la chaine verbale) وينتهي إلى العناصر الدالة على المعاني الإفرادية، وهي الكلم (monèmes)(2)، و**التقطيع الثانوي** الذي يخص هذه الكلم نفسها، و يفضي إلى العناصر الصوتية غير الدالة (3) التي تتركب منها الكلم و هي حروف المباني(4).

تتمثل المهمّة الرئيسية للغة حسب هذا التيّار اللساني في **التبليغ**، لكن لها عملاً آخر كأنه تابع وملازم للتبليغ، وذلك هو تحليلها للواقع الذي يظهر ويتحقق بظهورها وتحققها. لأن الكلام الذي هو فعل المتكلم أي المُبَلِّغ إنما هو تقطيع يقع على حقيقتين مختلفتين في وقت واحد وهما **الصوت (عناصر التقطيع الثانوي)** الذي يرسله المتكلم، و**المعاني (عناصر التقطيع الأوّلي)**

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

التي يريد إبلاغها إلى السامع. فواضع اللغة (أي مجموع الناطقين) عندما يضع الأدلة اللغوية بتخصيص بعض المخارج الصوتية إزاء المعاني فإنه يجري على مادة الصوت تحليلا علاجيا يتبعه بالضرورة تحليل آخر مُزامن له يجريه على المعاني(5).

ويَعتبر Martinet(6) التقطيع الأوّل على أنه الكيفية التي تُنظّم بها الخبرة (l'experience) التي يشترك فيها أفراد مجتمع لغوي معين. إذ أن أصالة الفكر (la pensée) لا تظهر إلا من خلال هذا **التلاحم** غير المنتظر للوحدات؛ حيث عملية **إلصاق** (7) الصفات مع الاسم، الوحدات الظرفية بالصفة، علامة التعريف بالمُعرّف تدخل في إطار **الميزة الخلاقة** (créativité) للمُتكلم. من هذا المنطلق، نشير أن تأخر نمو اللغة هو قبل كل شيء **تأخر نمو التحكم في عناصر التقطيع الأوّل المتمثلة في العناصر الدالة على المعاني الإفرادية (البعد المعنوي للكلام)** (8) التي تتجلى في المستوى الإفرادي، المستوى التركيبي الصرفي، والمستوى التداولي ومن ثم تأخر نمو نشاط استغلالها في عملية التبليغ اللغوي.

كما يمكن أن يصاحب تأخر نمو اللغة اضطرابات على مستوى التقطيع الثانوي أي العناصر الصوتية غير الدالة التي تتجلى في المستوى الفونولوجي (**تأخر الكلام**)، المستوى الصوتي (**اضطرابات النطق**)، أو اضطرابات في إيقاع و سيولة الكلام (التأتأة). وفي سياق تأخر نمو التحكم في عناصر التقطيع الأوّلي الذي يُميّز الأطفال المتأخرين لغويا يمكننا أن نوضّح هذا أكثر من خلال المستويات اللسانية التي تندرج ضمن التقطيع الأولي.

- **المستوى الإفرادي الدلالي:**

تعتبر عدم الكفاية الإفرادية (l'insuffisance lexicale) من بين الخصائص الأساسية التي تميز لغة الأطفال المتأخرين لغويا الذين يظهرون تأخر في نمو الرصيد الإفرادي. يمس هذا التأخر اتساع (l'étendue) السجل الإفرادي، دقّتِه و تنظيمه وفق أصناف دلالية. إذ يُسجّل فقر كمي في الوحدات الإفرادية، وفي دقّة إنتاجها(9). و يتميّز عامة الأطفال الذين يعانون من الاضطرابات الخاصة للغة الشفهية (TSL) بظهور متأخر للكلمات الأولى : في المتوسط 23 شهر عوض 09-12 شهر عند الأطفال العاديين، و يمكن أن يمس هذا التأخر الإنتاج و الفهم معا. وبالتالي يعتبر مؤشر تأخر نمو الوحدات الإفرادية المبكرة لدى الأطفال من العناصر المهمّة في طرح التشخيص العيادي المبكر كما وضحنا هذا من قبل (10).

- **المستوى التركيبي الصرفي و اللغة البرقية**

تعتبر عدم الكفاية التركيبية الصرفية (l'insuffisance morphosyntaxique) ميزة أساسية أيضا للغة الأطفال المتأخرين لغويا والذين يظهرون تأخر في نمو التركيب مما ينتج عن ذلك لغة برقية نظرا لغياب حروف المعاني أو لاستعمالها غير السليم. وتتعلق الصعوبات التركيبية الصرفية في البناء الصرفي للأفعال، أدوات تعريف الأسماء و إنتاج الضمائر. إضافة إلى حذف أو قلب العناصر المكونة للجمل وغياب التحكم في ترتيبها، وصعوبة إنتاج الجمل المركبة (complexes) عامة (11).

- **المستوى التداولي و الرطانة اللغوية**

يتميز الخطاب عند بعض الأطفال المتأخرين لغويا بعدم الكفاية التداولية (insuffisance pragmatique) لغياب الانسجام وعدم الوضوح وهذا راجع إلى التشوهات اللغوية وصعوبة التركيب اللساني لدى الطفل، هذا ما ينتج عنه صعوبة في تبليغ المعلومة و الإفادة(12). ففي حالة الأطفال المتأخرين لغويا، يكمن المصدر الأول للصعوبات التداولية في المكونات اللسانية؛ كون هذه الأخيرة تستهلك القدر الكبير من الجهد المعرفي من طرف الطفل. تحدّ هذه الصعوبات اللسانية مختلف أنواع التفاعلات الخطابية والتداولية للطفل، إذ تشكل هذه الأخير عناصر مهمّة في نمو قدراته الاجتماعية(13).

الاضطرابات اللسانية المصاحبة لتأخر نمو اللغة الشفهية: النطقية و الفونولوجية

تتمثل في الاضطرابات التي تمسّ **عناصر التقطيع الثانوي** كما أشرنا آنفا، فهي تمس الوحدات الصوتية (phonèmes) وهي معزولة أو في ارتباطها بين بعضها البعض. إذ يمكن أن نبيّن هذا من خلال الأبحاث التي وصفتها على الشكل التالي:

- اضطرابات النطق:

يعرّف اضطراب النطق (Trouble d'articulation) على أنه خطأ ثابت و آلي في تحقيق الحركة المناسبة لإصدار صوتم (phonème) محدّد (14)، ترجع أسباب اضطرابات النطق إلى أصل عضوي (الشقوق الحنكية و/أو الشفهية، التشوهات الخلقية للفك والأسنان...)، أوإلى أصل وظيفي (عدم استيعاب الطفل للحركة النطقية المناسبة لصوتم معين). و حسب النموذج التقليدي لـ Herbert المعمول به في الأوساط العيادية الفرونكوفونية، يعتبر الخطأ في الانجاز الحركي للصوتم كاضطراب نطقي إذا توفّرت المعايير(15) التالية: عدم إمكانية إنتاج الصوتم (أوالصواتم) وهو معزول؛ توفر ثبات و آلية الخطأ في الانجاز الحركي للصوتم وهو معزول أو داخل

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

التسلسل الصوتي؛ يمكن للصوتم أن يُحذف (الحذف الثابت للصوتم) أو يبدّل بصوتم آخر (الإبدال الثابت و المستمر بصوتم آخر، دائما نفسه) أو بصوت آخر لا ينتمي إلى نظام اللسان المستعمل (16).

ويمكن تمييز العديد من الاضطرابات النطقية: فمن خلال تطبيق مبادئ الصوتيات النطقية أوالفيزيولوجية (phonétique articulatoire) يمكننا تمييز وملاحظة اضطرابات نطق الصوامت التسريبية (constrictives) من حيث المخرج و/أو الصفة. هذا ما يسمى **باللُثْغَة** (sigmatisme) والتي تتجلى في العديد من الأشكال العيادية: **اللُثغة بين الأسنانية**: تقدم اللسان بين الأسنان مما يتسبب في اختلال نطق الصوامت [S] و[Z]؛ **اللثغة الجانبية أو اللشلشة**: تنتج عن التموضع الخاطئ للسان على جانبي التجويف الفمي (cavité buccale) مما يعيق مرور الهواء عبر القناة المركزية للسان لتتشوّه بذلك الوحدات الصوتية [S] و [Z]؛ **اللثغة الحَبسِيَّة (occlusif)**: تقدم موضع نطق وحدة صوتية تسريبية أوأكثر ليوافق بذلك موضع وحدة أو وحدات صوتية أخرى. يتعلق الأمر هنا بإبدال التسريبيات بالحَبْسِيَات و التي يكون لها تقارب في موضع النطق كالوحدات [S] و [š] التي تتحول إلى [t]؛ **اللثغة الأنفية(nasal)**: يُغلق اللسان التجويف الفمي و هذا بالضغط على مؤخرة الحنك مما ينتج عن هذا خروج الهواء من الأنف على شكل شخير (ronflement)، يمس هذا النوع من الاضطراب نطق الوحدات الصوتية التسريبية لاسيما [S، Z، š] و أحيانا [f] و [v]. نشير أن اللثغة الأنفية هي خطأ حركي يمس التسريبيات و لا تنتج عن مشكل في التصويت كتسرب الهواء إلى التجاويف الأنفية أو عن عدم كفاية شراعية (insuffisance vélaire) فحركية شراع الحنك جيدة ونطق الوحدات الصوتية الأخرى سليم.

أمّا في حالة نطق الوحدات الصوتية الحَبْسِية (occlusives)، يمس الخلل موضع النطق الذي إمّا أن يُقدَّم أويُؤَخّر (مثلا في التقديم: [k] تعوض بـ [t]؛ أو في التأخير: [d] تُعوّض بـ [g])، كما نشير إلى تحوّل صفة الجهر إلى الهمس (مثلا: [b] تبدّل بـ [p]؛ أو [d] بـ [t]). نبيّن أن في العلاج يركز معالج أمراض الكلام على وعي الطفل بالعلامات المميّزة (traits distinctifs) و على المكتسبات النطقية والتحقيق الحركي لمختلف الوحدات الصوتية (17).

- **الاضطرابات الفونولوجية:** تعتبر الاضطرابات الفونولوجية بمثابة خلل في تتابع وتسلسل الصواتم (phonèmes) داخل الكلم، والذي يلاحظ في الإنتاجات اللفظية للطفل بداية من سن الرابعة (سن اكتمال نضج مختلف البنى الفونولوجية للإنتاج الشفهي). هذا ما يُسمى بتأخر الكلام أو تأخر نمو القدرات الفونولوجية، فهو لا يرجع إلى سبب عضوي أو عصبي. تختلف

نوع الاضطرابات الفونولوجية من طفل إلى آخر، فهي تشترك في أنها تتعلق بالتحولات التي تمس الإنتاج التتابعي للمقاطع و/أو الصواتم في بعض الكلمات. ومن بين الاختلالات التي تمس فونولوجيا الكلام: الحذف، الإبدال، القلب، إضافة صواتم ومقاطع و غيرها من السيرورات الفونولوجية المرضية. وكلما زادت الاضطرابات الفونولوجية زاد غياب وضوح (inintelligible) خطاب الطفل (مما يجعله يرجع إلى وسائل الاتصال غير اللفظي: الحركات، النظر و الإيماءات...). كل هذا يمكن أن يؤثر على سلوكه و تكوينه النفسي الوجداني(18).

وفي نفس الصدد، بيّنت العديد من الأبحاث العلمية أن الأطفال الذين يعانون من الاضطرابات الخاصّة للغة الشفهية غالبا ما يُعانون من تأخر في النمو الفونولوجي أيضا. ففي إنتاج الكلام، يُظهر هؤلاء الأطفال ملمح فونولوجي (Profil phonologique) مشابه للأطفال الأصغر من سنهم و هذا وفق نتائج دراسة Crystal،Fletcher وGarman سنة 1989، وهذا راجع إلى النمو البطيء للتنظيم الفونولوجي فهو يمر بنفس المراحل النمائية العادية. و تتجلى الأخطاء الفونولوجية بشكل غير ثابت مع اختلال المهارات الميتافونولوجية، ويتبنى كل الأطفال المتأخرون فونولوجيا نفس استراتيجيات التبسيط من خلال مختلف السيرورات التي وصفت في العديد من الدراسات Leonard و Brown، 1984؛ Ingram، 1987؛ Leonard، 1985 (19)

- **اضطراب إيقاع و سيولة الكلام (التأتأة):**

يتعلق هذا الاضطراب بالبعد فوق المقطعي للإنتاج اللفظي (suprasegmentale)، فهو يُسجّل ضمن اضطرابات الاتصال(20)، إذ تتجلى العلامات العيادية بين البعد اللساني كتكرار المقاطع، تمديد الأصوات، والبعد الجسمي أو الفيزيائي مثل التشنجات العضلية، التعرّق واحمرار الوجه و مشاكل تنسيق التنفس الصدري مع إصدار الكلام، إضافة إلى البعد النفسي كالانعزال و المشاكل العلائقية. وتظهر التأتأة في أغلب الأحيان بين سن الثانية و الخامسة من حياة الطفل لأسباب نفسية أو وظيفية(21)، ومن هذا المنطلق يمكننا الإشارة إلى أهمية هذه المرحلة في اكتساب الطفل المتزامن للسيولة اللفظية (la fluence) والبعد الإفادي للغة(22)، وبالتالي يمكن أن نتكلم عن مصاحبة التأتأة لاضطرابات اللغة والكلام.

وفي هذا السياق، بيّنت دراسة في مجال الكشف المبكر عن اضطرابات الاتصال واللغة، والتي أنجزت على مجموعة 50 طفل يظهرون علامات بداية التأتأة أن بينهم 17 طفل يعانون أيضا من تأخر في نمو اللغة الشفهية و تأخر الكلام(23). بمقابل هذا، توضح أبحاث أخرى غياب التلازم الموجود بين تأخر نمو اللغة و التأتأة، إذ بيّنت دراسة Watkins (2005) غياب تأخر نمو اللغة كميزة خاصة بالأطفال المصابين بالتأتأة وهذا بعد إنجاز دراسة طولية توضح النتائج المتوسطة أو فوق المتوسطة بعد تقييم مستوى لغتهم العفوية(24).

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

في الأخير، نبيّن أهمية وضرورة تحديد معالج الكلام (l'orthophoniste) لمختلف الاضطرابات المصاحبة لتأخر نمو اللغة، كل هذا يسهل عليه عملية بناء برنامج علاجي مناسب وفق كل مستوى لساني.

تأخر نمو اللغة الشفهية في ضوء مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة:

يقول الحاج صالح(25)في وصفه لمستويات اللغة أن أهم ما اكتشفه النحاة العرب القدامى في اللغة هو نظام **المستويات المتداخلة** بوصف خاص انفردوا به ولم يُسبقوا إليه قديما وحديثاً. وأخطر ما أثبتوه ليس في **تكوّن المستوى مما تحته** (التضمن أو الاحتواء) من العناصر باطّراد مثل تكوّن البسيط من الوحدات الدالة من الوحدات الصوتية غير الدالة(26) بل **في تكوّن كل مستوى من وحدات أصلية ومن زوائد عليها يتفرع المزيد فيه من الأصل بقوانين خاصّة**. ويضيف الحاج صالح في نفس السياق، أنّه لا يكفي أن نقول إنّ مستوى العناصر الدالة متكوّن من وحدات صوتية غير دالة بل أن نميّز بين الوحدات التي تكون **أصولاً وغيرها وهي الزوائد وما هي التي تجمع بين هاتين الصفتين**(27).

ومن خلال مراجعتنا للمادة النظرية التي عُرِضَت حول الكيفية التي يكتسب بها الطفل اللغة من منظور النظرية الخليلية الحديثة جعلتنا نركز اهتمامنا أكثر على فكرة أن الطفل يتفطن شيئا فشيئا في أثناء نموه الفكري اللغوي إلى وجود علاقات من نوع آخر غير الدلالية وغير التقطيعية، وهي **العلاقات البنوية** التي تربط بين **الحروف** وتنشأ منها **الكلم** و تلك التي تربط **الكلم** فيما بينها فينشأ منها **الكلام**(28).

ويقول الحاج صالح في موضع آخر(29)، أن الطفل يفاجئنا باكتسابه السريع جدّا للكثير من **الصيغ ومواضع الكلم** وتحصيله لبعض الأدوات النحوية ونمو مادته الإفرادية. وقد لاحظ ههنا الباحثون شيئا مهمّا جدا وهو أن الطفل لا يكتسب هذه المهارة التركيبية بحكايته لما يسمعه من الكلم و الجمل نفسها، بل من حكاية **العمليات المُحدثة** لها، أي باكتساب الأنماط والمُثُل لا ذوات الألفاظ. من هنا، نشير أن تصنيف اضطرابات اللغة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أن **اضطراب صياغة عنصر لغوي معين هو اضطراب في العملية المحدثة له**. ويوضح أكثر الحاج صالح في مسألة اكتساب الطفل **للعلاقات البنوية** ويقول إن الطفل يتمكن من استنباط البنى اللغوية من المسموع و تصييره إياها **مُثُلاً وأنماطا يستطيع أن يُفَرّع عليها كلاما كثيرا**.

إن دراسة قيمة توظيف المفاهيم اللسانية العربية في المجال المرضي لنمو اللغة، مكنتنا من التعرف على طابعها الإجرائي الذي يسمح باستخراج مختلف المميزات اللسانية المضطربة وهذا

بالرجوع إلى مبادئ التحليل اللساني الخليلي الحديث(30).كما اتضح لنا الاختلاف الجوهري بين ما جاء في الأبحاث اللسانية البنوية في وصفها لتأخر نمو اللغة ورؤية النظرية الخليلية الحديثة التي تنبني على مجموعة من المبادئ أهمّها أن **للّغة مراتب كلها أصولا وفروعا تحكمها مجموعة من الضوابط**. فاختلاف النظرة حول اللغة ومُنطلق التحليل ومنهجه يؤدي إلى اختلاف الوصف العيادي وتفسير تأخر نمو اللغة. لقد بيّنت المقاربة اللسانية العربية العيادية **أن تأخر نمو اللغة هو تأخر استيعاب الطفل واستدخاله لمختلف البنى والمُثُل المولدة لمستويات الكلام، إذ أظهرت غالبية الحالات المدروسة مجموعة من الصعوبات التي مسّت نشاط بناء كل من أنوية اللفظات الفعلية وأنوية الوحدات التركيبية ووصلها بمختلف الزوائد أوالفروع التي تدخل و تخرج عليها، إضافة إلى صعوبات تفريع الفروع من الأنوية الاسمية**. ويمكن إجمال نتائج الدراسة في الشكل رقم (03). **(31)**

الشكل رقم (03): الجدول اللساني العيادي لتأخّر نمو اللغة الشفهية عند الطفل في ضوء مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة

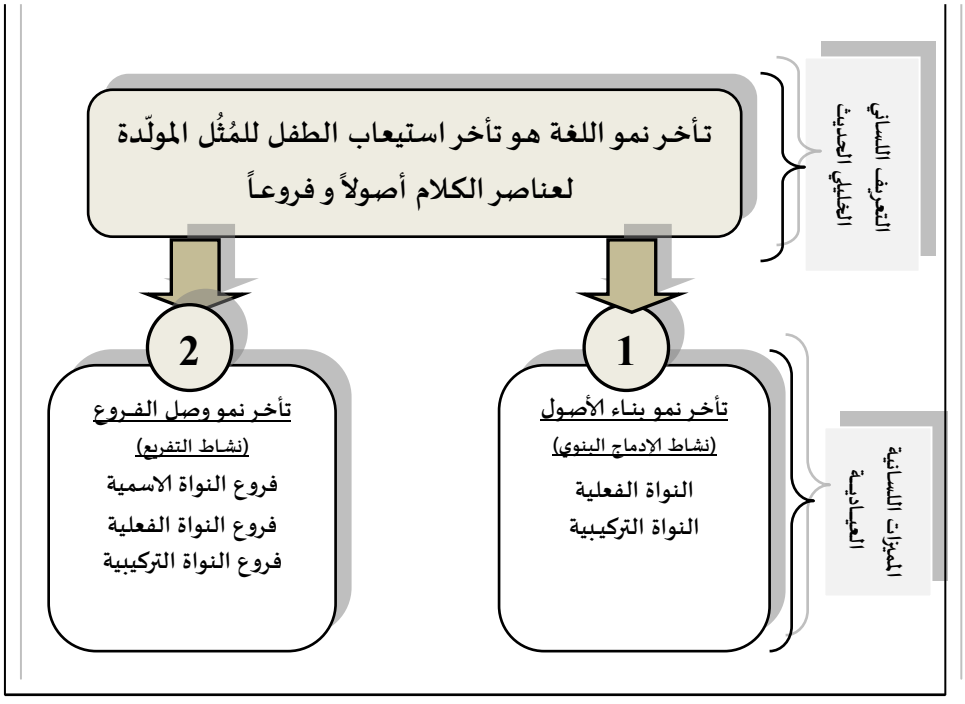

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

تتضح رؤية النظرية الخليلية الحديثة في وصف وتفسير الاضطرابات التي تحدث على مستوى الجملة؛ فهي رؤية لا تنحصر فقط على مفهوم **التجاور البسيط** أو **فقدان البناء التركيبي الصرفي** مع استمرار البناء البرقي (télégraphique) للجمل و غياب الاستعمال الصحيح لحروف المعاني كما جاء هذا وفق مبادئ اللسانيات البنوية أو الوظيفية(32)، بل تمتد إلى العمليات و**الإجراءات التَحتِية** (sous-jacentes) التي تُوصَفُ من خلال مفهوم **المثال المولّد للوحدة التركيبية** (schème de la tectonie) الذي تعكس درجة استيعابه من قِبَل الطفل **البُعد الخلاق** (créativité) في صياغة مختلف أنواع الجمل التي تعبّر عن قصده التبليغي و هذا بتخصيص معانيها التي جاءت في أنويتها التركيبية بمخصّصات معينة (بالوصل). من هذا الاعتبار، نرى أن الوصف اللساني لميزة عدم الكفاية التركيبية الصرفية (l'insuffisance morphosyntaxique) التي وُصفَت على أنها الميزة الأساسية للغة الأطفال المتأخرين لغويا هو وصف غير كافٍ من حيث إنه لايَصِف الفِعْل التَصَرُّفِي والآليات المضطربة في الصياغة التركيبية للمُتكلّم. إذ يُقصَد باستيعاب الطفل للمُثل المولّدة **درجة إستدخاله المعرفي للعمليات المُحْدِثَةِ والإجراءات التي تسمح له بصياغة عناصر الكلام السليم لفظاً ومعناً**. إذ نرى أن هذا الاستدخال (intériorisation) يكون تدريجيا وفق سن الطفل ومدى نمو مختلف النشاطات الذهنية المتدخلة في عملية صوغ الكلام(33).

ويتبيّن من خلال نتائج الحالات العيادية الخاصّة بالتناول الإجرائي الثاني أنها فعلا تعاني من تأخر عام في استيعاب المُثل المولدة التي تسمح بصياغة مختلف مراتب الكلام أصولا وفروعاً (باستثناء الأصل الإسمي)، واتّضح هذا أكثر في مستوى الوحدات التركيبية التي تفرض **درجة عالية من التجريد** كما أشرنا سابقا مقارنة بالمستويات الأخرى(34). إنّ مناقشة نتائج الحالات العيادية في الوسط الإستشفائي تُبَيّن أكثر الاختلاف الإبستيمولوجي القائم بين الرؤية اللسانية العربية والرؤية اللسانية العامة في وصف و تفسير تأخر نمو اللغة الشفهية؛ إذ تقوم الأولى على مبدأ **تأخر استيعاب الطفل للعلاقات البنوية والتركيبية (المُثُل المولّدة) التي تجمع و تُؤلّف بين عناصر الكلام باختلاف مراتبها وفق مفهوما الأصل والفرع**، في حين تركّز اللسانيات البنوية على استيعاب الطفل للعلاقات الإندراجية أو الإشتمالية. وبالتالي، اختلاف المبادئ والمنهج يؤدي بالضرورة إلى اختلاف المقاربة اللسانية العيادية لتأخر نمو اللغة الشفهية، فإذا كانت اللسانيات البنوية ترى أن تأخر نمو اللغة هو **تأخر زمني في استيعاب النُظم التحتية للغة (la conception modulaire) بنظرة تجزيئية (بالفصل والجنس)** فإنَّ النظرية الخليلية الحديثة تُعرِّف هذا التأخر على أنه تأخر زمني في استيعاب مراتب اللغة أصولاً و فروعاً على اعتبار أن اللغة هي نظام

المستويات المُتداخلة، فهي تشرح بعُمق تأخر العمليات المتدخلة في صياغة المستويات ونوع العلاقة التي تجمع عناصر الكلام (بناء أو وصل). إذ يؤكّد الحاج صالح في تعريفه للكلام (بالعودة إلى تعريف **السيرافي**) على أنه مجموعة العناصر التي تَأْتَلِفُ (s'harmonisent) فيما بينها حسب عدد من **المراتب** (وفق الموضع: الأوّل/الأصل أو الثاني/الفرع)، فكل الظواهر اللغوية مهما كانت هي بالضرورة إمّا فروع أو أصول تُؤَسِّس **لتدرج داخلي للنظام اللساني** (la hiérarchie interne)(35)

فكلما زاد استيعاب الطفل لهذا **التدرج الداخلي** للنظام اللغوي (علاقة الأصول بالفروع والعكس) زاد تحكّمه في عمليات صوغ الكلام وإجراءاته. وإذا حاولنا الرجوع إلى مبادئ النمو النفس لغوي، فيظهر أكثر أهمية الاعتماد على بعض المفاهيم النفس لسانية (psycholinguistiques) التي تشرح أكثر عملية الاستدخال الذهني (intériorisation mentale) للمُثُل المولّدة الخلاّقة والتي هي **مقاييس اللغة** التي تُصاغ عليها عدد لا محدود من **مراتب اللغة أصولاً وفروعاً** نذكر: مفهوم السّماع اللغوي المُبكّر لدى الطفل وقيمة التبادل اللفظي مع الراشد في ضوء نموذج التفاعل اللغوي(36) في استيعاب واستنباط **البُنَى والمثُل اللغوية**، وعلاقة نمو **الوظيفة الرمزية** و الذكاء التَمَثُلي(37) بمفهوم الصياغة وإجراءات القياس، وبلوغ مستوى متقدم من التجريد المعرفي (l'abstraction au sens piagétien) واكتساب مختلف النشاطات الذهنية المرتبطة بعملية صياغة الكلام.

ختاما يمكن القول النظرية الخليلية الحديثة تحتاج مثل أي نظرية أخرى إلى التحيين والتطوير المستمر، إذ نعتقد أن علم أمراض الكلام هو من أهمّ الميادين التطبيقية التي يمكن من خلاله إعطاء أفكار نقدية بنّاءة (une critique constructive) تساهم في تدعيم أو مراجعة بعض المفاهيم اللسانية العربية التي تخدم الدراسة العيادية والعلاجية لأمراض الكلام.

الإحالات:

(1) فضّلنا استعمال "**علم أمراض الكلام**" عوض الكلمة المعرّبة لفظيا "**الأرطوفونيا**" للكلمة الفرنسية" orthophonie"، لأنها تفي بالغرض المطلوب من الناحية التبليغية و العلمية. فقد جاءت عبارة "**أمراض الكلام**" في العديد من مؤلفات الحاج صالح بمقابل **الأرطوفونيا** التي بقيت في حدود الاستعمال المحلي الجامعي الجزائري.

(2) وحدات ذات مضمون معنوي.

(3) وحدات مميزة و متعاقبة و هي العناصر الصوتية (أو الوظيفية).

(4)ينظر : الحاج صالح .ع. (2012). بحوث و دراسات في اللسانيات العربية(الجزء الأوّل). الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

المدرسة العليا للأساتذة - مستغانم -

(5) ينظر: الحاج صالح .ع. (2012). بحوث و دراسات في اللسانيات العربية(الجـزء الأوّل). الجزائـر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

(6) ينظر: MARTINET. A. (1985). **Syntaxe générale**. Paris : Armand Colin.

(7) نعتقد أن هذا الإلصاق و التلاحم (agencement) لا يتم بالطريقة البسيطة التي يصفها لنا Martinet وأتباع النظرية الوظيفية بل بقواعد ومفاهيم أكثر عمقا كعمق و تعقيد الميزة الخلاقة التي تبرز في عملية **الصياغة اللسانية**، هذا ما سيتم التفصيل فيه في الفصل الموالي من خلال مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة.

(8) لهذا جاءت أغلب البرامج العلاجية الموجّهة للأطفال المتأخرين لغويا مركزة أولاً على **البعد المعنوي كالعمل على العلاقة بين الدال والمدلول، أو استيعاب الطفل للمفردات اللغوية وفق أصنافها الدلالية، تعريف الطفل بعمل حروف المعاني و توظيفها في الجملة و غيرها من البرامج التي تركز على التقطيع الأولي للكلام.** لهذا معرفة الممارس بالخلفية اللسانية التي أُعتُمِدت عليها البرامج و الاختبارات مهمّة في تأويل المعطيات العيادية للأطفال.

(9) DE WECK .G., MARRO. P. (2010). **Les troubles du langage chez l'enfant description et évaluation**. Paris : Masson .

(10): أنظر:

SCHELSTRAETE. M.A & al. (2011) **Traitement du langage oral chez l'enfant : interventions et indications cliniques**. Paris : Masson.

(10) ينظر:

(11) DE WECK .G., MARRO. P. (2010). **Les troubles du langage chez l'enfant description et évaluation**. Paris : Masson.

(12) CAMPOLINI.C & al. (1997). **Dictionnaire de Logopédie : le développement du langage et sa pathologie**. Louvain-la-Neuve.

(13)أنظر:

SCHELSTRAETE. M.A & al. (2011) **Traitement du langage oral chez l'enfant : interventions et indications cliniques**. Paris : Masson.

(14) BRIN. F & al. (2011). **Dictionnaire d'Orthophonie**. Troisième édition. France **:** Ortho édition.

(15) تسمح هذه المعايير بتمييز اضطراب النطق عن الاضطراب الفونولوجي أو ما يسمى في الأدب العلمي الفرنكوفوني بتأخر الكلام. نبين أن تاريخيا، قبل سنوات السبعينيات (70) كان يُشخّص كل الأطفال الذين يعانون من مشاكل إنتاج الكلام على أنهم يعانون من " **اضطراب في النطق**"، حيث أُستُعمِل هذا المصطلح بشكل عام، مع العلم أن العلاج كان مرتكزا على النطق (العلاج النطقي لـ Van Riper سنة 1939)، وتغيّر هذا التصور بالرجوع إلى مفاهيم الفونولوجيا خلال سنوات السبعينيات و التي مكّنت من التمييز بين الصعوبات التي تمس أصوات الكلام وهي منعزلة و صعوبات تنظيم الصواتم و إستعمالها لأهداف تواصلية.

(16) ينظر DE WECK .G., MARRO. P. (2010). **Les troubles du langage chez l'enfant description et évaluation**. Paris : Masson.

(17) ينظر THIBAULT.C. (2004). **Rééducation des troubles d'articulation**. In T. ROUSSEAU & al. Les approches thérapeutiques en orthophonie. Tome1. France: Ortho Edition.

(18) BRIN. F & al. (2011). **Dictionnaire d'Orthophonie**. Troisième édition. France : Ortho édition.

(19) ينظر : MAILLART. C. (2006). **Bilan articulatoire et phonologique**. In F.ESTIENNE & B.PIERART. Les bilans de langage et de voix. Paris : Masson

(20) BRIN. F & al. (2011). **Dictionnaire d'Orthophonie**. Troisième édition. France : Ortho édition.

(21) هنا نتكلّم عن التأتأة النمائية (le bégaiement développemental) بمقابل التأتأة العصبية الناجمة عن الإصابة المكتسبة.

(22)ضمن هذا الإطار، تتحدث هنا عن العلاقة الموجودة بين نمو السيولة (la fluence) و تأخر نمو اللغة من خلال ضرورة التمييز الفعلي بين الترددات (hésitations) المرنة الطبيعية التي تميّز كلام الطفل المتأخر لغويا خلال بدايته في انتاج الملفوظات والتأتأة الحقيقية.

(23) أنظر: WEVRICK. P., MERVYN. J. (1999). **Natural histories in preschool children who stutter**. Journal of Speech-language Pathology and Audiology. 23. 173-183.

(24) أنظر: quel : Bégaiement neurologique, bégaiement développemental : rapport ? DE PARTZ .M.P.(2011). In B. PIERART & al. Les bégaiements de l'adulte. Belgique : Mardaga.

(25) ينظر: الحاج صالح .ع. (2016). **البُنى النحوية العربية**. الجزائر: المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية.

(26) محيلين بهذا إلى مبدأ **"التقطيع المزدوج"** لمارتيني و الذي رأينا كيف يرجع إليه الممارس العيادي في تصنيفه وتشخيصه لاضطرابات اللغة والكلام وهذا على أساس الوحدات الدالة (Monèmes)البسيطة وما تتضمنه وتحتويه من وحدات صوتية غير دالة (Phonèmes).

(27) إن اعتماد هذا المبدأ (ثنائية الأصل و الفرع و غيرها من المفاهيم الخليلية) في استخراج مستويات اللغة كما يبيّن هذا الحاج صالح يُعلّل أكثر أن النظرية الخليلية الحديثة لم تتوقف في الوصف و التصنيف بل في **تعليل العمليات المتدخلة** في صياغة المستويات و شرح نوع العلاقات القائمة بين عناصر اللغة اعتمادا على مفاهيم من نوع **المُثل الإجرائية و البنية**.

(28) ينظر: الحاج صالح .ع. (2012). بحوث و دراسات في اللسانيات العربية (الجزء الأوّل). الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

(29) ينظر: الحاج صالح .ع. (2012). بحوث و دراسات في اللسانيات العربية (الجزء الأوّل). الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

(30) ينظر: أجد. م. ع. (2018). تأخر نمو اللغة الشفهية عند الطفل في ضوء مفاهيم النظرية الخليلية الحديثة: مقاربة لسانية عيادية. أطروحة دكتوراه في الأرطوفونيا. جامعة الجزائر2.

(31) ينظر: نفس المرجع السابق.

(32) ينظر: BOREL-MAISONNY.S.(1966). **Les troubles de la parole**. L'année psychologique. vol. 66. n°1. pp. 167-179.

(33) ينظر BRONCKART. J.P. (1977). **Théories du langage**. 3e édition. Bruxelles : Mardaga

(34) ينظر: HADJ-SALAH. A. (2003). **Linguistique et phonétique arabe**, AL-LISANIYYAT, CRSTDLA, N°08, Alger.

(35) ينظر HADJ-SALAH. A. (2011). **Linguistique arabe et Linguistique générale : Essai de Méthodologie et d'Epistémologie du 'Ilm Al-'Arabiyya**. 2 volumes. Alger : ENAG.

(36) ينظر VYGOTSKY. Lev. S. (1985). **Pensée et langage**. Paris : édition sociale.

(37) ينظر PIAGET. J. (1978). **La formation du symbole chez l'enfant**. 7ème édition, Paris : Delachaux et Niestlé.

i,ii…iv). L'auteur veillera à ce que l'espace pris par les notes soit réduit par rapport au corps du texte.

- Dans le corps du texte, les renvois à la bibliographie se présenteront comme suit: (Dupont, 1999 : 55).

- Les citations seront en italiques, taille 10, séparées du corps du texte par une ligne et sans alinéa. Les citations courtes resteront dans le corps du texte. Les citations dans une langue autre que celle de l'article seront traduites dans le corps de l'article avec version originale en note.

- La bibliographie en fin d'article précèdera les notes (sans alinéa dans les références, ni majuscules pour les noms propres sauf à l'initiale). Elle s'en tiendra principalement aux ouvrages cités dans l'article et s'établira par classement chrono-alphabétique des noms propres.

Consignes aux auteurs de la revue *El mourtaka (la Cime)*.

- L'article sera inédit et n'aura pas été envoyé à d'autres lieux de publication.

- L'auteur fera précéder son article d'un résumé condensé de 6 à 8 lignes maximum suivi de 3 ou 5 mots-clés en petits caractères, sans majuscules initiales, taille 9. L'ensemble (titre, résumé, mots-clés) en français sera suivi de sa traduction en arabe puis en anglais.

- L'article doit comprendre entre 15 000 et 30 000 signes, soit 6-10 pages Word, éléments visuels, bibliographie, notes et espaces compris. Les articles s'éloignant de ces limites ne seront pas acceptés.

- La police de caractère est Times New Roman, taille 10, interligne 1.

- Le texte justifié, sur fichier Word, format doc, doit être saisi sans tabulation ni pagination ni couleur. La revue a son propre standard de mise en forme.

- Les articles présélectionnés suivront un processus de double évaluation anonyme par des pairs membres du comité scientifique, du comité de lecture et/ou par des évaluateurs extérieurs. L'auteur recevra la décision du comité.

- Si l'article reçoit un avis favorable de principe, son auteur sera invité à procéder, dans les plus brefs délais, aux corrections éventuelles demandées par les évaluateurs et le comité de rédaction. Les articles, à condition de respecter les correctifs demandés, seront alors soumis à une nouvelle évaluation du Comité de lecture, la décision finale d'acceptation des contributions étant toujours sous réserve de la décision des membres du Comité scientifique de la revue.

- Les mots ou expressions que l'auteur souhaite mettre en relief seront entre guillemets ou en italiques. Le soulignement, les caractères gras et les majuscules ne seront en aucun cas utilisés, même pour les noms propres dans les références bibliographiques, sauf la majuscule initiale.

- Les notes, brèves de préférence, en nombre limité, figureront en fin d'article (taille 8) avec appel de note automatique continu (1,2,...5 et non

Ont Participé à ce numéro

2

Dr. Noureddine MEDKOUR.
Dr. Hmidi BENYOUCEF.
Dr. Samir MAAZOUZENE.
Dr. Ahmed KABOUR
Dr. Yacine BOURAS.
Dr. Mahzem AZIZ.
Dr. Hadj Henni Mohammed.
Dr. Messoud BOUDOUKHA.
Dr. Mohammed kamel BELKHOUANE
Dr. Youcef MOKRANE.
Dr. Nassima NABI
Dr. Ajed AHMED ARABI

Comité scientifique de la revue

Pr. Salah Alaoini, Tunisie.
Dr. Med. Kamel Belkhaouane, E.N.S Mosta.
Dr. Aboubakr Benmostefa, Univ. Mostaganem.
Pr. Ali Bey, Irak.
Pr. Nadia Bouchekra, Univ. Mostaganem.
Dr. Brahim Boudaoud, C. U. Relizane.
Dr. Ahmed Bouzian, Univ. Tiaret.
Dr. Belkacem Brahim, Univ. Mostaganem.
Dr. Rachid El habitri, E.N.S Mostaganem.
Pr. Mostafa El saloui, Maroc.
Pr. Patrick Haillet, Cergy Pantoise, France.
Pr. Mohamed Hamoudi, Univ. Mostaganem.
Pr. Ahmed Hasani, Emirats Arabes Unis.
Pr. Montadhare Houssine, Irak.
Dr. Abdelouahid Khenifer, Univ. Laghouat.
Dr. Azzedine Malek, ENS Bouzaréah.
Dr. Abdelkader Mazari, E.N.S Mostaganem.
Pr. Habib Mounsi, Univ. Sidi Bel Abbes.
Pr. Djoumana Taha, Syrie.
Dr. Hafida Tazourti, Univ. Alger 2.

Revue « *El Mourtaka* »
(*La Cime*)

Editée par l'École Normale Supérieure de Mostaganem

Directeur de la publication
Dr. Abdelkader Mazari

Rédacteur en chef
Dr. Med Kamel Belkhaouane

Coordinateur technique
Laid Amamra

Comité de rédaction

Dr. Rachid El habitri
Dr. Belkacem Brahim
Dr. Aboubaker Benmostefa
Dr. Azzedine Malek
Dr. Abderahmene Benzoura

ÉCOLE NORMALE SUPÉRIEURE

Actes du colloque national :

Questions de linguistique arabe dans la pensée de Abdel-Rahman el Hadj Salah.

Comité scientifique du colloque

Dr. Abdelkader Mazari
Dr. Med Kamel Belkhaouane
Dr. Belkacem Brahim
Dr. Aboubaker Benmostefa
Dr. Abderahmene Benzoura
Zineb Lout
Abdellah Zitouni

Comité d'organisation

Dr. Rachid El habitri
Dr. Kada Manseri
Rabeh Khoudja
Zineb Lout
Abdellah Zitouni
Farid Hadjari
Laid Amamra